جامعة ابن خلدون – تيارت
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم التسيير

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

في شعبة: علوم مالية ومحاسبة تخصص: محاسبة وجباية معمقة

رقمنة الإدارة الضريبية وأثرها على التحصيل الضريبي

دراسة نظام التصريح الإلكتروني عبر بوابة

JIBAYA'TIC

إعداد الطالبين:

- بوزيان يوسف
- حدو عبد الهادي

الأستاذ المشرف:

- مفتاح فاطمة

أمام لجنة المناقشة المكونة من:

اسم ولقب الأستاذ	الدرجة العلمية	الصفة
شباح رشيد	أستاذ محاضر "أ"	رئيسا
مفتاح فاطمة	أستاذ محاضر "ب"	مقررا
بن قطيب علي	أستاذ محاضر "أ"	مناقشا
حجاج مصطفى	أستاذ مساعد "ب"	مناقشا

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: ..... /..... /2022

السنة الجامعية: 2022/2021

جامعة ابن خلدون – تيارت
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم التسيير

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

في شعبة: علوم مالية ومحاسبة تخصص: محاسبة وجباية معمقة

رقمنة الإدارة الضريبية وأثرها على التحصيل الضريبي

دراسة نظام التصريح الإلكتروني عبر بوابة

JIBAYA'TIC

إعداد الطالبين:

- بوزيان يوسف
- حدو عبد الهادي

الأستاذ المشرف:

- مفتاح فاطمة

أمام لجنة المناقشة المكونة من:

اسم ولقب الأستاذ	الدرجة العلمية	الصفة
شباح رشيد	أستاذ محاضر "أ"	رئيسا
مفتاح فاطمة	أستاذ محاضر "ب"	مقررا
بن قطيب علي	أستاذ محاضر "أ"	مناقشا
حجاج مصطفى	أستاذ مساعد "ب"	مناقشا

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: ..... /..... /2022

السنة الجامعية: 2022/2021

إهداء

الحمد لله الذي وفقنا في هذا العمل المتواضع الذي اهديه مع أسمى عبارات الحب والامتنان:

إلى آبائنا وأمهاتنا؛

إلى إخواننا وأخواتنا؛

إلى أصدقائنا وزملائنا؛

إلى من وسعتهم ولم تسعهم ذاكرتنا... نهدي هذا العمل المتواضع.

يوسف

عبد الهادي

شكر وعرفان

أحمد الله على جزيل نعمائه، وأشكره شكر المعترف بمننه وآلائه وأصلي وأسلم على صفوة أنبيائه، وعلى آله وصحبه وأوليائه أما بعد:

" من لم يشكر الناس، لم يشكر الله"

واعترافا منا بالفضل وتقديرا للجميل، لا يسعنا ونحن انتهينا من إعداد هذه المذكرة إلا أن نتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى:

الأستاذة المشرفة، مفتاح فاطمة ما منحته لنا من وقت وجهد وتوجيه، وإرشاد وتشجيع، ودعم لإنجاز هذا العمل؛

كما لا يفوتنا أن نتقدم بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة الذين تكرموا وتفضلوا بقراءة هذا البحث وتحملوا عناء مناقشته وتقييمه وتقويمه، وتصويب ما بدا من أخطاء وهفوات؛

إلى أساتذة الكلية الأفاضل الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة، والذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة وكان لهم الفضل لإتمام هذه المذكرة والوصول إلى هذه المرحلة؛

إلى زميلتنا الطالبة والأولى في الدفعة بوسجرة إيمان التي كانت عونا لنا طوال مدة إنجاز هذه المذكرة

لها كل الشكر والامتنان ونتمنى لها كل التوفيق في مشوارها

إلى زملائنا الطلبة الذين كانوا عونا لنا دون نسيان تشجيعاتهم المتواصلة؛

إلى كل من ساعدنا من قريب وبعيد ولو بسؤاله؛

والله ولي التوفيق؛

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

إهداء

شكر وعرفان

فهرس المحتويات ..... **I**

قائمة الجداول والأشكال ..... **V**

قائمة الجداول ..... **VI**

قائمة الأشكال ..... **VII**

قائمة الملاحق ..... **VIII**

مقدمة ..... أ

الفصل الأول توجه الإدارة العمومية الجزائرية نحو الرقمنة

تمهيد: **8**

المبحث الأول: الإطار النظري للإدارة الإلكترونية **9**

المطلب الأول: مفهوم الإدارة الإلكترونية **9**

المطلب الثاني: أهمية الإدارة الإلكترونية **15**

المطلب الثالث: عناصر الإدارة الإلكترونية ووظائفها **16**

المبحث الثاني: تطبيق الإدارة الإلكترونية في الإدارة العمومية الجزائرية **23**

المطلب الأول: نشأة وتطور الرقمنة في الإدارة العمومية **23**

المطلب الثاني: مبادئ وتطبيقات الرقمنة في الإدارة العمومية..... **25**

المطلب الثالث: معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية..... **28**

خلاصة الفصل: **31**

الفصل الثاني رقمنة الإدارة الضريبية الجزائرية

تمهيد: **34**

المبحث الأول: تقديم عام للإدارة الضريبية في الجزائر. **35**

المطلب الأول: تعريف الإدارة الضريبية ومهامها **35**

المطلب الثاني: هيكل الإدارة الضريبية قبل الإصلاحات **37**

المطلب الثالث: هيكلة الإدارة الضريبية بعد الإصلاحات **39**

المبحث الثاني: الرقمنة في الإدارة الضريبية **45**

المطلب الأول: إدخال تكنلوجيا المعلومات في الإدارة الضريبية الجزائرية **45**

المطلب الثاني: آفاق عصرنة الإدارة الضريبية في الجزائر **49**

المطلب الثالث: دور الرقمنة في تعزيز التحصيل الضريبي **50**

خلاصة الفصل: **54**

الفصل الثالث دراسة نظام التصريح الإلكتروني JIBAYA'TIC

تمهيد: **56**

المبحث الأول: تقديم عام لنظام المعلومات الجبائي الإلكتروني JIBAYA'TIC **57**

المطلب الأول: نشأة ومفهوم البوابة الإلكترونية JIBAYA'TIC **57**

المطلب الثاني: مزايا البوابة الإلكترونية JIBAYA'TIC وإطارها القانوني **60**

المبحث الثاني: آلية التصريح والدفع إلكترونيا **62**

المطلب الأول: الدخول والتصريح **62**

المطلب الثاني: تسجيل التصريح عبر الأنترنت **66**

خلاصة الفصل: **82**

خاتمة 83

قائمة المصادر والمراجع..... 86

الملاحق..... 92

الملخص

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01-01	خواص التخطيط الإستراتيجي والتكتيكي	**19**
03-01	الإحصائيات المتعلقة باستقبال مستخدمي إدارة الضرائب	**58**

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01-01	عناصر الإدارة الإلكترونية	**16**
01-02	الهيكل التنظيمي لمديرية كبريات المؤسسات	**41**
02-02	الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب	**43**
03-01	تطور استعمال الموقع الإلكتروني للإدارة الضريبية (2015-2018)	**58**

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
01	نشرة إعلانية حول بوابة JIBAYA'TIC	**93**
02	استمارة التسجيل الخاصة بموقع JIBAYA'TIC	**94**
03	ملحق استمارة التسجيل	**95**

مقدمة

في ظل التطورات السريعة الحاصلة في مجال المعلومات والاتصالات، ظهر بما يسمى الإدارة الإلكترونية كنتيجة لهذه التطورات، هذا الأمر الذي انعكس على الإدارات العمومية الجزائرية التي تعتبر المحور الرئيسي للدول وحركة عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وخدمة المواطنين، حيث أعيدت صياغة المفاهيم الأساسية للإدارة وأعيد وضع مصطلحات جديدة موازية للتطور الحاصل، فأصبحت الغ<ارة العمومية الجزائرية تسعى جاهدة إلى مواكبة التطورات ومحاولة إدخال تكنلوجيا المعلومات والإتصال والاستفادة منها في تحديث ورقمنة الإدارة.

حيث شهدت الإدارة من الجانب الفكري أو من جانب الممارسة تقدما ملحوظا من خلال التطور في تقنية المعلومات وهذا ناتج عن التراكمات الحاصلة في الماضي، أين كانت الإدارة تعتمد على مسار التفكير القيادي والسير على خطى التجارب والممارسات اليومية القائمة على الملاحظة والمراقبة لأداء الأفراد، فاليوم هي تسير على معطيات التقنية الحديثة وتطورها السريع، وهذا راجع لكون الأنشطة الإدارية معرضة لتحولات واسعة بسبب التكنلوجيا حيث تحول عمل الإدارة التقليدي والقائم على عمل ورقي تنظيمي إلى عمل إلكتروني شبكي أدى إلى إزاحة العراقيل المتعلقة بالإدارة والتنظيمات .

هذا الأمر الذي فرض على الإدارة الضريبية التي تختص عموما في تطبيق التشريع الضريبي، فالضرائب مصدر مهم من مصادر إيرادات الدولة، لذا فإن الإدارة الضريبية الفعالة هي التي تعمل على تفعيل النظام الضريبي الجيد.

وعليه لم يكن جانب الإصلاحات في النظام الضريبي متعلقا فقط التشريعات والجانب الفني، فقد بذلت الجزائر مجهودات لدعم الإصلاحات من الجانب التنظيمي، فقامت باستحداث هياكل جديدة هدفها تحديث الإدارة الضريبية وعصرنتها، حيث تسهر على تحسين الخدمات المقدمة للمكلفين وتطوير العلاقات معهم. كما أضافت بمجموعة من التدابير الرامية إلى رقمنة الإدارة وهذا من خلال مواقع إلكترونية بغية تسهيل عمليات التصريح والدفع وتحسين استقبال المكلفين بالضريبة. وهذا ما يؤدي إلى الرفع من الاداء الضريبي للمؤسسات وتأطير التحصيل الضريبي وخض تكاليفه وتوسيع الوعاء الضريبي والحد من عمليات الغش والتهرب الذي يؤدي إلى تعظيم إيرادات الدولة.

مما تقدم نسعى من خلال هذا البحث الإجابة على الإشكالية التالية:

أولا: الإشكالية

"كيف ينعكس تبني الرقمنة في الإدارة الضريبية على عملية التحصيل الضريبي؟"

من أجل تبسيط الإشكالية نقوم بالإجابة عن الأسئلة الفرعية التالية:

- كيف يتم تحويل الإدارة العمومية التقليدية إلى إدارة إلكترونية عموما والإدارة الضريبية بالأخص؟
- ما هي أهم التحولات التي عرفتها الإدارة الضريبية في الجزائر؟
- هل تعزز رقمنة الإدارة الضريبية عملية التحصيل الضريبي؟

كإجابة أولية للأسئلة الفرعية، ارتأينا صياغة الفرضيات التالية:

ثانيا: الفرضيات

1. الإدارة الإلكترونية منظومة رقمية متكاملة تهدف إلى تحويل العمل الإداري العادي من النمط اليدوي إلى النمط الإلكتروني بإدخال الوسائل التكنلوجية الحديثة.
2. قامت الإدارة الضريبية بعدة تغييرات من عدة جوانب عن طريق ارساء قوانين جديدة واستحداث هياكل جديدة وعصرنة آليات التصريح والدفع.
3. تساهم رقمنة الإدارة الضريبية في تسهيل الإجراءات على المكلفين بالضريبة.

ثالثا: أهمية الموضوع:

يكتسي موضوع بحثنا أهمية بالغة على مستوى الإدارة الضريبية نفسها وعلى مستوى علاقتها بالمكلفين بالضريبة، حيث يعتبر من المواضيع الحديثة التي تهتم به القطاعات العمومية بصفة عامة والقطاع الضريبي بصفة خاصة، نتيجة للتطورات الحاصلة فيه وتوجه الجزائر نحوه، حيث تتمثل أهمية الدراسة في معرفة مختلف مفاهيم الإدارة الإلكترونية ومعرفة أثر رقمنة الإدارة الضريبية على التحصيل الجبائي.

رابعا: أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على مختلف مفاهيم الإدارة الإلكترونية.
- التعرف على أهم الإصلاحات التي قامت بها الإدارة الضريبية الجزائرية.
- دراسة النظام الضريبي الجزائري وآليات تطويره في ظل التطورات الحاصلة
- معرفة الأثر بين رقمنة الإدارة الضريبية والتحصيل الضريبي.

خامسا: حدود الدراسة: تشمل حدود الدراسة في:

- **الحدود الزمنية:** حددت هذه الدراسة زمنيا منذ بداية رقمنة الإدارة الضريبية 2006 إلى غاية آخر الإجراءات والتحديثات في قطاع الضرائب 2018.
- **الحدود المكانية:** قمنا بدراستنا لموضوع رقمنة الإدارة الضريبية في الجزائر عموما.

سادسا: منهج الدراسة

بغية الإلمام بجميع الجوانب ونظرا لطبيعة الموضوع ارتأينا اتباع المنهج الوصفي التحليلي، فاستعملنا الجانب الوصفي في عرض مختلف المفاهيم حول الإدارة الإلكترونية والإدارة الضريبية عموما في الجانب النظري، أما التحليل في التطرق لدراسة حالة البوابة الإلكترونية JIBAYA'TIC وآلية عملها والتقنيات المعتمدة للتصريح.

سابعا: الدراسات السابقة

- **بوزيان فيصل، محي الدين محمود عمر**، عصرنة الإدارة الجائية في الجزائر ودورها في تحسين العلاقات مع المكلفين بالضريبة، مجلة المعيار، جامعة تيسمسيلت، 2021. حيث كانت إشكالية الموضوع كالتالي: **"ما مدى مساهمة عصرنة الإدارة الجبائية في تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمكلفين بالضريبة؟"**

خلصت الدراسة إلى نتائج نذكر منها:

- لقد كانت تهدف الحكومة من وراء عصرنة الإدارة الجبائية إلى توسيع الوعاء الضريبي عن طريق تخفيض ظاهرتي الغش والتهرب الضريبي الذي سيؤدي إلى تعظيم عائدات الخزينة العمومية:

- إن التدابير التي جاءت لعصرنة الإدارة الجبائية وتحسين الخدمات المقدمة للمكلفين بالضريبة لم تشمل جميع المكلفين، فهي تقتصر في الغالب على المكلفين التابعين لمديرية كبريات المؤسسات.

- تحالف الإدارة الجبائية من خلال برنامج عصرنة هياكلها إلى تقليل معاناة المكلفين وتحسين الخدمة المقدمة إليهم وهذا ما يؤدي إلى تعزيز العلاقة بينه وبين الإدارة الجبائية.

- لا تزال نسبة استخدام البريد الالكتروني إلى مجموع استقبال مستخدمي الإدارة الجبائية بعيدا كل البعد مقارنة باستخدام الهاتف والمراسلات الكتابية. وفي محاولة لتطوير تحسين العلاقة بين الإدارة الجبائية والمكلف.

- **بن عروس حمزة، بوعزة صبرين،** واقع تطبيق الإدارة الإلكترونية في الإدارة الضريبية الجزائرية، مجلة الأبعاد الاقتصادية، جامعة المدية، 2021. حيث كانت إشكالية الموضوع كالتالي: "**ما مدى تطبيق الإدارة الإلكترونية في الإدارة الضريبية الجزائرية؟**"

خلصت الدراسة إلى نتائج نذكر منها:

- تعتبر ثورة تقنية المعلومات والاتصالات من أهم المنجزات في تاريخ البشرية، ولذلك جاءت الإدارة الإلكترونية كثمرة لهذه الثورة العلمية بصفتها البنية التحتية الضرورية لها.

- الإدارة الإلكترونية هي إدارة مرنة وتؤدي نفس مهام الإدارة التقليدية، ولكن بنمط إلكتروني، من حيث تخفيف التعقيدات الإدارية وتدعيم الشفافية والسرعة واليسر في إنجاز الأعمال للحصول على الخدمات إلكترونيا.

- الإدارة الضريبية هي إدارة عمومية مختصة في تطبيق التشريع الضريبي، فالضرائب مصدر مهم من مصادر إيرادات الدولة، لذا فإن الإدارة الضريبية الفعالة هي التي تعمل على تفعيل النظام الضريبي الجيد.

- بروز سمات تطبيق الإدارة الإلكترونية في الإدارة الضريبية الجزائرية من خلال إجراءات الرقمنة التي استحدثتها مديرية الضرائب وظهور نمط جديد من الخدمات خدمات التصريح عن بعد.

- لكنه ليس متاحا لجميع المكلفين. إن تطبيق الإدارة الإلكترونية في الادارة الضريبية يؤدي إلى توسيع الوعاء الضريبي والحد من عمليات الغش والتهرب الذي يؤدي إلى تعظيم إيرادات الدولة.

الفرق بين الدراسات السابقة وموضوع البحث:

هذه المذكرة بعنوان رقمنة الإدارة الضريبية وأثرها على التحصيل الضريبي تهدف إلى تحليل وتفصيل تقنية التصريح الإلكتروني عن طريق بوابة **JIBAYA'TIC** والإجابة عن الإشكالية المطروحة.

ثامنا: صعوبات البحث:

- صعوبة الحصول على المراجع المتعلقة بالموضوع.
- صعوبة الحصول على الإحصاءات والبيانات المتعلقة بالجانب التطبيقي.
- لم نستطع تطبيق الجانب النظري بشكل مباشر على الإدارة من خلال التقرب من مركز الضرائب فلجأنا لدراسة البوابة الإلكترونية **JIBAYA'TIC** على المستوى الوطني.

تاسعا: هيكل الدراسة

بغية الإلمام بكل جوانب الموضوع قمنا بتقسيمه إلى ثلاثة فصول، حيث تم التطرق في الفصل الأول إلى الإدارة العمومية الجزائرية نحو الرقمنة، وبدوره تم تقسيمه إلى مبحثين، تم التطرق في المبحث الأول إلى الإطار النظري للإدارة الإلكترونية، أما المبحث الثاني تم التطرق فيه إلى نشأة وتطور الرقمنة في الإدارة العمومية، أما الفصل الثاني تم التطرق فيه إلى رقمنة الإدارة الضريبية الجزائرية، ويحتوي كذلك على مبحثين، الأول تم التطرق فيه إلى الإدارة الضريبية، والثاني سنتوسع فيه على الرقمنة في الإدارة الضريبية، أما الفصل الثالث فسيخصص لدراسة حالة التصريح الإلكتروني عبر بوابة JIBAYA'TIC.

الفصل الأول

توجه الإدارة العمومية الجزائرية نحو الرقمنة

تمهيد:

إن الثورة الحقيقية لتطوير الإدارة ارتبطت ببداية ظهور الحاسوب الذي يعد نقلة كبرى في مجال الاعتماد على الآلة، فقط أنتجت تقنية المعلومات والاتصالات وتطبيقاتهما المتطورة والمتجددة خلال السنوات القليلة الماضية واقعا إداريا جديدا، تجلت مظاهره في سقوط كثير من المفاهيم الفكرية والمنظومات القديمة وتحققت معه نقلة فكرية نوعية جعلت من الأساليب الإدارية الحديثة تكاد لا تمت بصلة لما كان عليه الواقع الفكري الإداري وتطبيقاته، وبفعل ذلك تغيرت الهياكل والمعاملات الإدارية نفي الدول ومعايير أدائها فامتد نطاق خدماتها إلى خارج مواقيت العمل الرسمية، سعيا لإنجاز مهامها متعدية بذلك حدود الزمان والمكان للوصول إلى مستوى خدمي يتسم بالسرعة والشفافية والنزاهة.

وقد كان لاتجاه الجزائر نحو إدخال مفهوم الإدارة الإلكترونية كآلية لإضفاء تحسينات جوهرية على طرق أداء الخدمة العامة للمواطنين وما نتج عنها من تطوير لمهام وأنشطة المنظمات الخدمية الإدارية، دور في إحداث سلسلة من التغيرات على وظائف الإدارة التقليدية.

سنتطرق في فصلنا هذا لرقمنة الإدارة العمومية في الجزائر مقسما إلى مبحثين كالآتي:

- **المبحث الأول: الإطار النظري للإدارة الإلكترونية**
- **المبحث الثاني: الرقمنة في الإدارة العمومية الجزائرية**

المبحث الأول: الإطار النظري للإدارة الإلكترونية

الإدارة الإلكترونية تقدم وجها مغايرا للإدارة التقليدية، نظرا لسلاسة أدائها وإيقاعها السريع، فكان إن أصبحت أداة فاعلة في أيدي الدول التي بادرت إلى تطبيقها في دوائرها الإدارية ومشروعا تطلع ‘ليه الدول التي لم تحظ بالانتقال إليها أو تلك التي طبقتها جزئيا في بعض أنشطتها الإدارية بدون أن تبلغ الدرجة الكافية لوصف معاملاتها الإلكترونية.

المطلب الأول: مفهوم الإدارة الإلكترونية

أولا: تعريف الإدارة الإلكترونية:

يعتبر مفهوم الإدارة الإلكترونية من المفاهيم الحديثة في علم الإدارة ظهر نتيجة التطورات الكثيرة التي شهدها اعالم المعاصر منذ الاستقلال، إلى مرحلة العمل الإلكتروني بعيدا عن المعاملات الورقية. ومنه أجد عدة تعاريف منها:

تعريف 01: الإدارة الإلكترونية منظومة رقمية متكاملة تهدف إلى حويل العمل الإداري العادي من النمط اليدوي إلى النمط الإلكتروني، وذلك بالاعتماد على نظم المعلوماتية القوية تساعد في اتخاذ القرار الإداري بأسرع وقت وبأقل التكاليف.[1]

تعريف 02: تعرف بأنها العملية الإدارية القائمة على الإمكانات المتميزة للإنترنت وشبكات الأعمال في تخطيط وتوجيه والرقابة على الموارد والقدرات الجوهرية للشركة والآخرين بدون حدود من أجل تحقيق أهداف الشركة.[2]

تعريف 03: وعرفت كذلك على أنها اتعامل مع موارد معلوماتية تعتمد على الأنترنت والتي ترتكز على رأس المال المعلوماتي والمعرفي كعامل فعال في تحقيق أهدافها هذا من جهة، ومن جهة أخرى تم التركيز على بعض المسائل الإجرائية التي تعتمد عليها الإدارة الإلكترونية فقد تم تعريفها بأنها الجهود الإدارية التي تضمن

[1] أحمد فتحي الحيت، "**مبادئ الإدارة الإلكترونية**"، الطبعة الاولى، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2015، ص 22.

[2] فريد كورتل، آسيا تيش سليمان، "**الإدارة الإلكترونية**"، الطبعة الأولى، زمزم ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2015، ص 17.

تبادل معلومات وتقدير الخدمات للمواطنين كما تضمن انخفاض التكلفة وضمان السرية وأمن المعلومات المتناقلة.[1]

تعريف 04: كما عرفت على أنها القدرة على استخدام تكنلوجيا المعلومات والتقنيات الحديثة، لتنفيذ الأنشطة الإدارية إلكترونيا عبر الأنترنت وشبكات الحاسبات الآلية، وتقديم الخدمات الآلية في كل زمان ومكان مما يؤدي إلى جودة وتحسين الأداء وتوحيد الإجراءات وسرعة التنفيذ وخفض التكلفة وتوفير البيانات والمعلومات اللازمة، بهدف تحقيق أهداف المنظمات بأقل جهد وتطوير العمليات الإدارية.[2]

على ضوء التعاريف الآنفة الذكر يمكن تقدير التعريف الإجرائي التالي:

الإدارة الإلكترونية هي عملية استخدام تكنلوجيا المعلومات والاتصالات للقيام بكافة العمليات الإدارية الخاصة بمؤسسة ما، من أجل تحقيق فعالية الأداء بها.

ثانيا: خصائص الإدارة الإلكترونية:

لعل اختلاف نمط الإدارة من الشكل التقليدي إلى نموذج الإدارة الإلكترونية مبني على أساس استخدام تقنيات المعلومات والاتصال يجعل هذه الأخيرة تتسم بجملة من الخصائص والسمات يمكن إجمالها فيما يلي:[3]

- إدارة ومتابعة الإدارات المختلفة للمؤسسة وكأنها وحدة مركزية.
- تركيز نقطة اتخاذ القرار في نقاط العمل الخاصة بها مع إعطاء دعم أكبر في مراقبتها.
- توفير تكنلوجيا المعلومات من أجل دعم وبناء ثقة مؤسسية إيجابية لدى كافة العاملين.

---

[1] رمادلية عبد الله سفيان، قويدري كمال، "**تفعيل خدمة الإدارة الإلكترونية في الجزائر – عصرنة الإدارة الضريبية**"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة لونيسي علي، بليدة 2، بلد النشر الجزائر، 2020، ص 469.

[2] الشيكر أيوب، "**الإدارة الإلكترونية في الجزائر تطبيقات وتحديات**"، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 08، العدد 01، جامعة البليدة 02، ص 285.

[3] رأفت رضوان، "**الإدارة الإلكترونية الإدارة والمتغيرات العالمية الجديدة**"، الملتقى الإداري الثاني للجمعية السعودية للإدارة، القاهرة، مركز المعلومات واتخاذ القرارات، 2004، ص 04.

ومن الخصائص الاخرى نجد:[1]

- **إدارة بلا أوراق**: حيث تتكون من الأرشيف الإلكتروني والبريد الإلكتروني والمفكرات الإلكترونية والرسائل الصوتية، وتنظم تطبيقات المتابعة الآلية.
- **إدارة بلا مكان**: وتعتمد أساسا على الهاتف المحمول والهاتف الدولي الجديد (التيليديسك) والمؤتمرات الإلكترونية.
- **إدارة بلا زمان**: تمر 24 ساعة متواصلة ففكرة اليل والنهار والصيف والشتاء هي أفكار لم يعد لها مكان في العالم الجديد.
- **إدارة بلا تنظيمات جامدة**: فهي تعمل من خلال المؤسسات الشبكية والمؤسسات التي تعتمد على صناعة المعرفة.

مما سبق يمكن صياغة بعض الخصائص الجوهرية للإدارة الإلكترونية وفق الآتي:[2]

- **زيادة الإتقان**: إن الإدارة الإلكترونية كآلية عصرية في عمليات التطوير الإداري والتغيير التنظيمي، تمثل منعرجا حاسما في شكل المهام والأنشطة الإدارية التقليدية وتنطوي على مزايا أهمام المعالجة الفورية للطلبات والدقة والوضوح التام في إنجاز المعاملات.
- **تخفيض التكاليف**: إذا كانت الإدارة الإلكترونية في البداية تحتاج لمشاريع مالية معتبرة بهدف دفع عملية الدخول، فإن انتهاج نموذج المنظمات الإلكترونية بعد ذلك سيوفر ميزانيات مالية ضخمة حيث لم تعد الحاجة في تلك المراحل لليد العاملة ذات العدد الكبير.
- **تبسط الإجراءات**: أمام الحاجة للتحديث والعصرنة الإدارية عملت جل الإدارات على إدخال المعلومات إلى مصادرها، وحرصت على الاستخدام الأمثل، لما لها من إمكانيات وقدرات في تلبية حاجات المواطنين بشكل مبسط وسريع.
- **تحقيق الشفافية**: فالشفافية الكاملة داخل المنظمات الإلكترونية هي محصلة لوجود الرقابة الإلكترونية التي تضمن المحاسبة الدورية على كل ما يقدم من خدمات، إذ تعرف الشفافية بأنها "الجسر

[1] فريد كورتل، آسيا تيش سليمان، "**الإدارة الإلكترونية**"، مرجع سبق ذكره، ص ص 48 – 49.

[2] أحمد درويش، "**الشفافية والنزاهة حلمنا القادم**"، نشرية تكنلوجيا الإدارة، مصر، العدد 08، 2007، ص 03.

الذي يربط بين المواطن ومؤسسات المجتمع المدني من جهة، والسلطات المسؤولة عن مهام الخدمة من جهة أخرى فهي تتبع مشاركة المجتمع بأكمله في الرؤية".

ومن الخصائص الأخرى نجد:[1]

- **تسليم المنتجات إلكترونيا**: أتاحت شبكة الأنترنت إمكانية تسليم بعض المنتجات إلكترونيا أي التسليم العفوي للمنتجات مثل برامج الحاسوب، التسجيلات الموسيقية، أفلام الفيديو الكتب، الأبحاث والتقارير الإلكترونية إلى جانب بعض الخدمات الإلكترونية مثل الاستشارات الطبية والهندسية، وهو ما خلق تحديا أمام السلطات المختصة حيث لا يوجد حتى الآن آليات متفق عليها لإخضاع المنتجات الإلكترونية للجمارك أو الضرائب فقد يستغل بعض البائعون ذلك للتهرب من الضرائب بعدم تسجيل هذه التعاملات في الدفاتر المحاسبية الرسمية.
- **السرعة في إنجاز المعاملات التجارية**: تساهم التجارة الإلكترونية بشكل فعال في إتمام العمليات التجارية بين الطرفين على وجه السرعة، إذ تتم الصفقات التجارية ابتداء من مرحلة التفاوض، إبرام العقود وحتى الدفع الإلكتروني والانتهاء بتسليم المنتجات والخدمات دون الحاجة لانتقال الطرفين والتقائهما في مكان معين وذلك توفيرا للجهد والوقت والمال.
- **التفاعل الجماعي بين عدة أطراف**: يستطيع أحد أطراف المعاملة التجارية إرسال رسالة إلكترونية إلى عدد لا نهائي من المستقبلين في نفس الوقت، ودون الحاجة إلى إرسالها في كل مرة، وفي هذا المجال توفر شبكة الأنترنت إمكانيات بلا حدود للتفاعل الجماعي بين أفراد أو مجموعات.

ثالثا: أسباب التحول إلى الإدارة الإلكترونية:

التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارات الإلكترونية ليس فقط أساسها الحاسبات وشبكات الأنترنت وشبكة الاتصالات وغيرها من الجوانب الفنية رغم كونها عناصر أساسية ومهمة للإدارة الإلكترونية، ولكنها في الدرجة الأولى قضية إدارية تعتمد على فكر إداري متطور وقيادات إدارية واعية تستهدف التطوير وتساند وتدعمه بكل قوة لغرض تحقق مسؤوليتها الرئيسية وهي خدمة المستفيدين وتحقيق

[1] عبدوني كافية، ابن حجوبة حميد، "**الإدارة الإلكترونية في العالم العربي وسبل تطبيقها**"، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية، والإدارية، العدد الثاني، جامعة الجزائر 3، جامعة مستغانم، الجزائر، 2017، ص 222.

رغباتهم مع الالتزام بأعلى مستويات الجودة والإتقان في العمل[1]. ويضاف إليها أسباب أخرى تتمثل فيما يلي:[2]

1. **تسارع التقدم التكنلوجي والثورة المعرفية المرتبطة به**: خاصة من حيث:

أ. **تطور الحاسوب وتطبيقاته**: لقت التجربة الناجحة لتطبيقات الحاسوب الانتباه إلى إمكانية الاستفادة منها في مجال الإدارة، باعتبار أن الأمر لا يكلف سوى تحميل بعض القرارات والقوانين والملفات والمعاملات على شبكة المعلوماتية، ثم وضع برنامج معين يسمح بتداولها إلكترونيا والتعاطي معها من قبل الأفراد والمؤسسات، هذا الكشف التقني في مجال الحاسوب انعكس إيجابيا على النظريات والمفاهيم الإدارية، بإخراجها من وضعها الجامد القديم وبذل المزيد من الجهد باتجاه هذه التقنية.

ب. **تطور الاتصالات**: مرت الاتصالات الإلكترونية بطفرة هائلة، جعلت كل ما تحتاج إليه الإدارة الحكومية في متناول اليد بتكلفة زهيدة، وجهد أقل، بعد أن كان يحتاج في الماضي إلى اتفاق الكثير من المال والوقت والجهد لإرسال المعلومات أو تنفيذها، الأمر الذي يؤثر إيجابا على أداء الإدارات وحكوماتها، لأن السيطرة التي تمتها التقنية للإدارة تجعل وظيفتها الرقابية على منتسبيها وإجازاتها فعلا، فيحسن مستوى خدماتها.

2. **تزايد تطلعات وضغط المواطنين على الإدارة للحصول على خدمات أفضل وأسرع:**

في ظل انتشار وعي كل مواطن بحقه في الوصول إلى المعلومة ومعرفة آليات اتخاذ القرار السياسي والإداري على سواء[3]. وسعي الإدارة إلى كسب سباق السرعة والاستفادة من تطبيقات التقنية من أجل إلغاء أسباب بطء العملية الإدارية وتحريرها من الروتين والمعاملات اليدوية لإيجاد حلول مبتكرة تختص الوقت، وتسير اتخاذ القرارات وإنجاز المعاملات الإدارية.[4]

---

[1] علاء عبد الرزاق السالمي، "**الإدارة الإلكترونية**"، مرجع سبق ذكره، ص 09.

[2] يتوجي سامية،"**أطر رقمنة الإدارة العمومية في مشروع الجزائر الإلكترونية 2013**"، محلية معارف قسم العلوم القانونية، الجزائر، مجلد 09، العدد 18، جوان 2015، ص ص 207-208."

[3] حماد مختار، "**تأثير الإدارة الإلكتروني على إدارة المرفق العام وتطبيقاتها في الدول العربية**"، مذكرة ماجيستير الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2007، ص 12.

[4] حسين بن محمد الحسن، "**الإدارة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق**"، بحث مقدم لدى المؤتمر الدولي للتنمية الإدارية حول "نمو الأداء في القطاع الحكومي"، معهد الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية، نوفمبر 2009، ص 22.

3. **المطالبة بالكفاءة في تقدير خدمات عامة ومتطورة**: ترتكز على تحسين خبرات الأفراد في التعامل مع الإدارة لدى تقديمهم لطلبات الحصول على خدمة عامة، ويتم ذلك بتشديد الرقابة ورفع الكفاءة من خلال آليات تخفيض الأخطاء، وتحسين الدخل، والتقليل من البيروقراطية، بما يؤدي إلى الحد من إهدار الوقت اللازم لتمكين الموظفين من الحصول على مهارات إدارية جديدة تحسن من نوعية ومستوى الأداء الإداري.

4. **الدوافع السياسية والتحولات الديمقراطية**: أدت إلى فرض جملة من الإصلاحات الإدارية، على أن يكون في مقدمتها تعميم التطبيقات التقنية على الدوائر الإدارية المركزية واللامركزية، خاصة في ظل كون الرقمنة الإدارية مطلب لا رجعة فيه للدول التي ترغب في الانضمام لمنظمات اقتصادية دولية معينة مثل منظمة التجارة الدولية، أو تلبية معايير حقوقية متعارف عليها دوليا، كتحسين مستوى المشاركة السياسية في القرار الحكومي، وترسيخ مبدأ الشفافية من أجل تفعيل الرقابة والمساءلة الإدارية والحكومية.[1]

5. **دفع عجلة التنمية الاقتصادية**: الدول التي تتطلع إلى التطوير الاقتصادي يجب أن يكون لديها بأي حال من الأحوال دافع قوي لتجسيد مشروع الإدارة الإلكترونية، خاصة إذا كانت ترغب في جذب رؤوس أموال أجنبية للاستثمار أو تحسين صورتها الاقتصادية والسياسية الدولية أمام مستثمرين محتملين، فهذا النوع من الإدارة تحسن واقعا البنية التحتية لتقديم الخدمات العامة، بما يسهل عليها لاحقا الالتزام بإجراء التغييرات الضرورية للدخول إلى اقتصاد المعرفة.[2]

[1] حماد مختار، "**تأثير الإدارة الإلكتروني على إدارة المرفق العام وتطبيقاتها في الدول العربية**"، مرجع سبق ذكره، ص 11 – 12.

[2] يتوجي سامية،"**أطر رقمنة الإدارة العمومية في مشروع الجزائر الإلكترونية 2013**"، مرجع سبق ذكره، ص 209.

المطلب الثاني: أهمية الإدارة الإلكترونية

تتجلى أهمية الإدارة الإلكترونية في قدرتها على مواكبة التطور النوعي والكمي الهائل في مجال تطبيق تقنيات ونظم المعلومات وما يرافقها من انبثاق ثورة تكنلوجيا المعلومات والاتصالات. وهي تمثل نوعا من الاستجابة الفورية لتحديات عالم القرن الواحد والعشرين التي تشمل العولمة، القطب الرقمي المعرفة وثورة الإنترنت.[1]

للإدارة الإلكترونية أهمية سواء بالنسبة للمؤسسات أو على المستوى القومي والتي تتمثل في صفة أساسية فيما يلي:[2]

- **أهمية الإدارة الإلكترونية بالنسبة للمؤسسات:** تساهم الإدارة الإلكترونية في:
  - انخفاض تكاليف الانتاج وزيادة ربحية المؤسسة.
  - اتساع نطاق الأشواق التي تتعامل فيها المؤسسة.
  - توجيه الإنتاج وفقا لاحتياجات ورغبات الزبائن.
  - تحسين جودة المنتجات وزيادة درجة التنافسية المؤسسية.
  - تلاقي مخاطر التفاصل الورقي.
- **أهمية الإدارة الإلكترونية على المستوى القومي:** تساهم الإدارة الإلكترونية على المستوى القومي في:
  - تحسين مستوى أداء المؤسسات الحكومية.
  - الاستفادة من الفرص المتاحة في أسواق التكنلوجيا المتقدمة.
  - زيادة قدرة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على المشاركة في حركة التجارة العالمية.

[1] سعد غالب ياسين، "**أساسيات نظام المعلومات الإدارية وتكنلوجيا المعلومات**"، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 239.
[2] فريد كورتل، آسيا تيش سليمان، "**الإدارة الإلكترونية**"، مرجع سبق ذكره، ص ص 41-42.

المطلب الثالث: عناصر الإدارة الإلكترونية ووظائفها

أولا: عناصر الإدارة الإلكترونية:

تتكون الإدارة الإلكترونية من أربعة عناصر أساسية هي:[1]

- عتاد الحاسوب.
- البرمجيات.
- شبكة الاتصالات.
- صناع المعرفة من خبراء ومختصين الذين يمثلون البنية الإنسانية والوظيفة لمنظومة الإدارة الإلكترونية.

ويوضح الشكل أدناه المكونات الأساسية للإدارة الإلكترونية:

الشكل رقم (01-01): عناصر الإدارة الإلكترونية

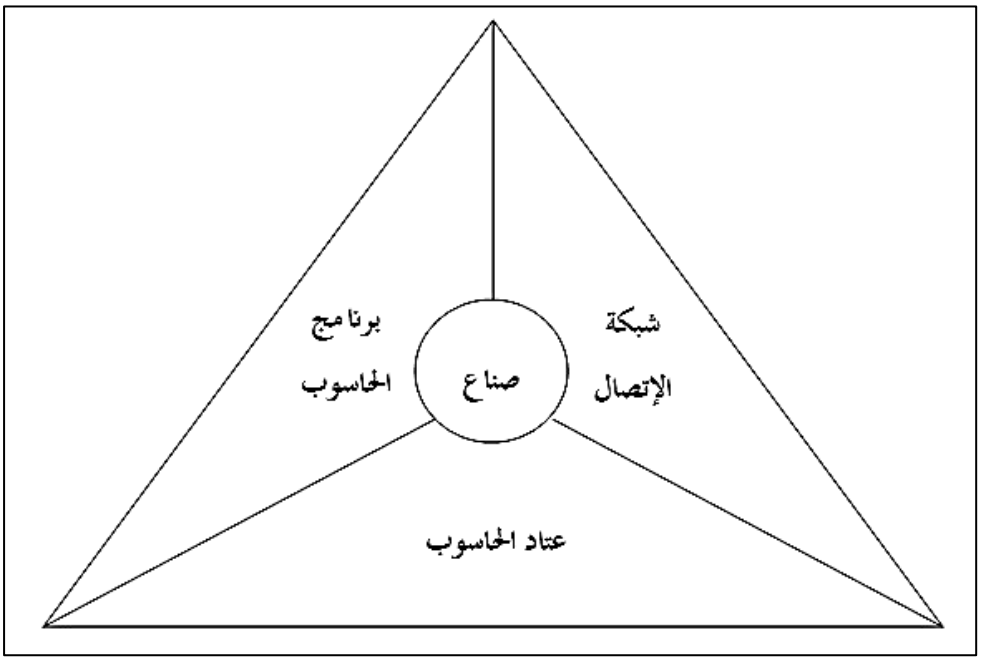

المصدر: سعد غالب ياسين، **الإدارة الإلكترونية**، دار زوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 31.

[1] فريد كورتل، آسيا تيش سليمان، "**الإدارة الإلكترونية**"، نفس المرجع السابق، ص ص 49 – 50.

وفيما يلي شرح لعناصر الإدارة الإلكترونية:[1]

1. **عتاد الحاسوب**: ويتمثل في جهاز الحاسوب وملحقاته ونظرا لتطور برنامج الحاسوب والزيادة المستمرة في عدد مستخدمي الأجهزة في المؤسسات فمن الأفضل للمؤسسة السعي إلى امتلاك أحدث ما توصل إليه مصنعو العتاد في العالم حتى تتحقق ميزتين أساسيتين:

- توفير تكاليف التطوير المستمرة وتكاليف الصيانة.
- ملاءمة العتاد للتطورات البرمجية.

وعموما تتمثل الأجهزة الملحقة في وسائط التخزين، الطابعات، عارض المعلومات، أجهزة البصمة الإلكترونية، أجهزة التصوير الرقمية إلى ما يصعب حصره من الأجهزة الملحقة التي تحتاج إليها الإدارة على اختلاف طبيعة عملها، وما يلزم لذلك العمل.

وللحاسوب مزايا عديدة جعلته يتمتع بأهمية بالغة في تطبيق الإدارة الإلكترونية نذكر منها:

- الدقة العالية في الحصول على النتائج.
- السرعة الهائلة في معالجة البيانات.
- القدرة على تخزين البيانات واسترجاعها وقت الحاجة.

2. **برامج الحاسوب**: وهي مجموعة من البرامج التي تستخدم لتشغيل برنامج الحاسوب وهي المكونات غير المادية وعبارة عن تعليمات منظمة.[2]

3. **شبكة الاتصالات**: ظهرت الشبكات كنتيجة طبيعية لتطور الحاسب الآلي مما يعني امكانية استخدامه من قبل أكثر من مستفيد في نفس الوقت وهو ما يعبر عنه بالاتصال عبر الشبكات.[3]

---

[1] فريد كورتل، آسيا تيش سليمان، "**الإدارة الإلكترونية**"، نفس المرجع السابق، ص ص 50.

[2] نور طاهر محمد الأقرع، "**دور الإدارة الإلكترونية في تحسين الأداء الوظيفي لدى العاملين في المؤسسات الحكومية العاملة في محافظة قلقيلية**"، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، كلية العلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة القدس المفتوحة، قلقيلية، فلسطين، نوفمبر 2019، ص 139.

[3] المرجع نفسه، ص 139.

4. **صناع المعرفة**: وهم العاملون في المعرفة من تقنيين ومبرمجين ومحللي النظم، والمديرين لقواعد البيانات والمختصين في تكنلوجيا الاتصالات والشبكات ومهندسي المعرفة والمطورين لبرامج التطبيقات وكل من له علاقة مع المعرفة انتاجا وتخزينا وتوزيعا.[1]

ويقوم صناع المعرفة بأداء التالي:[2]

- استخدام الحواسيب للعمل أينما يتواجدون وفي أي وقت يرغبون العمل فيه.
- تطوير التطبيقات وقواعد البيانات ومستودعات البيانات لحفظ المعلومات.
- انشاء شبكات الحواسيب التي تسمح للوحدات الإدارية تطوير وحفظ تطبيقاتها.
- إنشاء مواقع شبكة الويب حتى ينمكن مساعدة العملاء في طلب السلع والخدمات.
- توفير إمكانيات الوصول إلى معلومات لمن يحتاجها ليتمكن من اتخاذ القرارات الصحيحة.

وحتى تكلل الجهود المبذولة نحو التحول إلى أسلوب الإدارة الإلكترونية فإنه يتوجب إرساء البنية التحتية الضرورية لتطبيق هذا الأسلوب.

ثانيا: وظائف الإدارة الإلكترونية:

يمكن تحديد وظائف الإدارة الإلكترونية على أنها التخطيط، التنظيم، التوظيف، والتوجيه، التنسيق، إعداد التقارير، عمل الموازنة، وذلك ما يعرف بنموذج (POSDCORB)، ويمكن أن نقسم وظائف الإدارة الإلكترونية إلى أربع وظائف (التخطيط الإلكتروني، التنظيم الإلكتروني، القيادة الإلكترونية، الرقابة الإلكترونية). وهي كالآتي:[3]

1. **التخطيط الإلكتروني**: يعرف كل من جواد والعاني التخطيط الإلكتروني على أنه الوظيفة الإدارية التي تحدد من خلالها رسالة المنظمة وأهدافها الأساسية للآماد القريبة والمتوسطة والبعيدة وتساعد على اشتقاق الأهداف الثانوية والفرعية الخاصة بأقسام ووحدات وجماعات عمل المنظمة ونجد أن هناك أنواع

[1] مريم عبد ربه أحمد السميري، "**درجة توافر متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في المدارس الثانوية لمحافظات غزة وسبل التطوير**"، رسالة ماجيستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية غزة، 2009، ص 77.

[2] فريد كورتل، آسيا تيش سليمان، "**الإدارة الإلكترونية**"، مرجع سبق ذكره، ص ص 55 – 56.

[3] أحمد فتحي الحيت، "**مبادئ الإدارة الإلكترونية**"، مرجع سبق ذكره، ص ص 49-50.

عدة للتخطيط لكن هناك نوعين أساسيين ومهمين هما التخطيط الإستراتيجي والتخطيط التكتيكي اللذين يتبين مفهومهما وخواصهما من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم (01-01): خواص التخطيط الإستراتيجي والتكتيكي

البعد	التخطيط الإستراتيجي	التخطيط التكتيكي
نوع القرار المعتمد	تكيفي وتجديدي	روتيني تكيفي
طرف القرار	مخاطرة وعدم التأكد	تأكد من مخاطر نسبية
من يعتمد الخطة	إدارة عليا والوسط	إدارة الوسط والخط الأول
البعد الزمني	بعيد المدى	قصير المدى
الغرض المنشود	ضمان البقاء والاستمرارية	أدوات لتنفيذ الخطط الإستراتيجية

المصدر: جواد شوقي، العاني مزهر، "**العملية الإدارية وتكنلوجيا المعلومات**"، إثاء للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 40.

ونجد أن هناك 3 مزايا أساسية للتخطيط:

- يساعد في الكشف عن الفرص المستقبلية.
- يمكن من اتخاذ الحيطة والابتعاد عن العقبات المستقبلية.
- يوفر الخطط المتعددة لمواجهة متغيرات الجارية في البيئة.

ويعتبر التخطيط الإلكتروني على أنه يعتمد على التركيز بصفة أساسية على استخدام التخطيط الإستراتيجي والسعي نحو تحقيق الأهداف الإستراتيجية حيث يتم اتخاذ القرارات التي تستخدم النظم الإلكترونية في تخطيط أعمالها بالشمولية بخدمة مختلف أقسام المنظمة وإدارتها ويعتمد التخطيط الإلكتروني أيضا في ظل الثورة الإلكترونية على استخدام نظم جديدة للمعرفة كنظم دعم القرار والنظم الخبيرة ونظم الشبكات العصبية الاصطناعية.[1]

[1] أحمد فتحي الحيت، "**مبادئ الإدارة الإلكترونية**"، نفس المرجع السابق، ص 50.

2. التنظيم الإلكتروني:

للتنظيم عدة تعريفات منها على أنه تحديد الأنشطة الضرورية لتحقيق أهداف المنظمة وإسناد كل مجموعة من النشطة إلى مدير يتمتع بصلاحيات اللازمة لأداء الأنشطة بمعية مرؤوسيه.

ويشيران إلى أن هناك خطوات للتنظيم وهي كالتالي:[1]

- تحديد الهدف العام للرئيس للمنظمة وتأطير معالمه.
- تحديد الأهداف الفرعية والثانوية التي تشخص متطلبات العمل الأساسية.
- تحديد الأنشطة الأساسية التي يجب أن تمارس لتحقيق الأهداف الرئيسية.
- تقسيم وتجزأه الأنشطة الرئيسية إلى أنشطة ثانوية.
- تحويل هؤلاء الأفراد الصلاحيات اللازمة لأداء مهامهم المحاطة بهم وتحديد مسؤولياتهم وتنظم علاقات السلطة بينهم.

وحددت 4 عناصر أساسية للتنظيم هي:

- التخصص.
- المعيارية.
- التنسيق والتكامل.
- الصلاحية.

إضافة إلى أن التنظيم الإلكتروني يعتمد على أجزاء تغير في مستويات وتشكل الهياكل التنظيمية فيتم تحويلها من الشكل الهرمي إلى أشكال أكثر مرونة، كما يتطلب أيضا إحداث تغيرات في الهياكل التنظيمية نفسها لمواجهة مشكلات التنظيمات الإدارية التقليدية والقضاء عليها، ويتم ذلك من خلال تجميع

[1] أحمد فتحي الحيت، "**مبادئ الإدارة الإلكترونية**"، نفس المرجع السابق، ص ص 51-56.

الوظائف أو إعادة توزيع الاختصاصات أو ابتعاد بعض الوحدات الإدارية من التنظيم واستحداث وحدات تنظيمية جديدة كما يتطلب التنظيم الإداري للمنظمات المعاصرة أن يتضمن العديد من الوحدات الإدارية الجديدة الذي يتمثل أهمها في الوحدات التالية:[1]

- إدارة قواعد البيانات والمعلومات والمعرفة الإلكترونية.
- إدارة الدعم التقني.
- علاقة العملاء الإلكترونية.

3. القيادة الإلكترونية: أدى التغير في بيئة الأعمال الإلكترونية، والتحول في المفاهيم الإدارية إلى إحداث نقلة نوعية كان من نتائجها الانتقال إلى نمط القيادة الإلكترونية والتي تنقسم إلى ثلاثة أنواع كالتالي:[2]

- **القيادة التقنية العلمية**: حيث ترتكز على استخدام تكنلوجيا الأنترنت في نشاطاتها، وتتسم بزيادة توفير المعلومات، وتحسين جودتها، إضافة إلى سرعة الحصول عليها، ووهي التي تعرف بقيادة الإحساس بالثقة، والبرمجيات، وتمكن القائد الإلكتروني من امتلاك قدرة على تحسين مختلف أبعاد التطور التقني في الأجهزة والبرمجيات والشبكات والتطبيقات إضافة إلى أنها تتصف بأنها قيادة الإحساس بالوقت بمعنى أنها تجعل القائد الإلكتروني يتسم بمواصفات جديدة، هي سرعة الحركة، والاستجابة والمبادرة على تسيير الأعمال واتخاذ القرارات.

[1] أحمد فتحي الحيت، "**مبادئ الإدارة الإلكترونية**"، نفس المرجع السابق، ص ص 57 – 60.

[2] عشور عبد الكريم، "**دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات الأمريكية والجزائر**"، رسالة ماجيستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009-2010، ص 30.

- **القيادة البشرية الناعمة**: تطرح فكرة القيادة الناعمة ضرورة وجودو قائد ممتاز بالحرفية، والزاد المعرفي وحسن التعامل مع الزبائن الذين يبحثون عن سرعة الاستجابة بمطالبهم، وتتسم القيادة الناعمة بالقدرة العالية على إدارة المنافسة، والوصول إلى السوق، وبالتركيز على عنصر التحديد في توفير الخدمات للمتعاملين.

- **القيادة الذاتية**: ترتكز القيادة الذاتية على جملة من المواصفات، يجب أن يتصف بها القائد ضمن إدارة الأعمال عبر الأنترنت، وهو ما يجعل قيادة الذات تتصف بالقدرة نعلى تحفيز النفس، والتركيز على إنجاز المهمات، والرغبة في المبادرة، إضافة إلى المهارات العالية، ومرونة التكيف مع مستجدات البيئة المتغيرة.

المبحث الثاني: تطبيق الإدارة الإلكترونية في الإدارة العمومية الجزائرية

عرفت الإدارة الإلكترونية تطورا ملحوظا مقارنة بالفترة السابقة، نظرا لسلاسة أدائها وإيقاعها السريع، فقد أصبحت أدلة فاعلة في أيدي الدول التي بادرت إلى تطبيقها في دوائرها الإدارية، وقد كان للجزائر اتجاه نحو إدخال مفهوم الإدارة الإلكترونية كآلية لإضفاء تحسينات جوهرية على طرق أداء الخدمة العمومية للمواطنين وما نتج عنها من تطوير لمهام وأنشطة المنظمات الخدمية الإدارية.

المطلب الأول: نشأة وتطور الرقمنة في الإدارة العمومية

بدأت مشاريع إنشاء الإدارة الإلكترونية في العديد من الدول الغربية المتقدمة منذ النصف الثاني في تسعينيات القرن العشرين، والتحق بها عدد من الدول العربية بمخططات الرقمنة الإدارية ابتداء من بدايات القرن الواحد والعشرين في كل من إمارة دبي وجمهورية مصر العربية وسوريا والأردن، مما حفز دولا عربية أخرى على تبني هذا المشروع وإعماله واقعا، مثل الجزائر التي حاولت الاستفادة مما توفره الرقمنة من إيجابيات للحكومة والإدارة والمتعامل.

أطلقت الجزائر مبادرة الجزائر حكومة إلكترونية عام 2013 وكان إطلاق هذه المبادرة سنة 2009 عن طريق وزارة البريد وتكنلوجيا الإعلام والاتصال، على أساس أن يقع التجسيد الفعلي والنهائي لهذا المشروع في آفاق سنة 2013، وقد سبق ذلك مشاورات كبيرة مع المؤسسات والإدارات العمومية والمتعاملين الاقتصاديين العموميون والخواص والجامعات ومراكز البحث والجمعيات المهنية التي تنشط في مجال العلوم والتكنلوجيا الإعلام والاتصال، وقد أكد الوزير السابق للبريد والمواصلات وتكنلوجيا الإعلام والاتصال في مداخلته في فعاليات الملتقى المنظم في 29 مارس 2009 تحت عنوان: «الحكومة الإلكترونية، الصحة الإلكترونية، البلدية الإلكترونية"[1]، على مشروع الجزائر الإلكترونية 2013 الذي يظم عدة محاور منها الحكومة الإلكترونية يهدف إلى بناء مجتمع المعلومات وتحريك الاقتصاد، وجعله رقميا إضافة إلى الحد من البيروقراطية، والوصول إلى سرعة اتخاذ القرارات، كما أكد أن المشروع يهدف إلى دعم المؤسسات

[1] ضريفي الصادق، **"تحديات التحول إلى الحكومة الإلكترونية في الجزائر"**، مداخلة مقدمة للملتقى العلمي الدولي، الملتقى الدولي الموسوم بالنظام القانوني للمرفق العام الإلكتروني، جامعة محمد أولحاج، البويرة، الجزائر، 26-27 نوفمبر 2018، ص 07.

الإدارية والاقتصادية، وتحسين مستوى معيشة المواطنين عبر استعمالهم وسائل الاتصال الحديثة، فضلا عن تحسين عمليات التسيير المعتمدة على السرعة والتقدم.[1]

كما أن هناك مشاركين قدروا بـ 300 شخص في طرح الأفكار ومناقشتها وجملة هذه المناقشات والأفكار لخصت إلى صياغة مخطط عام وتفصيلي لتنفيذ مشروع الجزائر الإلكترونية المزعم تنفيذه في غضون سنة 2013، والتي يمكن تلخيصها في المحاور الثلاثة عشر التالية:[2]

- تطوير الآليات والإجراءات التحفيزية الكفيلة بتمكين المواطنين من الاستفادة من تجهيزات وشبكات تكنولوجيات الإعلام والاتصال.
- تسريع استعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال على مستوى المؤسسات
- تسريع استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال في الإدارة العمومية.
- تسريع استعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال على مستوى المؤسسات.
- دفع تطور الاقتصاد المعتمد على المعرفة.
- تعزيز البنية الأساسية للاتصالات ذات التدفق السريع والفائق السرعة.
- تطوير الكفاءات البشرية وتدعيم البحث في مجال التطوير والإبداع..
- الاهتمام بالمعلومة والاتصال.
- تثمين التعاون الدولي.
- تعزيز آليات التقييم والمتابعة.
- توفير الموارد المالية والإجراءات التنظيمية.

[1] ضريفي الصادق، "**تحديات التحول إلى الحكومة الإلكترونية في الجزائر**"، نفس المرجع السابق، ص 08.

[2] خنوش صليحة، "**واقع تبني الحكومة الإلكترونية في الدول العربية**"، استعراض لمؤشرات التطبيق مع الإشارة لحالة الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 16، العدد 22، جامعة المدية، الجزائر، 2020، ص 413.

المطلب الثاني: مبادئ وتطبيقات الرقمنة في الإدارة العمومية

سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى بعض مبادئ وتطبيقات الرقمنة في الإدارة العمومية والمتمثلة فيما يلي:

أولا: مبادئ الإدارة الإلكترونية:

من بين المبادئ العامة للإدارة الإلكترونية نجد ما يلي:[1]

1. **تقديم أحسن الخدمات للمواطنين:** وهذا الاهتمام بخدمة المواطن يتطلب خلق بيئة عمل فيها تنوع من المهارات والكفاءات، المهيأة مهنيا لاستخدام التكنولوجيا الحديثة، بشكل يسمح بالتعرف على كل مشكلة يتم تشخيصها، وضرورة انتقاء المعلومات حول جوهر الموضوع، والقيام بتحليلات دقيقة، وصادقة للمعلومات المتوفرة، مع تحديد نقاط القوة والضعف، واستخلاص النتائج، واقتراح الحلول المناسبة لكل مشكلة.
2. **التركيز على النتائج:** حيث ينصب اهتمام الإدارة العامة الإلكترونية على تحويل الأفكار إلى نتائج مجسدة في أرض الواقع، وأن تحقق فوائد للجمهور تتمثل في تخفيف العبء عن المواطنين من حيث الجهد، المال، الوقت، وتوفير خدمة مستمرة على مدار الساعة (دفع الفواتير عن طريق بطاقات الائتمان بدون التنقل إلى مراكز الهاتف، الغاز، لتسديد الرسوم والفواتير المطلوبة).
3. **سهولة الاستعمال والإتاحة للجميع:** أي إتاحة تقنيات الإدارة الإلكترونية للجميع في المنازل، العمل، المدارس والمكتبات لكي يتمكن كل مواطن من التواصل.
4. **تخفيض التكاليف:** ويعني أن الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات، وتعدد المتنافسين على تقديم الخدمات بأسعار زهيدة، يؤدي إلى تخفيض التكاليف.
5. **التغير المستمر:** وهو مبدأ أساسي في الإدارة الإلكترونية، بحكم أنها تسعى بانتظام لتحسين وإثراء ما هو موجود، ورفع مستوى الأداء سواء بقصد كسب رضا الزبائن، أو بقصد التفوق في التنافس.

---

[1] ودان بوعبد الله، مركان محمد البشير، "**البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية نحو تحسين أفضل للخدمة العمومية في إطار الإدارة الإلكترونية**"، مجلة المالية والأسواق، جامعة إبن باديس عبد الحميد، مستغانم، الجزائر، 2013، ص 104 -105.

ثانيا: تطبيقات الإدارة الإلكترونية:

من بين أهم مجالات عصرنة المرافق العمومية في الجزائر نذكر ما يلي:[1]

1. **استحداث السجل الوطني الآلي للحالة المدنية** وربط كل البلديات وملحقاتها الإدارية وكذا البعثات الديبلوماسية والدوائر القنصلية به، بعد عملية رقمنة جميع سجلات الحالة المدنية على مستوى الوطني والذي مكن المواطن من استخراج كل وثائق الحالة المدنية بصفة آنية من أي بلدية أو ملحقة إدارية عبر الوطن دون أن يتكبد عناء التنقل، كما مكن الجالية الجزائرية المقيمة بالخارج بتقديم طلب الحصول على عقد الميلاد الخاص 12خ مباشرة عبر خدمة الأنترنيت والحصول عليه من الممثلية الديبلوماسية أو القنصلية المسجل فيها.
2. **عصرنة النظام الرقمي للضمان الاجتماعي**: من خلال منح بطاقة الشفاء بعد تشخيص المؤمن له اجتماعيا يعتمد على استعمال التكنولوجيات الدقيقة " والذي ينتج بطاقة ذات شريحة تسمى الشفاء ويأتي هذا النظام في إطار العصرية الشاملة لقطاع الضمان الاجتماعي.
3. **تثمين الموارد البشرية**: فالعنصر البشري هو محرك التنمية في كل بلد لذا سعت الدولة الجزائرية لتعزيزه من خلال سياسة إصلاحات الوظيف العمومي.
4. **عصرنة قطاع التعليم العالي والبحث العلمي**: سعت الجامعة إلى عصرنة قطاع التعليم العالي والبحث العلمي من خلال تطبيق وسائل وأساليب التربية الحديثة، مثل التعليم الإلكتروني والتعلم عن بعد، المكتبات الرقمية لمواكبة التطورات الحديثة، وتلقي هذه الدراسة الضوء على تطبيقات الإنترنت في تطوير التعليم الإلكتروني والتعلم عن بعد من خلال إدماجه في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي.

ونذكر منها:[2]

[1] بلقاسم بومعزة، كمال العقريب، "**الإدارة الإلكترونية كدعامة لعصرنة البلدية**"، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 06، العدد 02، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، الجزائر، جانفي 2020، ص 110-111.

[2] بلهامل محمد عبد الفتاح، بن ورزق هشام، "**الإدارة الإلكترونية وتحسين الخدمة العمومية في الجزائر**"، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، مجلد 11، العدد 01، الجزائر، 2021، ص 257-258.

- **بطاقة التعريف وجواز السفر الإلكترونيين البيومتريين**: وضعت وزارة الداخلية والجماعات المحلية تحت تصرف المواطنين موقع الكتروني على شبكة الأنترنت لطلب ومتابعة الملف الالكتروني لاستخراج الوثيقتين، وهذا من خلال إنشاء ملف تعريفي بالتسجيل في الموقع للتعرف على الوثائق المطلوبة ومعايير الصور قبل رفعها (upload)، ملء استمارة طلب إلكترونية وطبعها واختيار مركز الإيداع الملف واستكمال الإجراءات في المنصة الإلكترونية البلدية والمتعلقة بأخذ البصمات البيو مترية والتوقيع الالكتروني. أما في حالة حيازة جواز سفر بيو متري فيمكن طلب بطاقة التعريف مباشرة بملء استمارة إلكترونية على الموقع واختيار مركز لاستلامها، وفي كل الحالات يتلقى المواطن رسالة على هاتفه لاستلام وثائقه، هذا ويمكن لبعض الفئات المتمثلة أساسا في الأشخاص المسنين، أو المرضى، أو المقعدين، أو المتواجدين بالمستشفيات الاستفادة من خدمات المحطة البيو مترية المتنقلة التي توفرها الولاية لمصالح البلديات تحت الطلب لإعفاء المذكورين من عناء التنقل إلى البلدية قصد استكمال إجراءات حصولهم على وثائقهم البيو مترية

- **رخصة السياقة البيو مترية والبطاقة الرمادية الإلكترونية**: استكمالا لمسعى البلدية الإلكترونية، تم البدء باستخراج أول رخصة سياقة بيو مترية بالبلدية شهر جوان 2019 بناء على برقية وزارة الداخلية والجماعات المحلية المتعلقة بتعميم إصدار الوثيقتين عبر كل البلديات بعدما تم اعتمادها في بلديات مركز الولايات كمرحلة أولى لتقييم المنصة الإلكترونية والتأكد من استقرارها، كما سيتم استبدال البطاقة الرمادية في شكلها الحالي ببطاقة إلكترونية لتحسين الخدمة العمومية من جهة والقضاء على تزوير وثائق المركبات من جهة أخرى وهذا قبل نهاية سنة 2019 لتليها عملية دمج جميع وثائق المركبة (التأمين، المراقبة التقنية في البطاقة المذكورة لاحقا.

- **الإعلان (الإشهار) الإلكتروني**: اعتمدت البلدية سياسة "إعلان بدون ورق" من خلال الترويج لنشاطاتها وبث إعلاناتها عبر شاشة عرض عملاقة منصبة أعلى مقر البلدية إضافة إلى شاشات تلفزيونية ولوحات الكترونية كبيرة الحجم في واجهات ومداخل المقرات التابعة لها ويتم التحكم في محتوى العرض عن طريق أجهزة حاسوب ببرامج خاصة. كما استغلت البلدية وسائط العالم الافتراضي بإنشاء موقع الكتروني على الوأب سنة 2008 إضافة إلى صفحة تفاعلية على موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك لتلقي

الاقتراحات والمساهمة في إثراء مختلف النقاشات الهادفة إلى الخروج برؤية مجتمعية توافقية حول تسيير البلدية، كما تم وضع رقم أخضر (مجاني) للاتصال مصالح البلدية للاستفسار، أو التبليغ، أو تقديم مقترحات، أو ملاحظات.

المطلب الثالث: معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية

1. **المعوقات الإدارية**: تتجه بعض الدراسات إلى تحديد، ومحاولة حصر المعوقات الإدارية في تطبيق الإدارة الالكترونية، وترجعها إلى الأسباب الآتية:

- ضعف التخطيط والتنسيق على مستوى الإدارة العليا لبرامج الإدارة الالكترونية.
- عدم القيام بالتغيرات التنظيمية المطلوبة لإدخال الإدارة الالكترونية، من إضافة أو دمج بعض الإدارات، أو التقسيمات، وتحديد السلطات والعلاقات بين الإدارات، وتدفق العمل بينها.
- غياب الرؤية الإستراتيجية الواضحة بشأن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما يخدم التحول نحو منظمات المستقبل الالكترونية.
- المستويات الإدارية والتنظيمية واعتمادها على أساليب تقليدية، ومحاولة التمسك بمبادئ الإدارة التقليدية – مقاومة التغيير في المنظمات، والمؤسسات الوطنية من طرف العاملين التي تبرز ضد تطبيق التقنيات الحديثة خوفا على مناصبهم، ومستقبلهم الوظيفي.

2. **المعوقات السياسية والقانونية**: تشمل هذه المعوقات ما يلي:

- غياب الإرادة السياسية الفاعلة، والداعمة لإحداث نقلة نوعية في التحول نحو الإدارات الالكترونية، وتقديم الدعم السياسي اللازم لإقناع الجهات الإدارية بضرورة تطبيق التكنولوجيا الحديثة ومواكبة العصر الرقمي.
- غياب هيئات على مستويات عليا في الأجهزة الحكومية تتبادل تشاور سياسي، وتنظر في تقارير اللجان المكلفة بتقويم برامج التحول الالكتروني، لاتخاذ القرارات اللازمة لرفع مؤشر الجاهزية الالكترونية وترقيت.
- عدم وجود بيئة عمل الكترونية محمية وفق أطر قانونية، تحدد شروط التعامل الالكتروني مثل غياب تشريعات قانونية تحرم اختراق، وتخريب برامج الإدارة الالكترونية، وتحدد عقوبات رادعة لمرتكبيها.

إضافة إلى الإشكالات التي تطرح في ظل التحول نحو شكل التوقيع الالكتروني وحجية الإثبات في المراسلات الالكترونية، وصعوبة معرفة المتعاملين عبر الشبكات، في ظل غياب تشريع قانوني يؤدي إلى التحقق من هوية العميل، وكل ما يتعلق بعنصر الخصوصية، والسرية في التعاملات الإلكترونية.

ونذكر معوقات أخرى منها:[1]

1. **العوائق البشرية:**

- انخفاض عدد الموظفين المؤهلين لاستخدام الأنظمة الإلكترونية في الإدارة خاصة مع قلة برامج التدريب في مجال التقنية.
- ضعف الحوافز المادية والمعنوية لتشجيع العاملين في مجال نظم المعلومات الإدارية.
- الأمية المعلوماتية والتي غالبا ما تقف عائقا أمام استخدام الأفراد والإدارات والمجتمعات للأجهزة التكنولوجية الحديثة.
- ضعف البنية التحتية لشبكات الاتصالات في الإدارات، وعدم تحديثها.
- عدم الوعي بأهمية وضرورة استخدام الإدارة الالكترونية أو تجاهلها خوفا من سلبياتها أو خوفا من فقدان الوظائف.
- التباين بين أنظمة وبرامج الاتصال يصعب من تبادل الرسائل والملفات خاصة مع عدم التدريب الجيد لمستعملها.
- عدم وجود مراكز بحوث عربية موثقة واعتمادها كمصدر متجدد للمعلومات على المستوى الإقليمي.
- الجهل باللغات التقنية خاصة اللغة الانجليزية التي لا يمكن الاستغناء عنها للحصول على معلوم دقيقة وبرامج متطورة.

[1] سليمة بن حسين، "**دور الإدارة الإلكترونية في تحسين أداء الخدمات الإدارية**"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد07، الجزائر، جويلية 2014، ص 228 - 229

- غياب درجة كافية من المرونة في إدارات الأعمال مما يؤدي إلى صعوبة توجيه أو تغيير بعض القيم السلوكية بالإضافة إلى عدم وجود تخطيط مسبق لاستغلال حدوث التغيير، والتناقض بين حاجات الإدارة وأهدافها.

2. **العوائق الأمنية:**

- يعد الأمن المعلوماتي من أهم المعوقات التي تواجه الإدارة الالكترونية، حيث إن هناك مجموعة من الأساليب لاختراق المنظومة المعلوماتية، وما يترتب عنها من فقدان خصوصية المستفيدين وسريتهم، كما أن انعدام الثقة للزبائن تجاه الكثير من المعاملات الإلكترونية، تعد من أهم المعوقات الأمنية التي تواجه تطبيق الإدارة الالكترونية، خاصة مع انتشار الفيروسات وبرامج التجسس التي تهاجم أنظمة الحاسوب.

- كما أن عدم توفر برمجيات تحكم الرقابة على الاختراقات المعتمدة، تعد من أهم معوقات الإدارة الالكترونية.

خلاصة الفصل:

الإدارة الإلكترونية هي منظومة إلكترونية متكاملة تهدف إلى تحويل العمل الإداري العادي من إدارة يدوية تقليدية إلى إدارة إلكترونية بدون ورق، وذلك بالاعتماد على نظم معلوماتية قوية تساعد في اتخاذ القرار الإداري بأسرع وقت وبأقل التكاليف. ،كنتيجة لذلك، انعكس ذلك على الإدارة العامة في شتَّى المجتمعات والتنظيمات حول العالم، والتي تعد هي الآلية التي تحرك عجلة التنمية في الدولة، وتخدم المواطنين، وبذلك أدرجت البرمجة المعلوماتية داخل نسق عمل الإدارة، لتنبثق عن ذلك الإدارة الإلكترونية

فلقد حاولت الجزائر من خلال تحولها للإدارة الإلكترونية ولا زالت تحاول أن تزيد في الحاجيات والمتطلبات والخدمات العمومية، مما فرض عليها الانتقال من الوسائل الورقية التقليدية إلى الوسائل الإلكترونية، لتحقيق المطالب وتقديم الخدمات للمواطنين بطريقة إلكترونية في أسرع وقت ممكن وأقل جهد وتكلفة حيث تعتبر الخدمات العمومية عن الحاجات الضرورية التي تقوم الدولة بتوفيرها في إطار ممارسة وظائفها وذلك عن طريق النشاطات التي تهدف إلى تحقيق المنفعة العامة.

الفصل الثاني

رقمنة الإدارة الضريبية الجزائرية

تمهيد:

يعتبر إصلاح وعصرنة الإدارة الضريبية من بين أهم المرتكزات الأساسية لنجاح أي إصلاح ضريبي، أو بعبارة أخرى فإنه لا إصلاح ضريبي دون إصلاح للإدارة الضريبية، فلكونها الجهة المسؤولة عن تنفيذ النظام الضريبي، وفي ظل التغيرات والتطورات السريعة التي يشهدها العالم تعرض على الإدارات الضريبية أن تكون أكثر استجابة لمواكبة هذه التغيرات، من خلال إيجاد إدارة ضريبية تتمتع بالاستقلالية، لها رؤيتها وأهدافها الواضحة والمعاصرة، مع ضرورة وجود هياكل تنظيمية فعالة وموارد كافية بشرية مؤهلة ومادية وتقنية حديثة تمكنها من تحسين أدائها وتقديم خدمات ذات جودة عالية بما يتضمن تحسين ثقة المكلف في الإدارة، وفي هذا الإطار وبالنظر على الضعف الذي تعاني منه الإدارة الضريبية في الجزائر على مستوى الهياكل، الوسائل والأداء فضلا عن عجزها في مواكبة مختلف التغيرات والتطورات داخليا وخارجيا، فقد شكل اصلاح وعصرنة الإدارة الضريبية أحداهما محاور الإصلاح الضريبي في الجزائر التي تم التركيز عليها.

سنتطرق في فصلنا هذا إلى رقمنة الإدارة الضريبية الجزائرية مقسما إلى مبحثين:

- **المبحث الأول: تقديم عام للإدارة الضريبية في الجزائر.**
- **المبحث الثاني: رقمنة الإدارة الضريبية في الجزائر.**

المبحث الأول: تقديم عام للإدارة الضريبية في الجزائر.

تجزء من الإصلاحات التي قامت بها المديرية العامة للضرائب التي تدخل ضمن إطار عصرنة الإدارة الجزائرية تم اتخاذ الإجراءات وتدابير تنظيمية من شأنها أن تحسن أداء هذه الخدمة ومن بين هذه التدابير إدراج تكنلوجيا المعلومات والاتصال في الأعمال الإدارية للإدارة الضريبية، مما يعود بالنفع على الخاضع للضريبة من جهة والإدارة الضريبية من جهة أخرى.

المطلب الأول: تعريف الإدارة الضريبية ومهامها

أولا: تعريف الإدارة الضريبية: من بين أهم التعاريف التي قدمت للإدارة الضريبية نذكر:

تعريف الإدارة الضريبية على أنها ذلك الجهاز الفني الذي يتمتع بالشرعية القانونية ويتحمل مسؤولية تنفيذ التشريع الضريبي والعمل كهمزة وصل بين المكلفين بالضريبة والنظام الضريبي، وتعتبر عاملا أساسيا ومحركا للإصلاح الضريبي، إذ أنها سوف تقوم بتطبيق مختلف الإجراءات والتشريعات وتحسيس المكلف بها. فالتشريع الضريبي وحده غير قادر على تحقيق أهداف السياسة الجبائية ما لم توفر إدارة ضريبية تتميز بدرجة عالية من الكفاءة.[1]

وتعرف على أنها الجهة المختصة بتطبيق القانون الضريبي الصادر في السلطة التشريعية كما يتولى إصدار التعليمات اللازمة لتنفيذ تطبيقها بما يتعارض مع النصوص القانونية مثلها مثل الشركات الخاصة وغيرها من منظمات الأعمال فإدارة الضرائب عملها الأساسي فرض وتحصيل الضرائب بموجب القانون.[2]

وهي الهيئة الامة للضرائب وما تفرع إليه من مديريات وما تمه من فروع إدارية تشكل بمجملها الهيئة الإدارية التي تهدف إلى تطبيق القانون الضريبي.[3]

---

[1] بن عروس حمزة، بوعزة صبرينة، "**واقع تطبيق الإدارة الإلكترونية في الإدارة الضريبية الجزائرية**"، مجلة أبعاد اقتصادية، مجلد 10، العدد 10، سنة 2020، ص 24.

[2] وداد بوقلع، مصباح حراق، "**تعزيز الإصلاح الضريبي في الجزائر من خلال إصلاح عصرنة الإدارة الضريبية**"، مجلة الاقتصاد المالي والأعمال، مجلد 05، العدد 03، سبتمبر 2021، ص 148.

[3] قيس حسن عواد، "**المركز القانوني للإدارة الضريبية في التشريع الضريبي**"، مجلة الرافدين للحقوق، مجلد 04، عدد 23، سنة 2004، ص 151.

نستخلص أن الإدارة الضريبية هي إدارة ربط بين المكلفين بالضريبة والجهة المسؤولة عن تطبيق القانون الضريبي الصادر عن السلطة التشريعية وهي من أبرز العوامل التي تحقق أهداف السياسة الجبائية. كونها الجهة المسؤولة عن تطبيق مختلف التطبيقات والتشريعات وإعلام المكلف بها.

ثانيا: مهام الإدارة الضريبية:

إن الإدارة الضريبية من الإدارات ذات المهام الصعبة والمهمة في نفس الوقت حيث تقوم هذه الأخيرة بالمهام التالية:[1]

- تحصيل الديون الضريبية من المكلفين.
- القيام بالتحقيقات الضريبية في مجال مكافحة الغش الضريبي.
- إدارة الموارد البشرية الضريبية عن طريق تأهيلها وتوظيفها وتكوينها وفق الإجراءات المعتمدة في الإدارات العمومية.
- الشفافية في تزويد المكلفين بالمعلومات الجبائية ونشر التقارير والإحصاءات الجبائية.

ونذكر مهام أخرى منها:[2]

- تحسين جودة الخدمات المقدمة للمكلفين وتوعيتهم بما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات.
- تقدير الغرامات الضريبية وغرامات التأخير.
- تفسير التشريع الضريبي من خلال إصدار القرارات التنظيمية وتطبيق هذا القانون.
- تنظيم وتسيير المصالح الضريبية وضبط انتشارها عبر الأقاليم.
- القيام بالمراقبة الضريبية.
- إدارة تكنلوجيا المعلومات الضرورية لعملها بشكل مباشر أو من خلال اللجوء إلى التعاقد مع أطراف خارجية.

[1] يحياوي نصيرة، "**الضرائب الوطنية والدولية**"، مجلة صفحات الوفاء، الجزائر، 2010، ص 189.

[2] بن عروس حمزة، بوعزة صبرين، "**واقع تطبيق الإدارة الإلكترونية في الإدارة الضريبية الجزائرية**"، مرجع سبق ذكره، ص 26.

المطلب الثاني: هيكل الإدارة الضريبية قبل الإصلاحات

لقد تم تنظيم الإدارة المركزية للمالية بمقتضى المرسوم رقم 36-127 الصادر بتاريخ 19 أفريل 1963، ثم جاء القرار الصادر بتاريخ 06 مارس 1967، والذي حدد قائمة الاختصاص الإقليمي لمكاتبك الإدارة الضريبية المباشرة والرسوم المماثلة، ثم أعيد النظر في التنظيم الداخلي لمديرية الضرائب، بموجب مرسوم رقم 69-35 الصادر بتاريخ 19 أكتوبر 1971، والذي تضمن تنظيم الإدارة المركزية للوزارة المالية، والمعدل والمتمم بالمرسوم رقم 85-238 الصادر بتاريخ 17 جويلية 1982 والمعدل والمتمم بالمرسوم رقم 85-202 المؤرخ في 1985، والذي حدد تنظيم الإدارة المركزية لوزارة المالية، ليأتي في الأخير المرسوم 87-201 الصادر بتاريخ 29 سبتمبر 1987، الذي ينظم طرق التنشيط وتنسيق نشاطات الهياكل المحلية للإدارة المالية، وكذا تجميعها على المستوى الولائي.

غير أن هذه التنظيمات الجبائية التي صدرت خلال المرحلة الممتدة من 1962 إلى غاية 1989، لم ترق إلى مستوى متطلبات الإدارة الضريبية، إنما كانت عبارة عن تنظيم عادي لهذه الأخيرة، حيث لم تعرف الإدارة الضريبية الجزائرية إصلاحات منذ الاستقلال على خلاف الهيكل الضريبي الجزائري، الذي عرف إصلاحات، وإن كانت سطحية. وهذا منذ الاستقلال والتي جاءت في مجملها عن طريق قوانين المالية.

ولقد كانت الإدارة الجبائية في الفترة قبل الإصلاحات تتميز بتنظيم غير ملائم ونقص في التحكم في المادة الخاضعة للضريبة، وكذا نقائص كبيرة في التحصيل.[1]

التنظيم والوسائل:[2]

أ. **التنظيم:** إن الإدارة الجبائية قبل الإصلاحات كانت تتكون من:

[1] مربيعي محفوظ، "**تنظيم وصلاحيات الإدارة الجبائية في ظل الإصلاحات الجيل الثالث للإدارة الجبائية الجزائرية**"، رسالة لنيل شهادة دكتوراه تخصص قانون عام، فرع إدارة ومالية، جامعة الجزائر، 2017/2016، ص 36..

[2] المرجع نفسه، ص 37.

- **على المستوى المركزي**: كانت الإدارة الجبائية على المستوى المركزي تتكون من مديريتين تتكفل الأولى بالمراقبة الضريبية، والأخرى تتكفل بالدراسات والتشريع القانوني، بحيث تقوم السلطة الوصية بالتنسيق فيما بينهم.
- **على المستوى الولائي**: كانت الإدارة الجبائية على المستوى الولائي تتكون من ثلاثة هياكل:
  - **الهيكل الأول**: يتكفل بالتنسيق بمجمل المصالح الخارجية لوزارة المالية معلى المستوى الولائي.
  - **الهيكل الثاني**: يتكفل بالوعاء الضريبي.
  - **الهيكل الثالث**: يتكفل بالتحصيل الضريبي.
- **على المستوى المحلي**: وكانت الإدارة الجبائية المحلية تتكون من مفتشيات وقباضات، فالمفتشيات تختص حسب نوعية الضرائب.
  - مفتشيات الضرائب المباشرة.
  - مفتشيات على رقم الأعمال.
  - مفتشيات الضرائب غير المباشرة.

أما القباضات للضرائب فكانت بعضها تتميز بوظيفة مزدوجة أي تحصيل الضرائب ومحاسب مختص للبلديات والمستشفيات ونظرا للوسائل الموضوعة تحت تصرفها، كانت النشاطات للتحصيل مهملة نوعا ما، لا سيما فيما يتعلق بالتحصيل الإلزامي للضريبة.

ب. الوسائل: إن الإدارة الضريبية كانت تعاني من عجز في الوسائل البشرية والمادية ففيما يتعلق بالوسائل البشرية، عرفت الإدارة الضريبية عجزا هاما في العدد والنوعية على حد سواء، فقد قدر الاحتياج المعياري حسب التقرير المعد سنة 1989 من طرف وزارة المالية بـ25000 عون في الوقت الذي نجد فيه العدد الحقيقي للمستخدمين لا يتعدى 13453 عون.

أما فيما يخص الوسائل المادية، فسجل نقص كبير فيما يخص المحلات الإدارية وتجهيزات المكاتب، ووسائل النقل والإعلام الآلي، وقد تسببت هذه الوضعية في معرقلة سير الحسن للمصالح، بالإضافة للعيوب

التي تميزت بها الإدارة الجبائية فيما يخص التنظيم، عرفت عدة نقائص أخرى فيما يخص الوعاء الضريبي، ونقائص في التحصيل.[1]

المطلب الثالث: هيكلة الإدارة الضريبية بعد الإصلاحات

لا يقتصر الإصلاح الضريبي على الجانب التشريعي فحسب بل يتعداه إلى الجانب التنظيمي والإداري، لأن نجاح سياسة الإصلاح الضريبي تتوقف على مدى توفر إدارة ضريبة فعالة قادرة على تنفيذ المهام الموكلة إليها، حيث ترمي عملية عصرنة، إدارة الضرائب في الجزائر إلى إعادة تنظيم الهياكل الإدارية وطرق تسييرها وهذا بإحداث نظام جديد للإدارة يرتكز أساسا على فكرة جمع المهام والوظائف الجبائية في مصلحة واحدة وتصنيف فئات المكلفين حسب درجة أهميتهم مع إدراج الطرق والوسائل العصرية والرقمية بغية تبسيط وتسهيل الإجراءات الضريبية للمكلفين من أجل زيادة نسبة الاستجابة الطوعية في دفع الضريبة.

أولا: الهياكل الجديدة للإدارة الضريبية بعد الإصلاحات:

تم إنشاء هياكل جديدة على مستوى المصالح الخارجية تتمثل في مديرية كبريات المؤسسات، مراكز الضرائب، المراكز الجوارية للضرائب، هدفها تجميع المفتشيات والقباضات حسب طبيعة المكلفين بالضريبة، حيث تتكفل هذه الهياكل بمهام جديدة تتمثل في التسيير والرقابة والبحث في المنازعات المتعلقة بالفئات الجبائية التي تخضع لها.

1. مديرية كبريات المؤسسات (DGE):

يتدرج مسار مديرية كبريات المؤسسات المنشأة بموجب المادة 32 من قانون المالية لسنة 2002، في إطار البرنامج الشامل لتحديث الإدارة الضريبية سواء من الناحية التنظيمية أو العملية، حيث من المنتظر أن تساهم عملية إعادة هيكلة المصالح الجبائية في استكمال إصلاح القانون الجبائي، الذي شرع فيه في

[1] المرسوم التنفيذي رقم 07-364 المؤرخ في 18 ذي القعدة 1428 الموافق لـ 28 نوفمبر 2007، والمتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة المالية، ج ر ج ج، العدد 75، ص 39.

بداية عام 1992، حيث تقوم مديرية كبريات المؤسسات، التي تم فتحها للجمهور بتاريخ 02 جانفي 2006، بتسيير الملفات الجبائية والمراقبة والتحصيل بالنسبة لـ:[1]

- الشركات والمؤسسات الأجنبية.
- الشركات العاملة في ميدان المحروقات.
- الشركات الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات التي رقم أعمالها 100.5 مليون دج

[1] المديرية العامة للضرائب (2014) الهياكل الجديدة للمديرية العامة للضرائب، تاريخ الاطلاع 2022/05/17: من https://www.mfdgi.gov.dz/com-smartslider3/2014-03-24-14-21-47/services-exterieurs/85-direction-des-grandes-entreprises-dge.html

الشكل رقم (02-01): الهيكل التنظيمي لمديرية كبريات المؤسسات

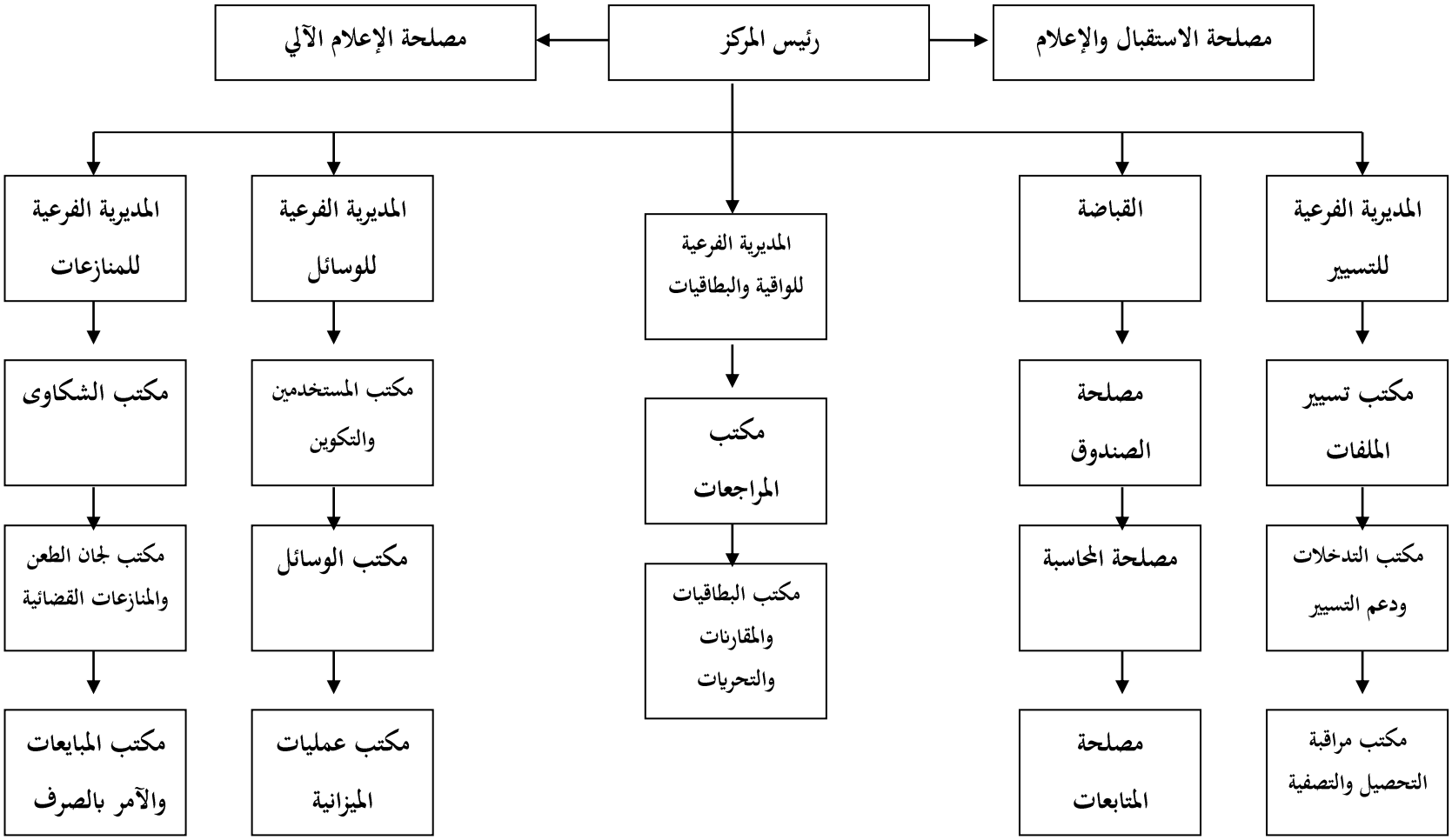

المصدر: الموقع الإلكتروني للمديرية العامة للضرائب https://mfdgi.gov.dz/ar تم الاطلاع بتاريخ 2022/03/14 على الساعة: 12:13

2. مراكز الضرائب (CDI):[1]

استحدثت لمتابعة ملفات المكلفين الخاضعين للنظام الحقيقي، والذي يفوق رقم أعمالهم 5 ملايين دج وتقل عن 500 مليون دج، ينظم المركز في ثلاث مصالح رئيسية وقباضة ومصلحتين فرعيتين.

الهدف من إنشاء هذا المركز هو:

- تخفيض عدد المصالح القاعدية.
- توحيد وتجميع المعاملات الضريبية لنفس المكلف في ملف واحد.
- استغلال التكنلوجيا الحديثة للمعلومات والاتصال لتسهيل عملية التواصل مع المكلفين بالضريبة وتحسين العلاقة معهم.

[1] طلحة مختار، رحماني احمد، "**قياس أثر إصلاحات الهياكل الإدارة المالية على جودة الخدمة العمومية**"، مجلة البشائر الاقتصادية، مجلد 04، عدد 03، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، بشار، الجزائر، 2019/01/12، ص 137.

الشكل رقم (02-02): الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب

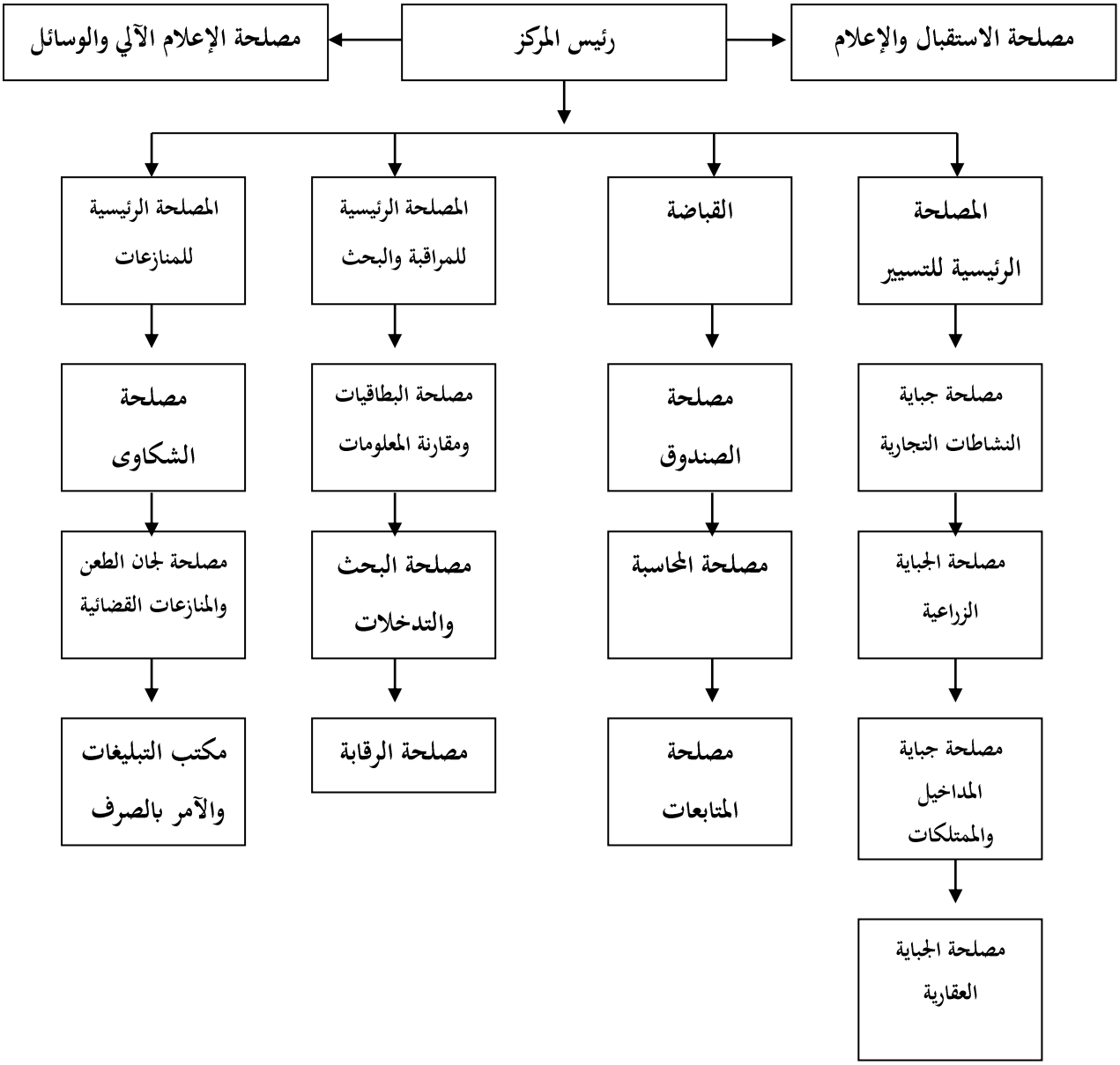

المصدر: الموقع الإلكتروني للمديرية العامة للضرائب https://mfdgi.gov.dz/ar تم الاطلاع بتاريخ 2022/03/15 على الساعة: 14:50

3. المراكز الجوارية الضريبية:[1]

يمثل إطلاق المركز الجواري للضرائب مرحلة الانتهاء من برنامج عصرنة هياكل الإدارة الجبائية وإجراءات تسييرها، الذي تم الانطلاق فيه سنة 2006، من خلال افتتاح مديرية كبريات المؤسسات ووضع حيز العمل بعد ذلك المراكز الضريبية.

تعتبر المراكز الجزائرية الضريبية بدورها مصلحة عملية جديدة تابعة للمديرية العامة للضرائب وتختص حصريا بتسيير الملفات الجبائية وتحصيل الضرائب بالنسبة لفئة واسعة من المكلفين بالضريبة الخاضعين لنظام الضريبة الوحيدة الجزافية.

[1] أوشان محمد، بلعزوز بن على، "**الإصلاحات الضريبية كأداة لعصرنة وتطوير الإدارة الضريبية**"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 17، جانفي2017، ص 67-74.

المبحث الثاني: الرقمنة في الإدارة الضريبية

سنتناول من خلال هذا المبحث مختلف جوانب الرقمنة في الإدارة الضريبية، فسيتم التطرق إلى إدخال تكنلوجيا المعلومات في الإدارة الضريبية الجزائرية من خلال المطلب الأول، ثم سنحاول التوسع في آفاق عصرنة الإدارة الضريبية في الجزائر، وأخيرا في المطلب الثالث سنبين دور الرقمنة في التحصيل.

المطلب الأول: إدخال تكنلوجيا المعلومات في الإدارة الضريبية الجزائرية

انطلاقا من فكرة تجسيد الإدارة الإلكترونية كسبيل للإصلاح الإداري وتجسيد الخدمات العمومية للبلاد إلى رفع التحدي لإحداث جملة من التغيرات، وهذا بإدخال بعض الخدمات الإلكترونية الجديدة والتي مست بعض القطاعات العمومية، ومن بينها قطاع الضرائب الذي شهد عهدا جديدا لم يسبق له مثيل في مجال العصرنة، وهذا لاعتباره أحد مقومات النظام الاقتصادي وتتمثل الخدمات الإلكترونية الجديدة في الإدارة الضريبية في:

1. إنشاء موقع إلكتروني للإدارة الضريبية:

سمحت تكنلوجيا المعلومات والاتصالات وإدخال تقنية الإعلام الآلي بإحداث موقع إلكتروني لإدارة الضرائب يسمح لها بتقديم كافة المعلومات الجبائية للمكلفين بالضريبة من قوانين جبائية، قوانين المالية ومختلف المعلومات الجبائية.[1]

2. إحداث نافذة للتوثيق الجبائي:

تدعمت جهود إصلاح وعصرنة الإدارة الضريبية بموقع أو نافذة عبر الأنترنت للتوثيق الجبائي الخاصة برقم التعريف الجبائي للمكلف بالضريبة، حيث يسمح هذا الموقع بالتأكد من صحة رقم التعريف المقدم من طرف المكلف للهيئات والمؤسسات وكافة المتعاملين.[2]

---

[1] رمادلية عبد الله سفيان، "**دور الإدارة الإلكترونية في تطوير الخدمة العمومية والمرفق العام في الجزائر رقمنة الإدارة الضريبية نموذجا**"، المؤتمر العالمي الدولي: النظام القانوني للمرفق العام الإلكتروني، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، نوفمبر 2018، ص 09.

[2] المرجع نفسه، ص 10.

3. تفعيل النظام المعلوماتي الجبائي "جبايتك":

لقد عملت الجزائر على تحسين النظام الجبائي وذلك من خلال عدة إصلاحات أولا نظامها الجبائي الذي تم تعديله جذريا في 1992م مع دخول الرسم على القيمة المضافة حيز التنفيذ وإدراج الضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الدخل الإجمالي. وبعدها على المستوى التنظيم مع إنشاء مديرية كبريات المؤسسات في 2006، مخصصة لكبار المكلفين بالضريبة ومراكز الضرائب ابتداء من 2009 وهي مخصصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأخيرا المراكز الجوارية للضرائب التي تضم المكلفين بالضريبة الصغار، وفي الأخير، تم وضع نظام المعلوماتية "جبايتك" الذي يعتمد على التشغيل الآلي ورقمنة الإجراءات الإدارية من خلال تقديم خدمات عن بعد للتصريح ودفع الضرائب والرسوم.

ويمكن تلخيص امتيازات نظام المعلوماتية "جبايتك" فيما يلي:[1]

أ. فيما يخص الإدارة:

- التشغيل الآلي الكلي لجميع الإجراءات الإدارية بدءا من استقبال المكلفين بالضريبة وصولا إلى الوعاء والتحصيل وتسيير الملف الجبائي.
- التبادل السريع للمعلومات بين المصالح ومع مختلف المصالح المؤسساتية من خلال تطوير واجهات متعددة.
- رقمنة عمليات تسيير المادة الضريبية
- التشغيل الآلي لعمليات المحاسبة وعمليات الخزينة، وتوزيع الرسم على النشاط المهني والحساب الفعلي للمبلغ الرئيسي للتصريح والتعريف بالمكلفين بالضريبة.
- رقمنة التبليغات الموجهة للمكلفين بالضريبة مع إعطاء المحققين إمكانية القيام بعملية مقاربة بين المعلومات الواردة بعد إنشاء العرائض.
- الحصول على جداول في الوقت المناسب والتي من شأنها أن تسمح بتقييم أداء المصالح ومتابعة مستوى التحصيل حسب صنف الضرائب وقطاع النشاط.

[1] نشرة المديرية العامة للضرائب، إطلاق النظام المعلوماتي الجديد للمديرية العامة للضرائب، "جبايتك" إرسالية رقم 2017/85، ص .07

- تقديم معطيات تلخيصية موثوقة للدراسات الاستشرافية والتحليلية واتخاذ القرارات.
- تقليص تكاليف الطلبات المتعلقة بالمطبوعات الجبائية.

ب. فيما يخص المكلفين بالضريبة.

تعتبر بوابة التصريح الإلكتروني حلا يسمح للمكلفين بالضريبة بما يلي:

- إجراء العمليات من المقر مع المديرية العامة للضرائب وتجنب التنقلات من أجل تقديم التصريحات الجبائية.
- الولوج إلى الإدارة الجبائية 24/24 سا من خلال كامل أيام الأسبوع.
- تزويد المكلف بالضريبة بالمعلومات حول رزنامته الجبائية المحينة مع التزاماته الجبائية.
- الولوج إلى استماراته التصريحية المودعة والاطلاع عليها.
- الدفع عن طريق الإنترنت لضرائبه ورسومه.
- الاطلاع على دينه الجبائي الكلي.
- طلب الشهادات الجبائية.
- تقديم طعون (طعون ولائية، تخفيض مشروط، ... وغيرها).
- طلب امتيازات جبائية.

4. إطلاق البوابة الجديدة "مساهمتك":[1]

تم التوقيع يوم 19 جويلية 2021، بمقر الوزارة المالية على الاتفاقية بين مديرية الضرائب وبنك الجزائر الخارجي BEA لغرض الانخراط في نظام قبول الدفع الإلكتروني CIB.

حيث يتماشى نظام "مساهمتك" الجديد مع توجيهات السلطات العمومية التي تهدف إلى تحسين جودة الخدمات من خلال تبسيط الإجراءات وتجريدها من الطابع المادي بشكل عام.

إن فضاء "مساهمتك" مخصص للمكلفين بالضريبة المسجلين والخاضعين للهيئات الجبائية غير المجهزة بنظام المعلومات "جبايتك" وبالتالي تسهيل الإجراءات الإدارية وتبسيط الوفاء بالالتزامات الجبائية للمكلفين

[1] الموقع الإلكتروني للمديرية العامة للضرائب https://mfdgi.gov.dz/ar تم الاطلاع بتاريخ 2022/03/21 على الساعة: 10:09

بالضريبة من خلال السماح لهم بالتصريح ودفع ضرائبهم ورسومهم عبر الأنترنت، حيث يمكن للمكلفين بالضريبة الذين يحملون بطاقة الدفع بين البنوك CIB أو البطاقة الذهبية دفع تصريحاتهم من خلال الولوج إلى فضائهم الخاص على بوابة "مساهمتك" وذلك في إطار توسيع طرق الدفع الإلكترونية وسيتم في البداية وضع خدمات البوابة في موقعين وهما المديرية الولائية لوهران شرق ولوهران غرب.

وتجدر الإشارة إلى أن خدمات بوابة "مساهمتك" مجانية وتسمح بتبادل البيانات بين المكلفين بالضريبة والبوابة "مساهمتك".

5. تطبيق النظام المعلوماتي الموحد للضرائب:[1]

يسمح هذا النظام بتوفير جميع المعلومات حول التحصيل الجبائي والمنازعات بشكل آني ومفصل، ويندرج إدخال هذا النظام المعلوماتي الموحد ضمن مسار إصلاح وعصرنة المنظومة المالية عموما والجباية على وجه الخصوص، وكذا التحضير لدخول الصيغة الجديدة لقوانين المالية من حيز التنفيذ في عام 2021 على مستوى 23 ولاية على أن يتم تعميمه تدريجيا على جميع ولايات الوطن.[2]

كما يسمح هذا النظام بتحسين أنماط التسيير على مستوى الإدارات، وتسيير العلاقة مع المكلفين بالضريبة لأنه يمنح امتيازات وخدمات كبيرة لفائدة المكلفين بالضريبة، وكذا سيمنح أقصى مستويات المرونة للمسيرين في أداء مهامهم، كأداء عمليهم وتسيير ملفات المكلفين بالضرائب دون خطأ وبجهد أقل وفي أسرع وقت ممكن.

إن هذه الامتيازات كالتصاريح ودفع الضرائب وغيرها من العمليات كالجبائية تكون عن بعد حيث يمكن للمكلف بالضريبة من دفع ضريبته، أو القيام بالتصريح، أو متابعة ملفاته الجبائية، أو الحصول على مختلف الوثائق.

---

[1] أحسن زكي، سمير عماري، "**واقع وآفاق عصرنة الإدارة الضريبية في الجزائر**"، مجلة أرصاد للإدارات الاقتصادية والإدارية، مجلد 03، العدد 01، 2020/06/30، ص 28-29.

[2] الموقع الإلكتروني للمديرية العامة للضرائب https://mfdgi.gov.dz/ar تم الاطلاع بتاريخ 2022/03/21 على الساعة: 11:10

المطلب الثاني: آفاق عصرنة الإدارة الضريبية في الجزائر

تحتاج عصرنة الضرائب في الجزائر إلى تهيئة البيئة المناسبة لطبيعة العمل الجديدة لتنفيذ ما هو مطلوب منها، فلتحقيق النجاح والزيادة في التحصيل، ومكافحة أشكال التهرب الجبائي والاقتصاد الموازي، يتعين على الإدارة أن تتفاعل مع كافة العناصر السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنلوجية لذلك فمشروع عصرنة الضرائب يجب أن يراعي عدة متطلبات منها:[1]

1. توافر الوسائل الإلكترونية اللازمة للاستفادة من الخدمات التي تقدمها الإدارة الضريبية والتي تستطيع بواسطتها التواصل معها ومنها أجهزة الحاسوب الشخصية والمحمولة والهاتف الشبكي وغيرها من الأجهزة التي تمكننا من الاتصال بالشبكة العالمية أو الشبكة الداخلية في البلد وبأسعار معقولة تتيح لمعظم الناس الحصول عليها.

2. وجود مرونة للتشريعات والنصوص القانونية التي تسهل عمل الإدارة الإلكترونية الضريبية وتضفي عليها المشروعية والمصداقية وكافة النتائج القانونية المترتبة عليها.

3. توفير الأمن الإلكتروني والسرية الإلكترونية على مستوى عال لحماية المعلومات الوطنية والشخصية للمكلف ولصون الأرشيف الإلكتروني للدولة أو الأفراد.

4. نشر ثقافة باستخدام "الإدارة الإلكترونية" وطرق ووسائل استخدامها للمكلفين، مع توافر مستوى مناسب من التمويل لإجراء صيانة دورية وتدريب للكوادر والموظفين والحفاظ على مستوى عال من تقديم الخدمات.

5. تدريب معظم الموظفين على أحدث الطرق في استعمال أجهزة الحاسوب وإدارة الشبكات وقواعد المعلومات والبيانات وكافة المعلومات اللازمة للعمل على إدارة الضرائب وتقييم المستويات التي وصلت إليها في التنفيذ.

ونذكر منها أيضا:[2]

---

[1] أحسن زكي، سمير عماري، "**واقع وآفاق عصرنة الإدارة الضريبية في الجزائر**"، نفس المرجع السابق، ص 31-32

[2] أوشان أحمد، بلعزوز بن علي، "**الإصلاحات الضريبية كأداة لعصرنة وتطوير الإدارة الضريبية**"، مرجع سبق ذكره، ص 72.

- تعميم منظومة الإعلام الآلي في كافة المصالح الضريبية وربطها بالأنترنت لعصرنتها وضمان جودة الخدمة المقدمة من حيث سرعة وإتقان العمل.
- القضاء على السلوك البيروقراطي الذي من شأنه أن يعرقل السير الحسن للإدارة ويؤثر على نوعية الخدمة المقدمة وهذا من خلال إصدار دليل خاص بأخلاقيات المهنة.
- اقتراح إنشاء وزارة منتدبة للجباية تحت وصاية وزارة المالية للتكفل الأفضل بقطاع الضرائب على غرار الوزارة المنتدبة للميزانية.
- توفير العناصر الفنية والإدارية ذات الكفاءة العالية والخبرة الواسعة من خلال تكوين متخصص في الضرائب.[1]
- تنظيم أيام إعلامية مفتوحة حول الإدارة الضريبية حيث تشكل هذه الايام فترة مميزة للقاءات والتبادل بين الإدارة والمكلفين بالضريبة لتعزيز علاقة الثقة بهدف ترسيخ الوعي الجبائي.[2]

المطلب الثالث: دور الرقمنة في تعزيز التحصيل الضريبي

يعتبر التحصيل الالكتروني للضرائب تمام عملية جباية وتحصيل الضرائب باعتماد وسائل دفع وتحصيل الكترونية بعيدا عن الوسائل التقليدية التي تتطلب إجراءات معقدة ووثائق وتزاحم المكلفين لدى إدارة الضرائب. وهو يمثل منظومة متكاملة من البرامج والأدوات الالكترونية والإجراءات الهادفة إلى تبسيط وتسريع عملية تحصيل الضرائب وضمان توريدها لخزينة الدولة بأقل تكلفة وجهد.

أولا: مفهوم التحصيل الالكتروني للضرائب:

هو وفاء المكلف بدفع ما بذمته من مستحقات ضريبية إلى الهيئة العامة للضرائب بإحدى الوسائل الإلكترونية التي تختلف آلياتها وخطواتها من دولة إلى أخرى[3].

---

[1] ناصر مراد، "**فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق**"، ديوان المطبوعات الجامعية، 2011، ص 16.

[2] المديرية العامة للضرائب للوزارة المالية – الموقع الإلكتروني للمديرية العامة للضرائب، https://mfdgi.gov.dz/ar

[3] علي غانم شاكر، "**دور نظام الدفع والتحصيل الالكتروني للضرائب في تطوير اجراءات التحاسب الضريبي**"، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 07 العدد 04، العراق، 2017، ص171.

كما يساهم نظام التحصيل الإلكتروني في الدولة إلى تقليل نسبة التكاليف وتسهيل الإجراءات وخفض نسبة الضغط والازدحام في مراكز التحصيل مقارنة بالوسائل التقليدية التي أصبحت غير موثوقة ومضيعة للوقت والجهد وعملية مرهقة للموظف والمكلف، ونجد أن وسائل التحصيل التقليدية وعبر البيروقراطية الراسخة في جهاز الدولة تؤدي عادة إلى تأخير تحصيل الأموال[1].

واعتماد الخدمة الالكترونية بما في ذلك الدفع الالكتروني لا تساهم في تخفيض تكلفة التحصيل فحسب، بل تتيح كذلك إمكانية توسيع الوعاء الضريبي، وذلك من خلال تطوير آليات التعرف على هويات المكلفين ومراقبتهم وتسهيل الامتثال من خلال وسائل الكترونية شخصية مثل الهاتف.

تشمل رقمنة الضرائب العديد من الخدمات والمهام[2]:

- استخدام النموذج الإلكتروني الموحد لتقديم التصريحات الضريبية المطلوبة أو الاختيارية وبيانات الدخل الأخرى التي تشمل كشوف المرتبات.
- إرسال بيانات المحاسبة أو مصادر أخرى لدعم الإيداعات مثل الفواتير وأرصدة المراجعة.
- استخدام البيانات مثل الكشوف المصرفية في مطابقتها عبر أنواع الضرائب المختلفة. إضافة إلى ذلك: توفير التدقيق الإلكتروني من قبل الجهات الحكومية.
- توفير التقييم الإلكتروني، والسماح لدافعي الضرائب بوقت محدود لتدقيق الضرائب المحسوبة من قبل الحكومة.

فقد أصبحت أغلبية الدول تعتمد على الطرائق والتقنيات الحديثة في تحصيل الإيرادات الضريبية بهدف تبسيط إجراءات تقديم التصريحات الضريبية للمكلفين في الموعد المحدد لها وتسديد مبالغ الضريبة من قبلهم، ومن بين الدول العربية المطبقة لهذه الأساليب بشكل معتبر الأردن، لبنان، ومصر، ومن بين هذه

[1] هويدا علي محمد عبد الله، "**نظام الدفع والتحصيل الالكتروني للضرائب وأثره على التحاسب الضريبي**"، بحث تكميلي لنيل درجة الماجيستير في المحاسبة، كلية التجارة، جامعة النيلين، السودان، 2018، ص02.

[2] نزي سيرج، تحول رقمي: نحو زيادة كفاءة النظام الضريبي، موقع المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 2021، https://smtcenter.net/?p=20816، تاريخ الاطلاع: 2022/03/24 الوقت: 11:13

الطرق تحصيل الضريبة بواسطة بطاقة ائتمان، تحصيل الضريبة بواسطة التحويل الالكتروني عن طريق الانترنت من الحسابات البنكية مباشرة[1].

ثانيا: مزايا ومكاسب تطبيق رقمنة التحصيل الضريبي:

تلعب رقمنة التحصيل الضريبي دوراً مهماً على صعيد توسيع القاعدة الضريبية، ومحاربة التهرب الضريبي، وزيادة كفاءة الأداء الضريبي من خلال التحول للنظم الإلكترونية للامتثال والتحصيل، التي أصبحت تُمكن الحكومات من جمع معلومات دقيقة وفورية حول مدفوعات الرواتب، وأرباح الشركات، وحركة مبيعات السلع والخدمات بما يوفر صورة كاملة عن الاستحقاقات الضريبية وتوقعات دقيقة لمستوي الإيرادات الضريبية، بل والتحصيل الآني للضرائب إلكترونياً في بعض الدول[2].

ويمكن اجمال المكاسب المحتملة من عملية التحول نحو رقمنة التحصيل الضريبي، فيما يلي:

1. **توسيع القاعدة الضريبية:** ساعدت رقمنة الضرائب في العديد من الدول على زيادة مستويات التحصيل الضريبي، وتوسيع القاعدة الضريبية من خلال التحول للنظم الالكترونية التصريح الضريبي والامتثال والتحصيل والفوترة الإلكترونية. على سبيل المثال، أدت رقمنة الضرائب إلى زيادة بنسبة 50% في القاعدة الضريبية في الهند في أقل من عام واحد مما ساعد على توليد المزيد من الايرادات العامة[3].
2. **تحسين أداء التحصيل الضريبي:** تساهم عملية الرقمنة في السير الأمثل للعملية الجبائية عن طريق تسهيل عملية التصريح الالكتروني عن بعد باكتتاب التصريحات والجبائية بصفة آلية ومراجعتها أليا لتجنب الأخطاء وارسالها ودفعها الكترونيا لربح الوقت واستخراج مختلف الوثائق اللازمة دون عناء التنقل، وهو ما يعود على الإدارة الضريبية بالمنافع من حيث اختصار الوقت والتكاليف.

يسمح فرض ضرائب أفضل الحكومات لجمع نفس الإيرادات بضرائب أقل (أكثر كفاءة) أو إلى جمع المزيد من الإيرادات الضريبية بنفس الضرائب.

---

[1] علي غانم شاكر، "**دور نظام الدفع والتحصيل الالكتروني للضرائب في تطوير اجراءات التحاسب الضريبي**"، مرجع سابق، ص147.

[2] صبري الفران، هبة عبد المنعم، جوان2021، دراسة حول "**رقمنة التحصيل الضريبي في الدول العربية**"، صندوق النقد العربي، www.amf.org.ae. (تاريخ الاطلاع: 2022/03/25 الوقت: 14:15

[3] هبة عبد المنعم، **رقمنة المالية العامة** موجز السياسات، صندوق النقد العربي، ص01 عن موقعه: www.amf.org.ae ، تاريخ الاطلاع 2022/03/02، الوقت 22:01.

وبالنظر لأهم قاعدة من قواعد الضريبة وهي قاعدة الاقتصاد في نفقات تحصيل الضرائب، فإن التحصيل الإلكتروني يحقق لإدارة الضرائب مكسبا في الوقت وفي تكاليف التحصيل.

3. **دمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي**: من خلال تطبيق منظومة الفوترة الإلكترونية مما يساعد على زيادة الثقة في تعامل المكلفين مع مصلحة الضرائب.

4. **زيادة الامتثال وتقليل التهرب الضريبي**: وتخفيض عمليات الغش عن طريق إنشاء البطاقة الالكترونية لإحصاء المكلفين المتهربين. كما تجعل الأمر أسهل للحكومات لربط المعلومات الموجودة في أجزاء مختلفة من النظام الضريبي بكشف التهرب أو التجنب بشكل أفضل.

خلاصة الفصل:

تعتبر الفترة ما بعد 1990 إلى يومنا هذا ذات أهمية خاصة وحل اهتمام كبير لما تميزت به من تقلبات اقتصادية وسياسية، حيث قامت الدولة بمجهودات كبيرة في سبيل إصلاح المنظومة الضريبية بداية من استحداث مجموعة من الضرائب وصولا إلى إعادة هيكلة المصالح الخارجية للإدارة الضريبية، وإدخال نظام المعلوماتي الذي يدخل في إطار تحديث وعصرنة الإدارة الضريبية لتتماشى مع متطلبات المرحلة الراهنة، ولعل أهم ما ميز سياسة الإصلاح هو التركيز على ضورة تحقيق الهدف المالي والمتمثل في تحصيل أكبر قدر ممكن من الإرادات لتغطية أعباء الدولة والوفاء بالتزاماتها.

الفصل الثالث

دراسة نظام التصريح الإلكتروني

JIBAYA'TIC

تمهيد:

تهدف الجزائر من خلال إجرائها الجديد إلى تحسين موارد الخزينة العمومية للدولة، في وقت يستمر تراجع احتياطات النقد الجزائرية، حيث حملت استراتيجية الحكومة الجزائرية الجديدة لتحصيل الضرائب تسهيلات لتشجع وتسهل على المكلفين بالضريبة دفع ديونهم، من بينها إجراءات قانوني جديد للدفع يسمح للمكلفين بدفع الضريبة. وفي ظل هذه الإستراتيجية تم تعميم عملية التصريح والدفع عبر الإنترنت عبر بوابة جبايتك بالولايات التي ليس لديها مراكز ضرائب وذلك لتجنيب دافعي الضرائب من التجمع في قباضات الضرائب. تأتي هذه العملية في إطار تنويع وسائل دفع الضرائب والرسوم وتحديث الخدمات المقدمة في هذا المجال ريثما يتم إنشاء مراكز ضريبية عبر كافة التراب الوطني ونشر نظام المعلومات "جباية تيك".

سنتطرق في فصلنا هذا إلى دراسة حالة البوابة الإلكترونية JIBAYA'TIC وذلك من خلال مبحثين كالآتي:

- **المبحث الأول: تقديم عام لنظام المعلومات الجبائي الإلكتروني.**
- **المبحث الثاني: آلية التصريح والدفع إلكترونيا.**

المبحث الأول: تقديم عام لنظام المعلومات الجبائي الإلكتروني JIBAYA'TIC

من خلال هذا المبحث سيتم تقديم نظام المعلومات الجبائي JIBAYA'TIC وذلك في المطلب الأول، أما في المطلب الثاني فيتم التفصيل كيفية التصريح الضريبي عبر الأنترنت.

المطلب الأول: نشأة ومفهوم البوابة الإلكترونية JIBAYA'TIC

لتحديث الهيئات الضريبية قامت المديرية العامة للضرائب بالتنسيق مع وزارة المالية بتحديد العناصر الفاعلة في عصرنة الضرائب حيث تم انشاء مكتب المساعدة في إدارة المشروع الالكتروني كخطوة أولى لإطلاقه، عن طريق تحديد المدخلات والمخرجات الضرورية للبرامج التقنية انطلاقا من عملية التصميمات ذات الميزات العالية للتكنلوجيا القادرة على حصر الأنشطة والنتائج المتوقعة لإعداد مشروع العصرنة، وطرق تفعيله، وتم ذلك بالاعتماد على الخبراء العالمية لها سمعة في الساحة العالمية.

أولا: إنشاء موقع إلكتروني للإدارة الضريبية:

في المرحلة أولى تم توظيف والاستعانة بمكتب استشارة أجنبي، قصد مساعدة المديرية العامة للضرائب في إطلاق هذا المشروع، من خلال إعداد دفتر شروط يستجيب للاحتياجات الخاصة والمتطلبات التقنية المرتبطة، من جهة، بالمهام الحرفية للمديرية العامة للضرائب، من جهة، إعداد مشروع العقد. بناء على هذا المسعى، نجم عن المساعي الإدارية والتقنية التي قامت بها المديرية العامة للضرائب، في الأخير، توظيف متعامل إسباني (إندرا سيستماس) Indra-Sistemas قصد اقتناء ووضع نظام معلوماتي جبائي يتشكل هذا المشروع من 23 حصة، تبدأ من مرحلة التأطير وتنتهي في مرحلة الصيانة والضمان. وعليه فإن النظام المعلوماتي المقترح من طرف هذا المتعامل يرتكز على حل معلوماتي من نوع (ERP-SAP)، يتشكل من عدة وحدات مدمجة تستجيب في غالب الحالات المتطلبات المهام الحرفية لإدارة جبائية، مع برمجة العناصر الأتية:

- ضبط وتحديد الحل المعلوماتي؛

- التكفل بالتطورات المعلوماتية الخاصة باحتياجات المهام الحرفية للمديرية العامة للضرائب؛ وحسب بلاغ لوزارة المالية ممثلة بالمديرية العامة للضرائب سنة 2013 على مستوى موقعها الالكتروني الآتي نصه بالعربية كما يلي: (بلاغ، المديرية العامة للضرائب، 2013) «تنهي وزارة المالية إلى علم المكلفين بالضريبة أنه من الآن فصاعدا يسمى النظام المعلوماتي للمديرية العامة للضرائب الجاري انجازه (JIBAYA'TIC) جبايتيك"

الجدول رقم (01-03): الإحصائيات المتعلقة باستقبال مستخدمي إدارة الضرائب

السنوات	2015	2016	2017	2018
عدد الزيارات	428366	728279	1274206	1303824
عدد التصفحات	1596471	2346234	3532707	3542373

المصدر: https://www.mfdgi.gov.dz/images/pdf/Statistiques_accueil_site.pdf

الشكل رقم (02-03): تطور استعمال الموقع الإلكتروني للإدارة الضريبية (2015-2018)

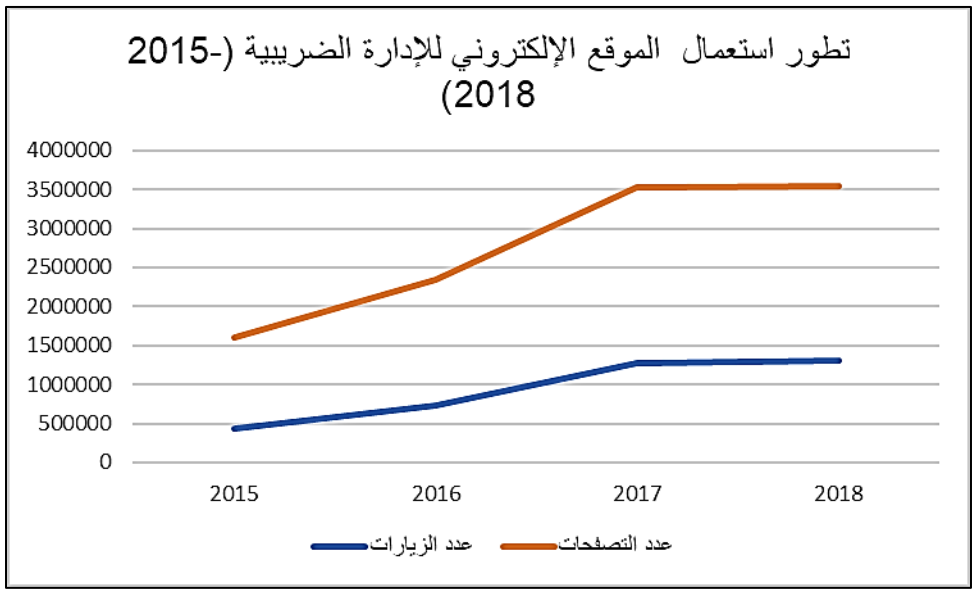

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول أعلاه

نلاحظ من المنحنى أعلاه أن عدد الزيارات والتصفحات للموقع الإلكتروني للإدارة الضريبية في ارتفاع طردي مع السنوات، وهذا راجع إلى اهتمام المكلفين به وهذا لتوفر الاستمارات والمعلومات التي يحتاجونها (أنظر الملحق رقم (01 إلى 03)، بالإضافة إلى إنشاء البوابة الإلكترونية JIBAYA'TIC

الخاصة بالتصريح والدفع عن بعد مما يسهل الإجراءات على المكلفين بالضريبة دون التنقل إلى الإدارة الضريبية.

ثانيا: تعريف البوابة الإلكترونية JIBAYA'TIC وأهدافها

1. **تعريف البوابة الإلكترونية JIBAYA'TIC:**

JIBAYA'TIC هي البوابة الجديدة لإدارة الضرائب الجزائرية. يقدم خدمات التصريح الضريبي والضريبي عن بعد، وهي متوفرة في بيئة تضمن البساطة والسهولة وسهولة الاستخدام.

في نهاية إجراءات العضوية المبسطة لخدمات جبايتك، سيتم منح دافع الضرائب حق الوصول إلى مساحة خاصة وآمنة حيث سيتم تقديم العديد من الخدمات له:

- الوصول إلى بيانات التعريف الخاصة بهم (اسم الشركة، العنوان، رقم الهاتف، إلخ)؛
- إمكانية المساعدة في إدخال التصريح الضريبي، مع الحساب الآلي واختيار الخيارات في شكل قوائم منسدلة. تمنح هذه الخدمة أيضا دافع الضرائب تأكيدا على أن الإدخال يتوافق مع القواعد الضريبية المحدثة. من الممكن أيضا تحديث إعلان تم إدخاله ولم يتم إرساله بعد؛
- آلية لإرسال التصريحات الدفع مع المراقبة المستمرة على مدار العام.
- توفر البوابة أيضا توثيقا كاملا لنظام الضرائب الجزائري، في متناول الجميع.

1. **أهداف البوابة الإلكترونية JIBAYA'TIC:**

يستخدم التصريح عبر الإنترنت وبوابة الدفع عبر الإنترنت سيناريوهات الخدمة الذاتية مهيأة مسبقا تتيح لنا الوصول إلى منصة التصريح والدفع على الخط عن بعد وبأمان من أجل:

- السماح للمكلف بتنفيذ جميع المهام.
- التصريح وأنشطة الدفع الآمن عبر الإنترنت باسمها؛
- استشر الالتزامات الضريبية (التقويم الضريبي).
- ملء استمارة التصريح.

- إنشاء وتعديل مشاريع التصريحات.
- استشر وأعد طباعة المستندات الداعمة لـ "إشعار الدفع"؛
- الوصول إلى نماذج التصريح المقدمة والاطلاع عليها؛
- تصور إجمالي الدين الضريبي.
- استشارة وتعديل (إذا لزم الأمر) بياناتهم الشخصية.

المطلب الثاني: مزايا البوابة الإلكترونية JIBAYA'TIC وإطارها القانوني

بهدف التنويع وعصرنة طرق التصريح ودفع الضرائب ولرسوم، تتسم بوابة جبايتك بعدة مزايا، وأيضا تم وضع جملة من الأطر القانونية المنظمة لعملية التصريح الجبائي الإلكتروني سنعرضها من خلال هذا المطلب.

أولا: مزايا البوابة الإلكترونية JIBAYA'TIC:

أكثر من تنويع أشكال التصريح ودفع الضرائب والرسوم، تخفي الجباية مزايا عديدة لدافع الضرائب العضو:

- إنه مجاني وسهل الوصول إليه باستخدام بديهي؛
- إنه آمن مع أقصى قدر من إمكانية الوصول والتوافر؛
- مساعدة سهلة الاستخدام ترافق الإدخال، وفقًا للقواعد الضريبية المحدثة، والتي تحمي من أخطاء الحساب والخطأ المتأصل في الإجراء الورقي؛
- تظل جميع تبادلات وبيانات دافعي الضرائب متاحة ويمكن الوصول إليها في مساحته الخاصة؛
- يوفر إمكانية تتبع ومراقبة أفضل للمبادلات مع إدارة الضرائب، وذلك بفضل المراقبة الدقيقة للإعلانات المرسلة؛
- يوفر لوحة تحكم للعمليات المنفذة.

ثانيا: الإطار القانوني:

- **التصريح بالوسائل الإلكترونية**

الأمر رقم 08-02 مؤرخ في 21 رجب 1429 الموافق 24 يوليو 2008 بشأن قانون المالية التكميلي لسنة 2008، المادة 23 (الجريدة الرسمية عدد 42 بتاريخ 27 يوليو 2008).

القانون رقم 16-14 المؤرخ في 28 ديسمبر 2016 المتضمن قانون المالية الأساسي لعام 2017، المادتان 34 و67 (الجريدة الرسمية رقم 77، بتاريخ 29 ديسمبر 2016).

- **الدفع عن بعد**

الأمر رقم 08-02 مؤرخ في 21 رجب 1429 الموافق 24 يوليو 2008 بشأن قانون المالية التكميلية لعام 2008، المادة 15 (الجريدة الرسمية رقم 42، تاريخ 27 يوليو 2008)

القانون رقم 16-14 المؤرخ في 28 ديسمبر 2016 بشأن قانون المالية لعام 2017، المادة 68 (الجريدة الرسمية رقم 77، بتاريخ 29 ديسمبر 2016).

- **قانون الإثبات / التوقيع الإلكتروني**

القانون رقم 05-10 الصادر في 13 جمادى الأولى 1426 الموافق 20 يونيو 2005 المعدل والمتمم للأمر رقم 75-58 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 بصيغته المعدلة والمتممة والمتعلق بالقانون المدني، المادة 44، قانون المسؤولية القسم الآخر (الجريدة الرسمية رقم 44، 26 يونيو 2005).

- **شهادة إلكترونية، توقيع إلكتروني**

المرسوم التنفيذي رقم 07-162 المؤرخ في 13 جمادى الأولى 1428 الموافق 30 مايو 2007 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 01-123 المؤرخ في 15 صفر 1422 الموافق 9 مايو 2001 المتعلق بنظام التشغيل المطبق على كل نوع من أنواع الشبكات ومنها الراديو وخدمات الاتصالات المختلفة (الجريدة الرسمية رقم 37، 7 يونيو 2007).

يتم توفير تفاصيل هذه النصوص في الوثيقة Annexe1_legal Framework، والتي يمكن تنزيلها من قسم التوثيق.

المبحث الثاني: آلية التصريح والدفع إلكترونيا

في هذا المبحث سنعرض مختلف مراحل التصريح وذلك في المطلب الأول بدءا من طريقة الدخول إلى كيفية الدفع عبر بوابة جبايتك ثم سنعرض مراحل تسجيل التصريح من خلال المطلب الثاني.

المطلب الأول: الدخول والتصريح

يقدم التصريح العام عبر الإنترنت وبوابة الدفع عبر الإنترنت جميع التفاصيل على عملية العضوية والإطار القانوني والخدمات المقدمة وغيرها من المعلومات. حيث تتيح لنا هذه المنصة التفاعل مع خدمات المديرية العامة للضرائب (DGI) من أي نوع من الأجهزة كلوح المحمول، الحاسوب الشخصي، الهاتف.

أولا: الدخول إلى بوابة "التصريح والدفع عبر الإنترنت":

لتقديم التصريح وحفظه عبر الإنترنت، يجب علينا الوصول إلى بوابة التصريح والدفع عبر الإنترنت عبر عنوان البوابة: www.mfdgi.gov.dz/portailpublic أو عبر موقع DGI الإلكتروني على الرابط www.mfdgi.gov.dz من خلال تحديد " التصريح والسداد عبر الإنترنت".

بمجرد دخولنا إلى بوابة التصريحات الإلكترونية الخاصة بـ DGI، نحدد "Space Télédécistration" "إعلان" حيث يمكننا الولوج إلى الحساب باستخدام اسم المستخدم وكلمة السر الخاصة بنا.

1. القيام بتسجيل الدخول باستخدام اسم المستخدم وكلمة السر:

للولوج على الحساب تظهر لنا الشاشة أدناه برسالة تطلب اسم المستخدم الخاص بالمكلف إضافة إلى كلمة السر. ويجب الإشارة إلى أنه من الضروري إدخال اسم المستخدم وكلمة السر في الخانات المحددة، ثم ننقر على زر "تسجيل الدخول".

عند المرة الأولى من التسجيل يمكننا فتح الحساب الخاص بنا باستخدام اسم المستخدم وكلمة السر الذي تما اصدارهما لنا من قبل دائرة الضرائب التي تنتمي إليها (DGE، CDI، CPI) بعد طلب التصريح والدفع عبر الإنترنت. ومع ذلك، وكإجراء أمني، فإن كلمة السر صالحة فقط للدخول الأول حيث يمكننا تغييرها لاحقا. أين ستتم مطالبتنا تلقائيا بتغيير كلمة السر الخاصة بنا.

ملاحظة: تجدر الإشارة إلى أنه بالنسبة لدافعي الضرائب بموجب DGE، فإن التصريح ودفع الضرائب عبر الإنترنت إلزامي.

ثانيا: قائمة بوابة التصريح عبر الإنترنت:

يتضمن التصريح عبر الإنترنت وقائمة بوابة الدفع عبر الإنترنت علامات التبويب التالية:

- **الالتزام وتقديم التصريح:** تتيح لنا هذه النافذة إمكانية استشارة الجدول السنوي للالتزامات الضريبية، ويتم إدخالها وإرسالها إلى خدمات الضرائب. يشير الرقم المعروض في هذه النافذة إلى عدد الالتزامات الضريبية سنوي الذي يدخله المكلف بالضريبة.
- **النماذج:** تتيح لنا هذه النافذة إمكانية تسجيل تصريحات الضرائب وتصحيح التصريحات المحفوظة والتي لم يتم إرسالها بعد لخدمات الضرائب. الرقم المعروض في هذه النافذة يشير إلى عدد نماذج التصريح المحفوظة.
- **ضريبة البنوك:** تتيح لنا هذه النافذة إمكانية التسجيل، مراقبة معالجة طلب الخصم المباشر وطباعة الشهادات توطين البنك. الرقم المعروض في هذه النافذة يشير إلى عدد طلبات الخصم المباشر التي تم حفظها.

- **نافذة مدفوعاتي الهاتفية:** تتيح لنا هذه النافذة إمكانية عرض قائمة المدفوعات الهاتفية التي تم إجراؤها بالإضافة إلى حالتها (مدفوعة / مرفوضة).

- **نافذة "ضرائب النفط"**: تتيح لنا هذه النافذة إمكانية استشارة الالتزامات التصريحات المتعلقة بالضرائب وعائدات النفط التي تخضع لها.

- **نافذة "ملفي الشخصي"**: تمنحنا هذه النافذة إمكانية الرجوع إلى بيانات المعلومات الشخصية والحساب الضريبي (التصريحات والمدفوعات) بالإضافة إلى تفاصيل الاتصال الخاصة بنا.

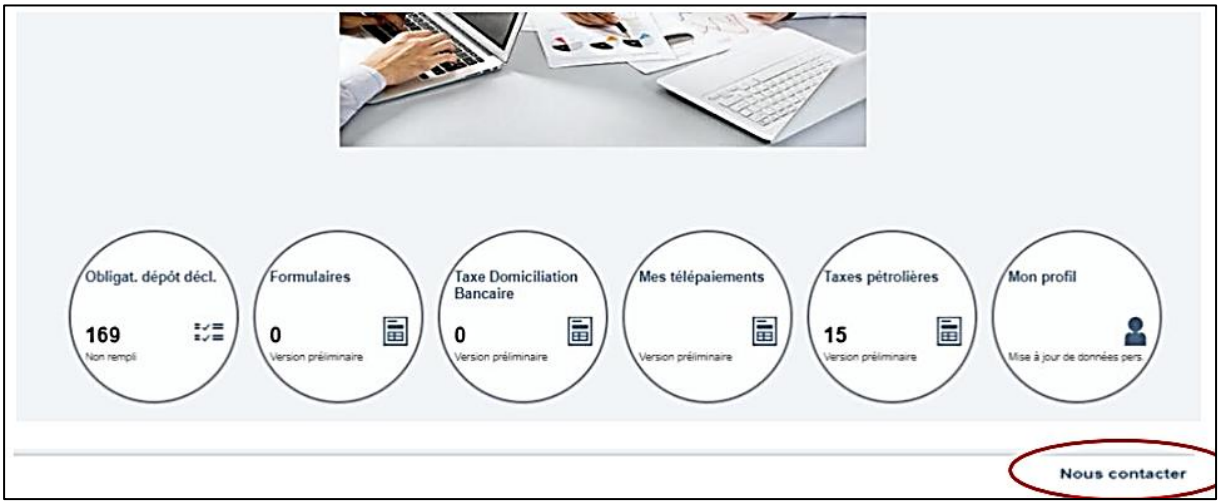

الميزات الأخرى في هذه القائمة:

زر "اتصل بنا": يتيح لنا الوصول إلى هذه النافذة استشارة تفاصيل الاتصال بالخدمة التي نبلغ عنها (DGE وCDI وCPI) والعنوان ورقم الهاتف بالإضافة إلى الصندوق الإلكتروني للمساعدة MCF.

على جميع الشاشات، تسمح لنا الأزرار الموجودة أعلى اليسار بما يلي:

- الأول، للانتقال إلى الشاشة السابقة؛

- الثانية، للانتقال إلى الشاشة الرئيسية.

من خلال تحديد أيقونة الحساب الخاص بنا الموجودة أعلى يمين الشاشة يتم عرض قائمة منسدلة تسمح لنا بالوصول إلى الميزات التالية:

- **إدارة الملف الشخصي**: يسمح للمستخدم بالانتقال إلى شاشة "ملفي الشخصي".
- **تغيير كلمة السر**: يسمح للمستخدم بالوصول إلى شاشة تعديل كلمة السر للوصول إلى بوابة MCF.

المطلب الثاني: تسجيل التصريح عبر الأنترنت

أولا: التصريح الضريبي الخاضع لالتزام ضريبي:

لتسجيل تصريح خاضع لالتزام ضريبي، يجب اتباع الخطوات التالية:

مثال: الاشتراك عبر الإنترنت لعائد ضريبة القيمة المضافة لشهر مارس 2016 لدافع الضرائب بموجب عقد دائم:

نختار، في الصفحة الرئيسية، نافذة "Obligat. إيداع Decl.

سيتم عرض قائمة بجميع الالتزامات الضريبية التي تخضع لها على الشاشة (انظر النافذة أدناه).

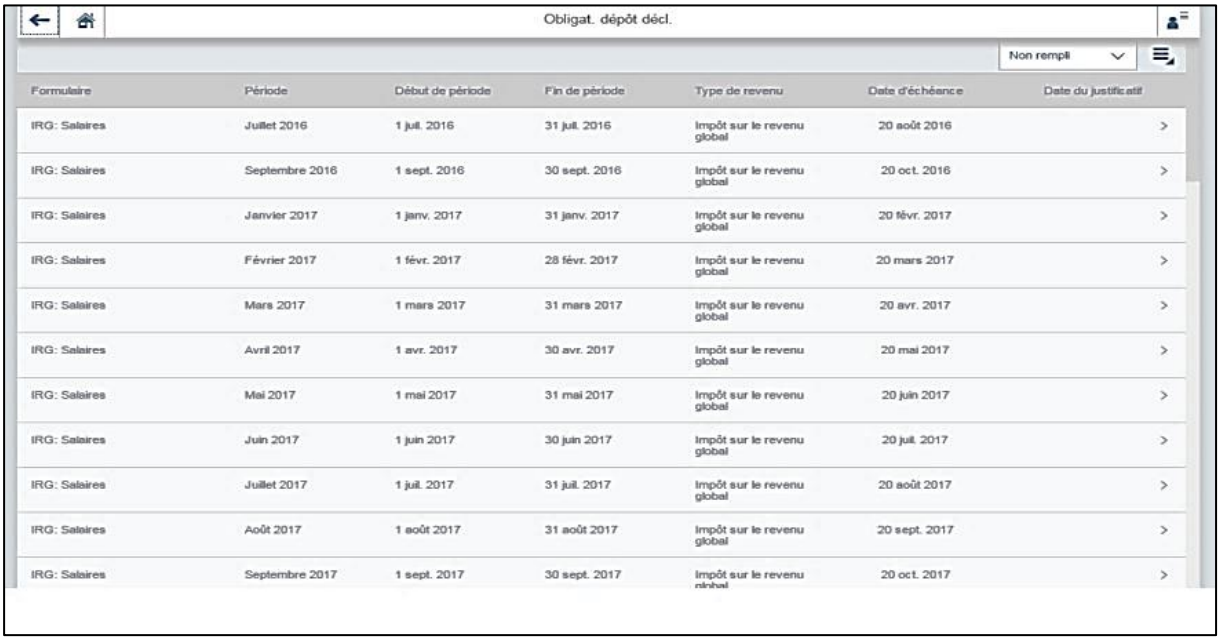

نختار فوق السطر المقابل (المخطط العام لضريبة القيمة المضافة – مارس 2016).

قبل إدخال البيانات، يعرض النظام تنبيها يذكرنا بمسؤوليتنا عن البيانات المدخلة، نختار "موافق"، فيتم عرض نموذج تصريح ضريبة القيمة المضافة.

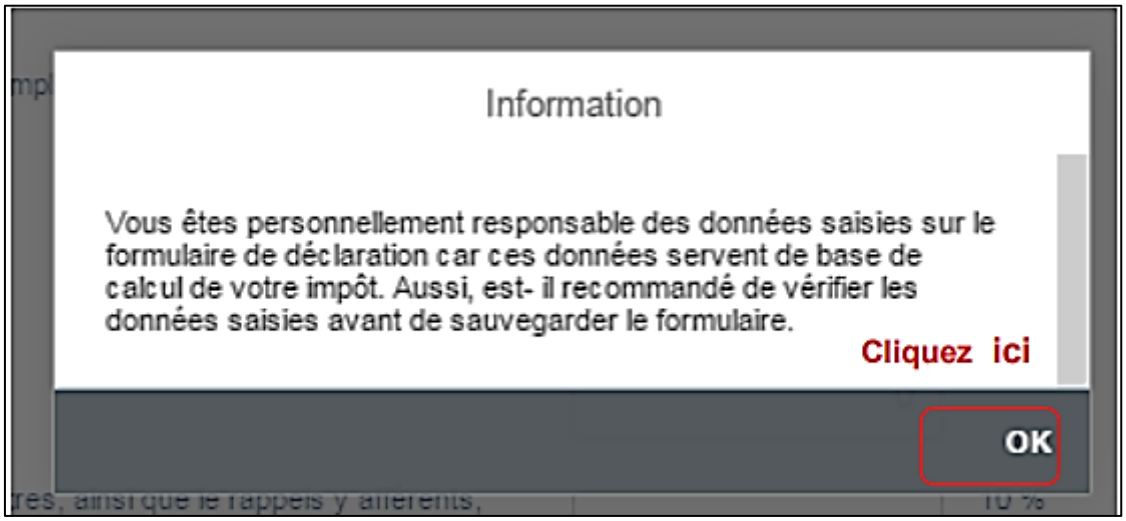

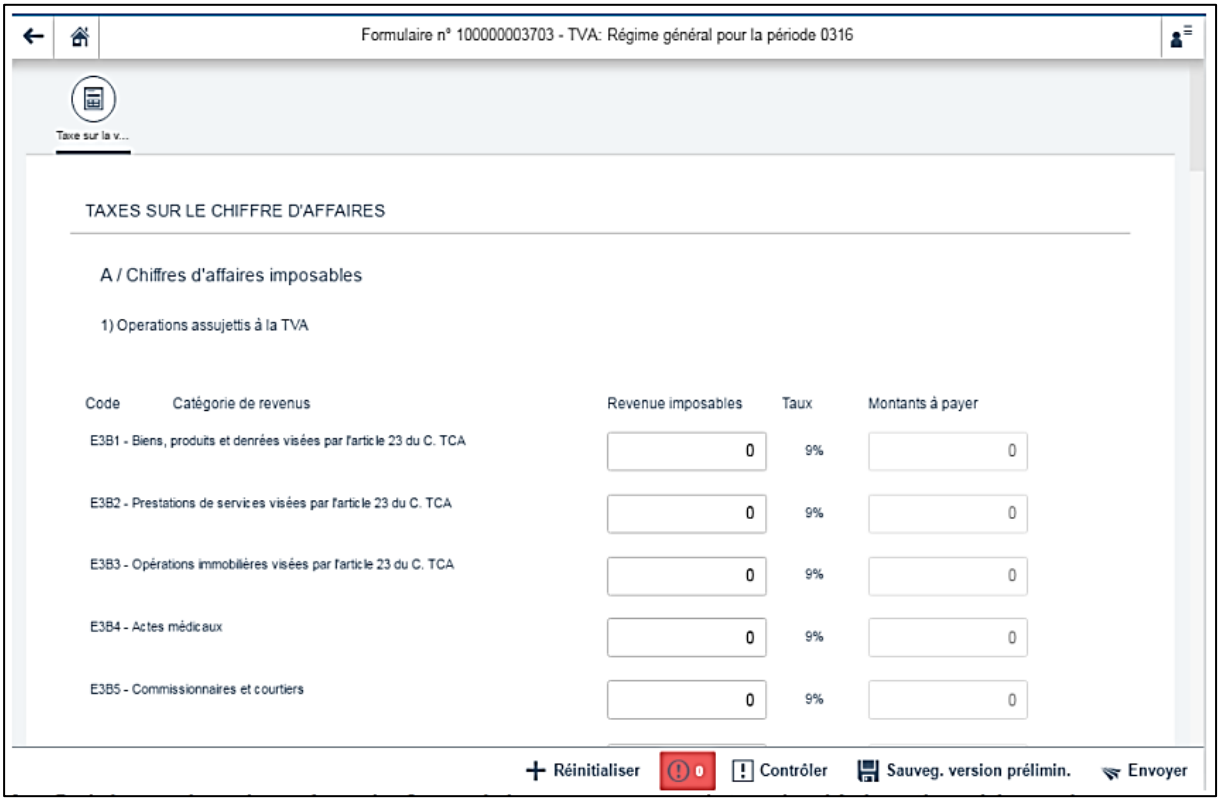

ندخل البيانات من النموذج لتسجيل التصريح. سيتعين علينا ملء حقول "الدخل الخاضع للضريبة" يدويا وخاصة جميع الحقول في العمود الأول.

بالضغط على مفتاح "Enter" على لوحة المفاتيح، وسيحسب النظام المبالغ التي يتعين دفعها تلقائيا.

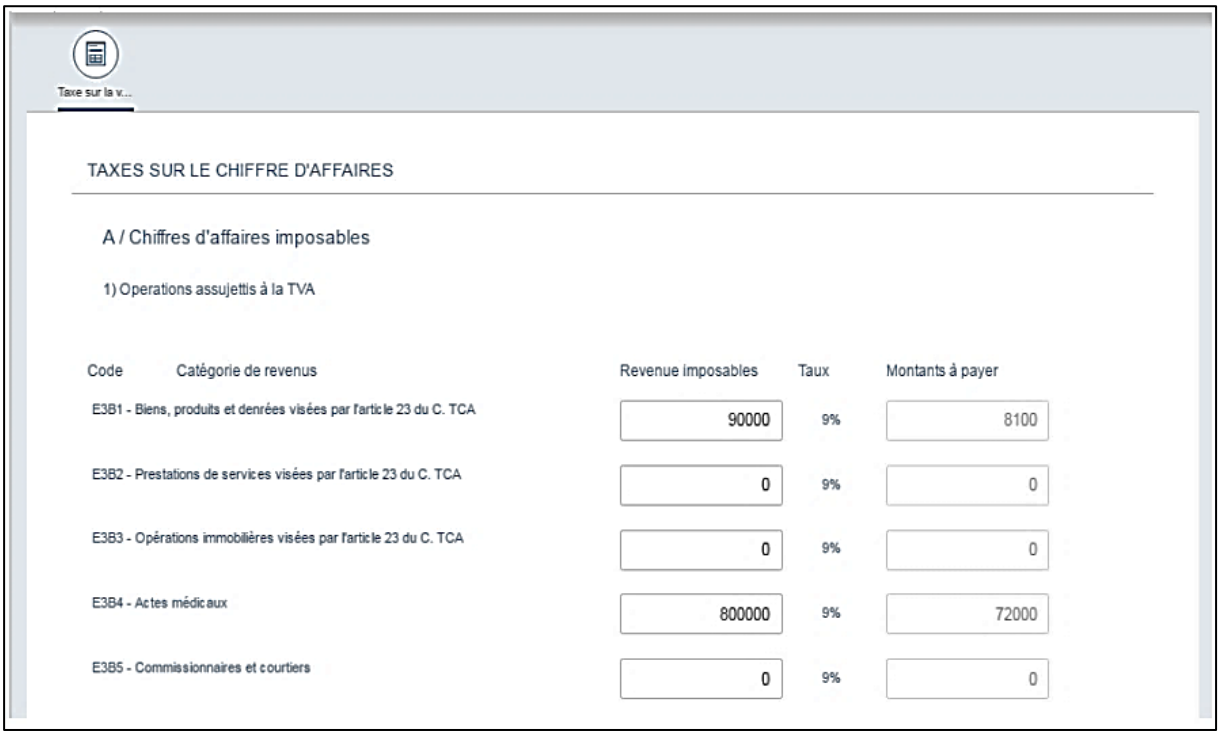

بمجرد إدخال البيانات، نقوم بتحديد "إعادة الحساب" في أسفل النموذج، حتى يتمكن النظام من حساب المبلغ الإجمالي المطلوب دفعه.

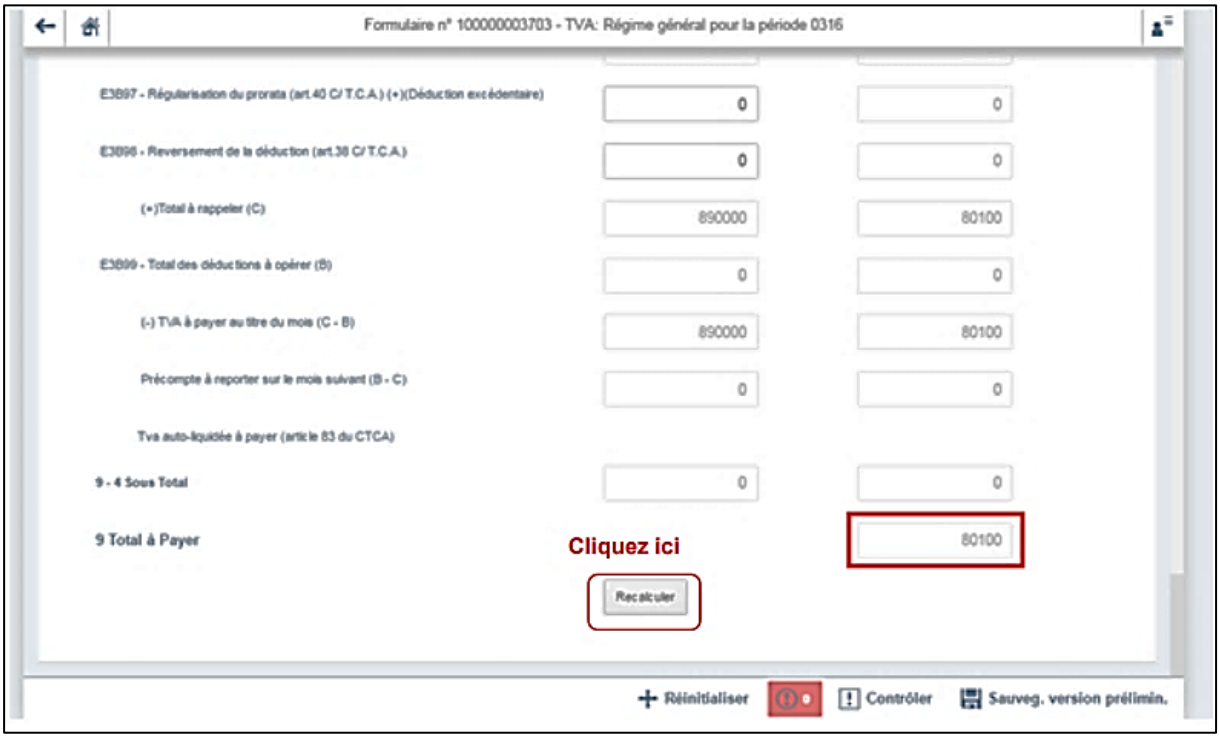

في حالة قيامنا بخطأ في الإدخال في نموذج التصريح، يتيح لنا زر "+ إعادة تعيين" مسح جميع الحقول التي ملأتها بالفعل، وبالتالي المتابعة إلى إدخال بيانات جديد.

- نقوم بتحديد الزر "تحقق" للتحقق من البيانات التي تم إدخالها؛
- نقوم بتحديد الزر "save.pr initial version" لحفظ التصريح.

توجد الأزرار أسفل يمين الشاشة بالترتيب التالي:

يعرض النظام رسائل تخبرنا بتنفيذ الفحص وحفظ التصريح بشكل صحيح.

أخيرا، نحدد الزر "إرسال". يقع هذا الزر في الجزء السفلي الأيمن من أجل الحفظ الدائم.

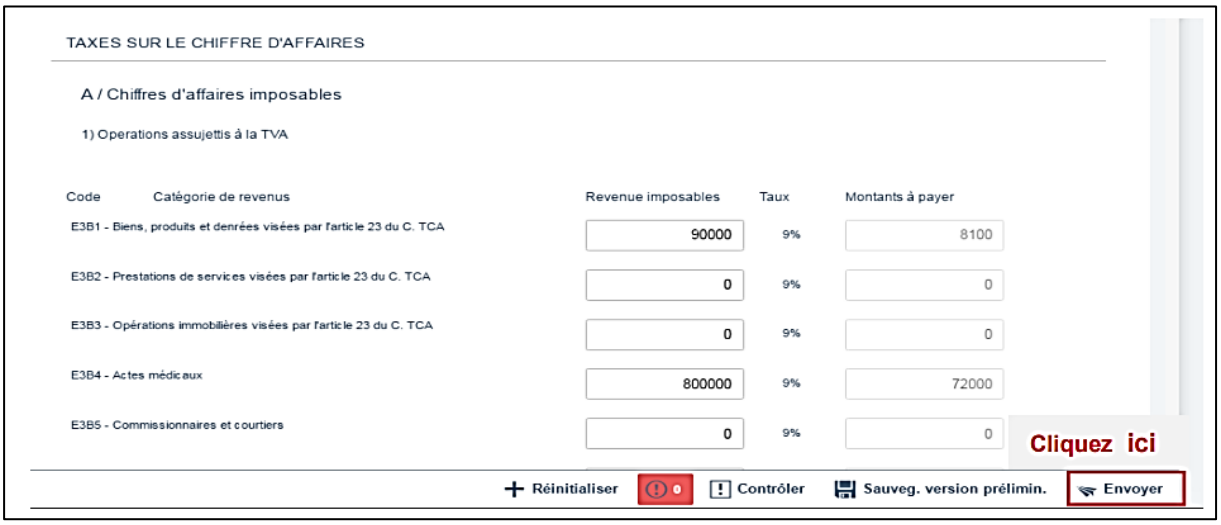

يعرض النظام رسالة تخبرنا بأنه تم إرسال تصريحنا بشكل صحيح. في هذه اللحظة، يعتبر التصريح "مودعا على مستوى الخدمات الضريبية".

وتجدر الإشارة إلى أنه بالنسبة لدافعي الضرائب التابعين لإدارة الشركات الكبرى (DGE)، لن يتم قبول التصريح الضريبي عبر الإنترنت إلا في حالة إجراء الدفع الإلكتروني.

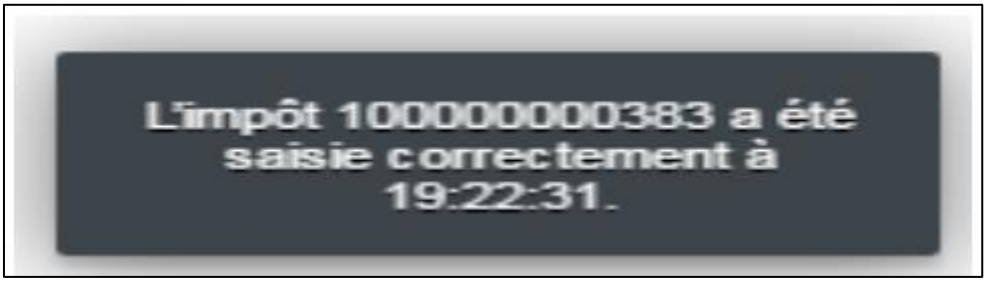

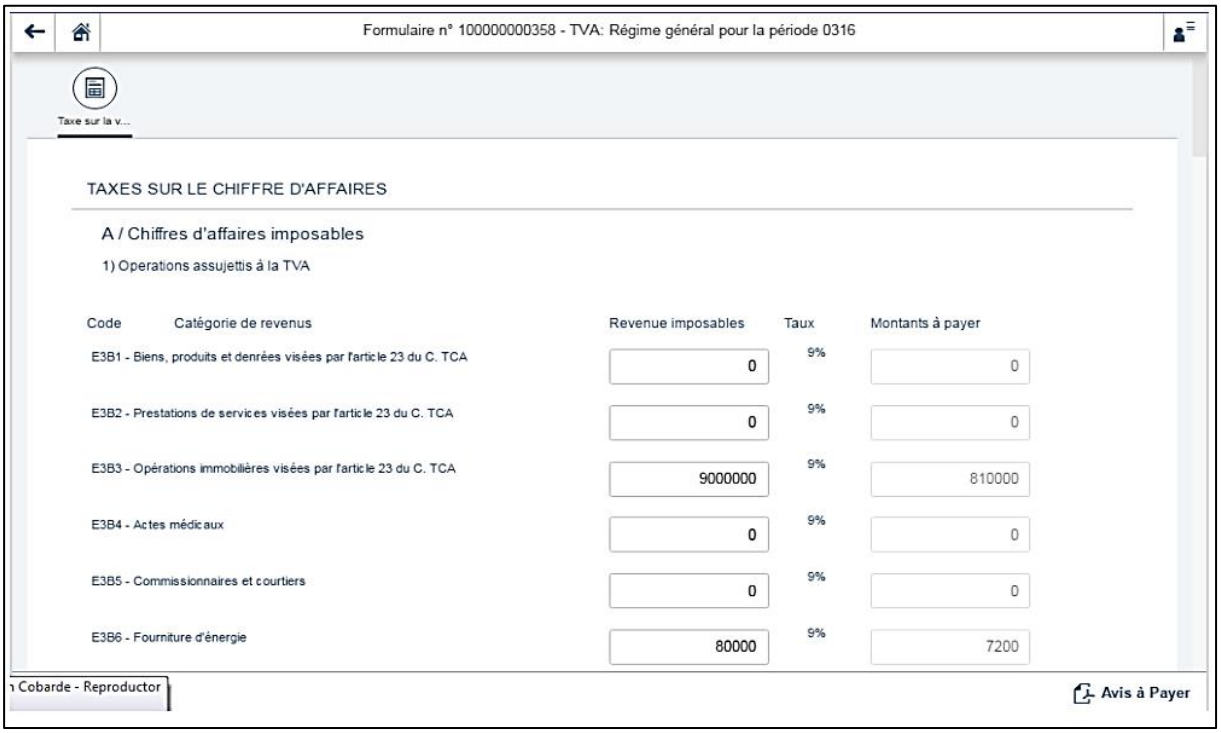

سيعرض النظام تلقائيا إشعار الدفع المقابل للإعلان المرسل (في إصدار ملف PDF).

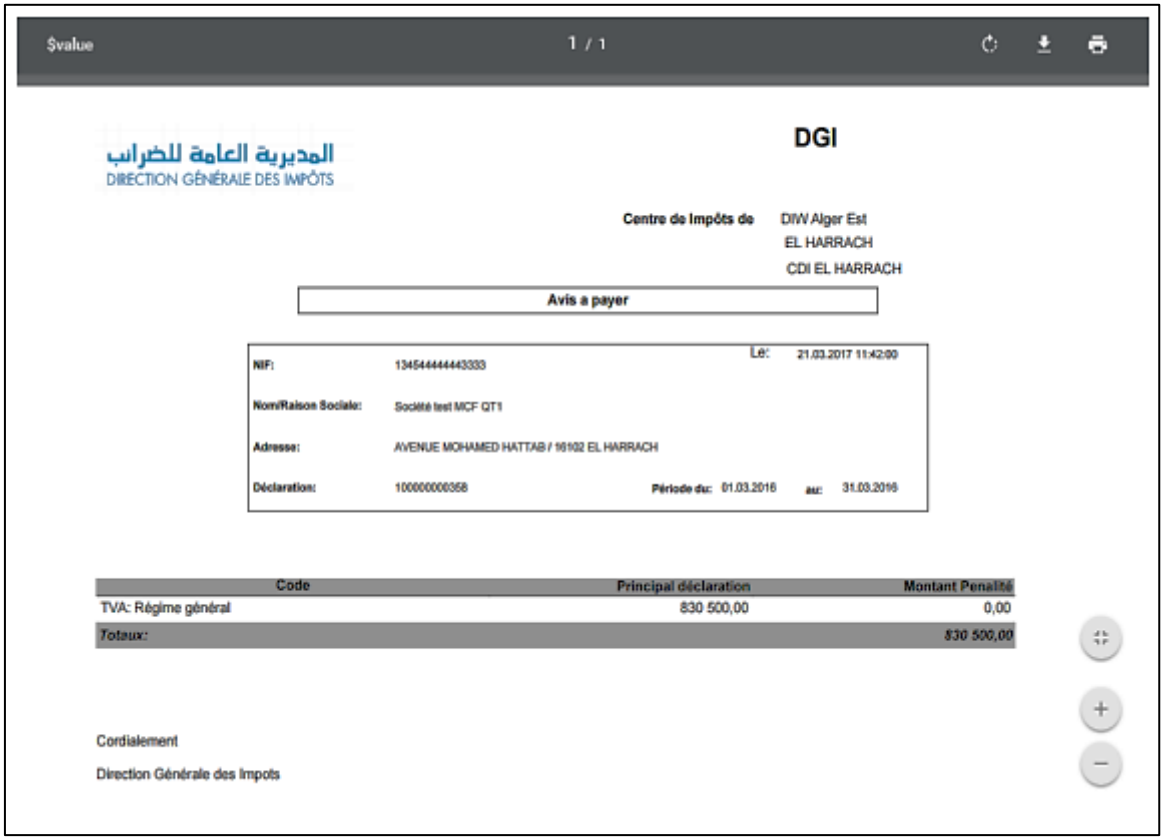

بالرجوع إلى شاشة الالتزامات الضريبية وتحديد الزر الموجود أعلى يمين الشاشة، يتم عرض قائمة منسدلة:

- يتضمن الزر "غير مملوء" قائمة الالتزامات الضريبية غير المصرح بها.
- يشتمل الزر "الكل" على قائمة بجميع التصريحات الضريبية المعلنة وغير المعلن عنها (التقويم الضريبي).

إذا حددت زر "الكل"، فيمكنك:

- نتأكد من أن الالتزام الضريبي الذي أعلناه قد تم تحديثه بتاريخ الشحنة.
- إعادة تصور إشعار الدفع بالضغط على التسجيل.

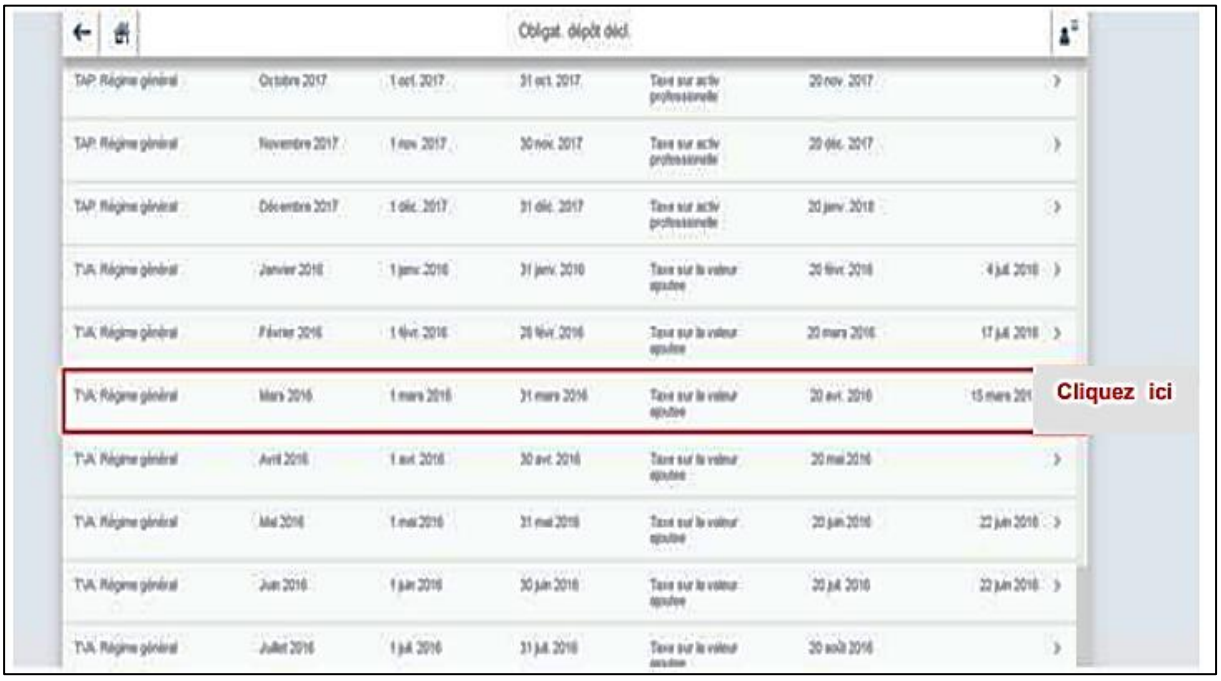

إذا لم نقم بعرض إشعار الدفع في إصدار PDF أو إذا قمنا بإغلاق النافذة بسرعة كبيرة جدًا دون طباعتها، فننقر على زر "Notice to Pay" لعرض إشعارنا للدفع مرة أخرى في إصدار PDF.

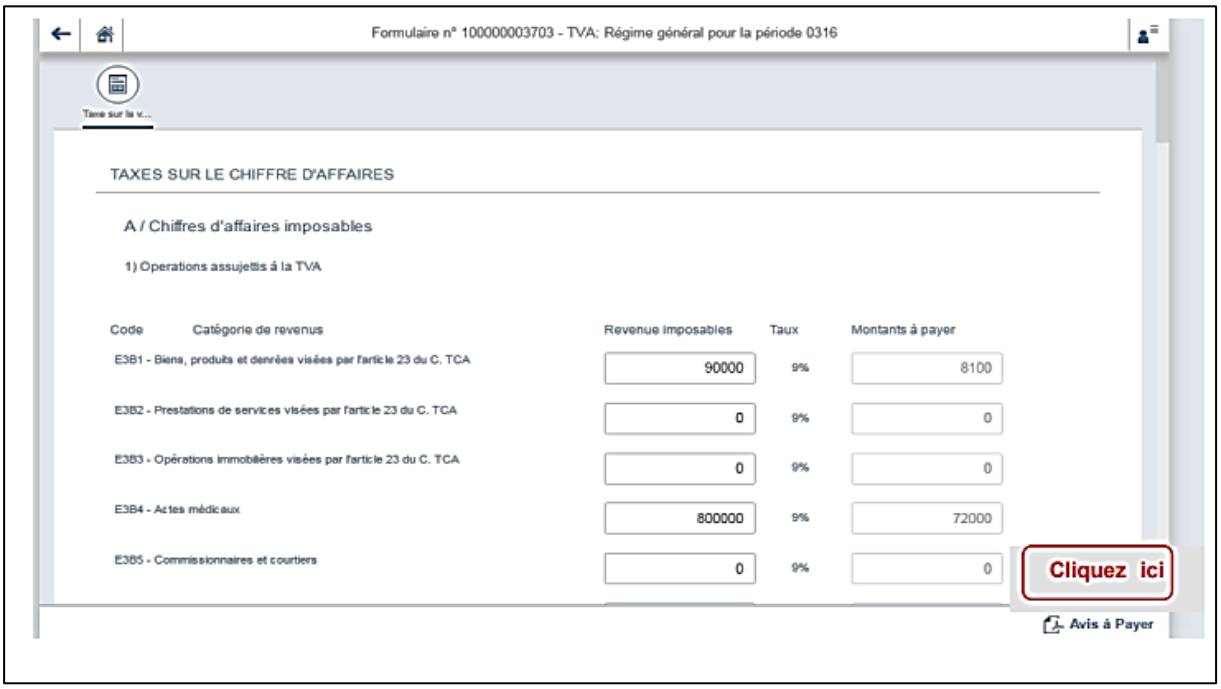

ثانيا: التصريحات الضريبية للأحداث:

تتعلق التصريحات الضريبية للأحداث بشكل أساسي بالتصريحات الضريبية العرضية من دافعي الضرائب الخاضعين لإدارة الشركات الكبرى (DGE) ومراكز ضريبة CDI ومراكز الضرائب المحلية (CPI). وتشمل هذه IRG – رأس المال المنقول ، و IRG – الخدمات المقدمة من قبل الشركات الأجنبية ، وضريبة المعدل الموحد الفردي ، ورسوم التسجيل ، ودخل IRG / الأرض ، و IRG / الدخل الزراعي ، والضريبة على الأصول ، وضريبة الحصول على محترف بطاقة الحرفي ، الملصق الصغير للسيارة ، ضريبة الحوافز على النفايات المتعلقة بأنشطة الرعاية في المستشفيات والعيادات ، ضريبة الحوافز للتخلص من النفايات الصناعية الخاصة و/أو الخطرة ، الضريبة الإضافية على مياه الصرف الصناعي، الضريبة الإضافية على التلوث ، الضريبة المحددة على الأكياس البلاستيكية ، إلخ.

لتسجيل تصريح ملازم لضريبة الحدث، من الضروري اتباع الخطوات التالية:

مثال: الاشتراك في إعلان IBS – الاستقطاع عند المصدر

نختار على الصفحة الرئيسية ركن قائمة "النماذج".

نحدد الزر "إضافة نموذج" الموجود في الجزء السفلي الأيمن من الشاشة.

نقوم بالتحديد من القائمة المنسدلة:

- نوع الضريبة؛

- الفترة المشمولة بالتقرير؛

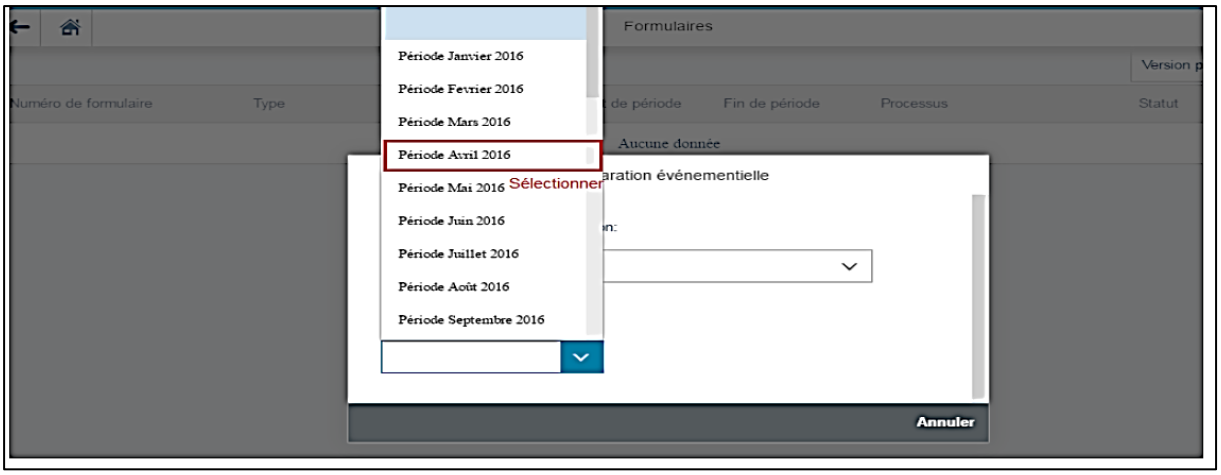

نقوم بتحديد الزر "متابعة"؛

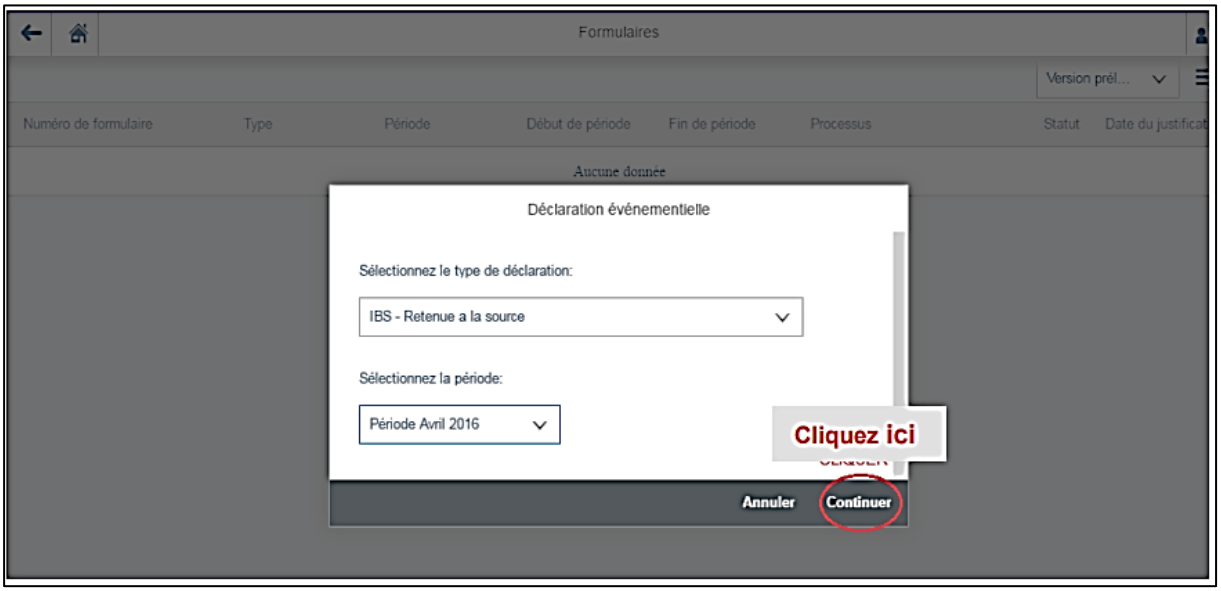

ملاحظة هامة: قبل إدخال البيانات يعرض النظام علينا تنبيها يذكرنا بمسؤوليتنا عن البيانات المدخلة.

ننقر "موافق" حتى يتم عرض نموذج تصريح ضريبة الاستقطاع من IBS.

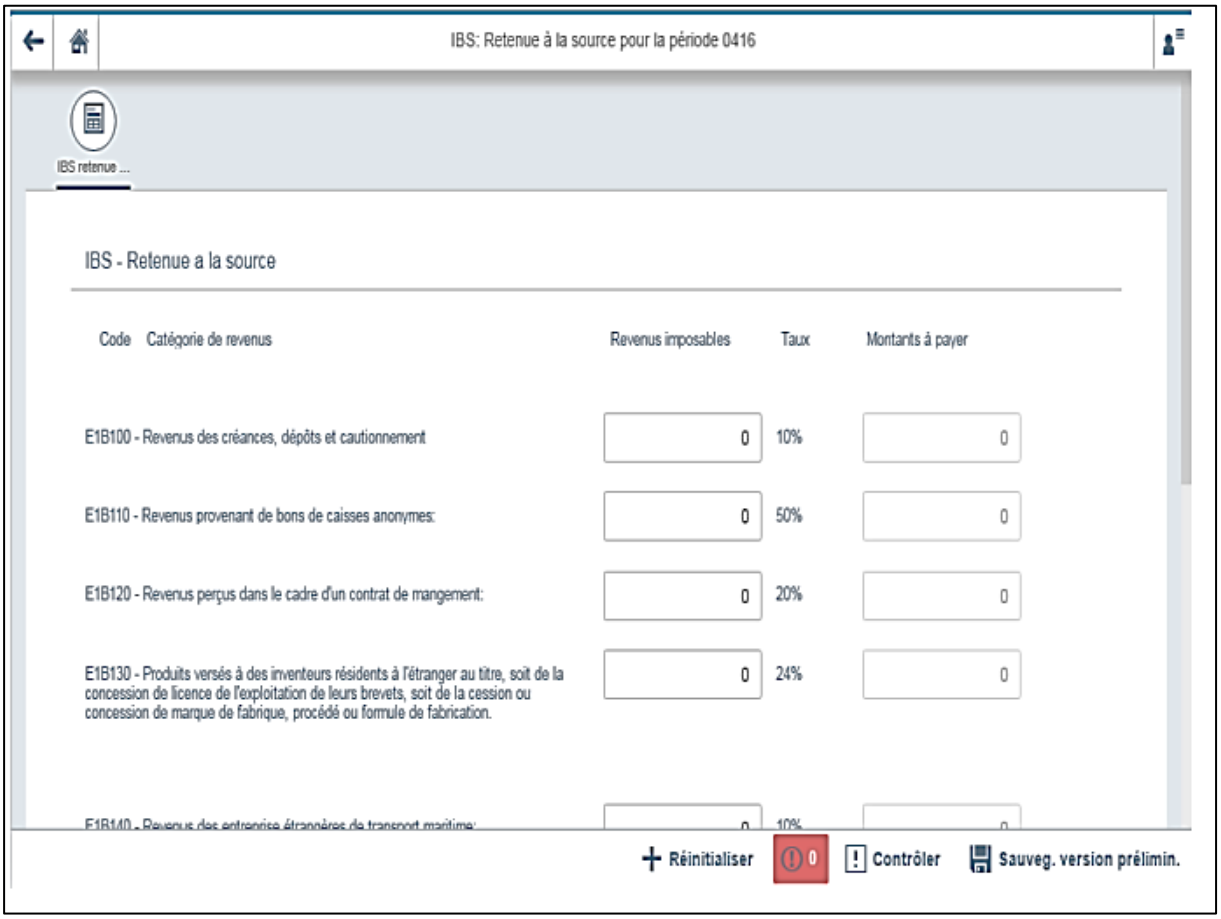

ندخل بيانات النموذج. لحفظ التصريح، سيتعين علينا ملء حقول "الدخل الخاضع للضريبة" يدويا، ولا سيما الحقول الموجودة في العمود الأول.

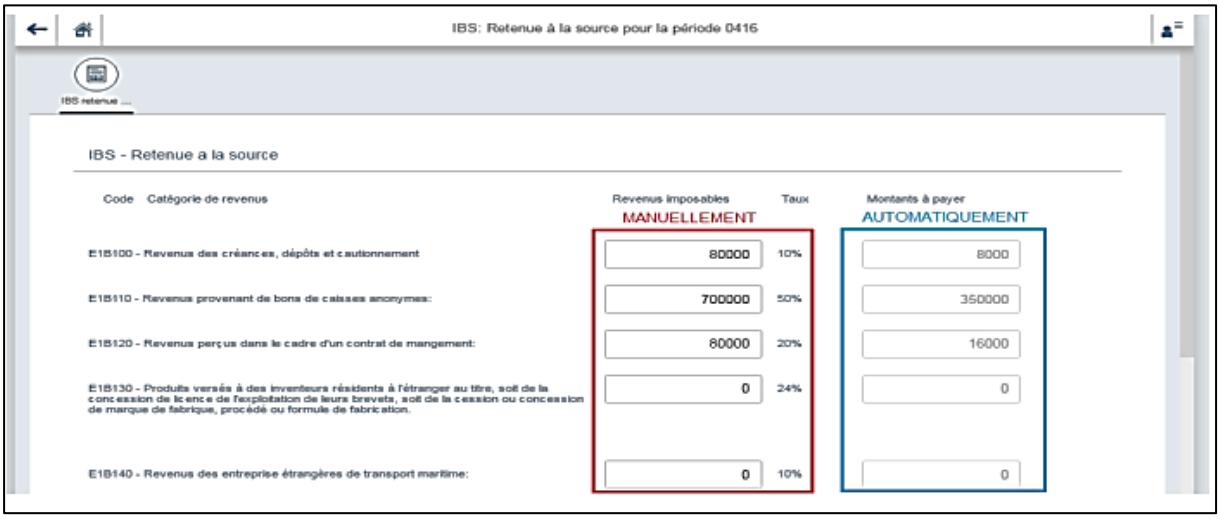

بالضغط على مفتاح "Enter" بلوحة المفاتيح، وسيقوم النظام تلقائيا بحساب المبلغ المطلوب دفعه.

بمجرد إدخال البيانات، نحدد الزر "إعادة الحساب" الموجود أسفل النموذج، حتى يتمكن النظام من حساب المبلغ الإجمالي المطلوب دفعه.

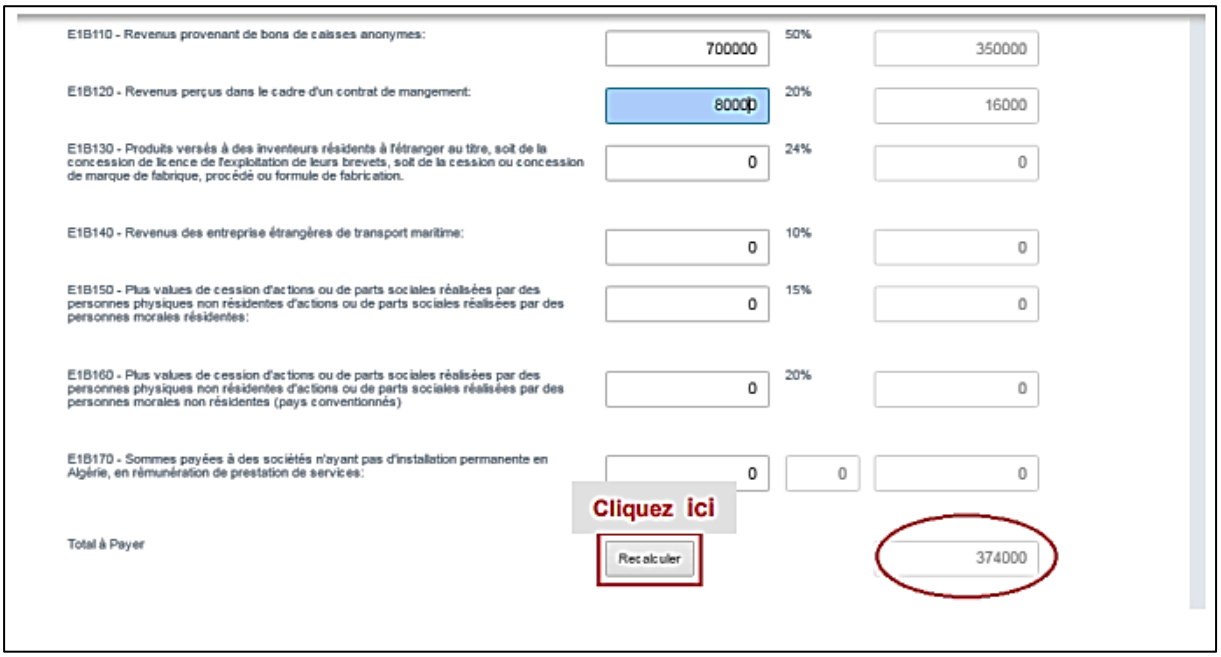

في حالة قيامنا بخطأ إدخال في نموذج التصريح، يتيح لنا زر "+ إعادة تعيين" مسح جميع الحقول التي ملأناها بالفعل، وبالتالي المتابعة إلى إدخال بيانات جديد.

نحدد الزر "تحقق" للتحقق من البيانات التي تم إدخالها؛

نحدد الزر "save.pr initial version" لحفظ التصريح.

توجد الأزرار أسفل يمين الشاشة بالترتيب التالي:

يعرض النظام رسائل تخبرنا بتنفيذ الفحص وحفظ التصريح بشكل صحيح.

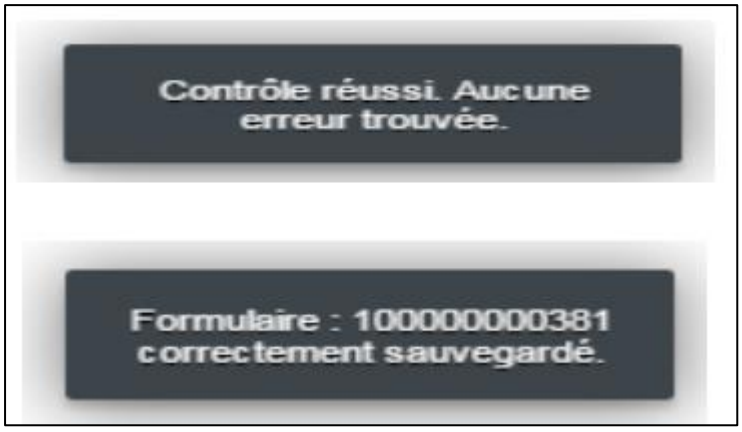

أخيرا، نحدد الزر "إرسال" الموجود في الجزء السفلي الأيمن للحصول على نسخة احتياطية دائمة.

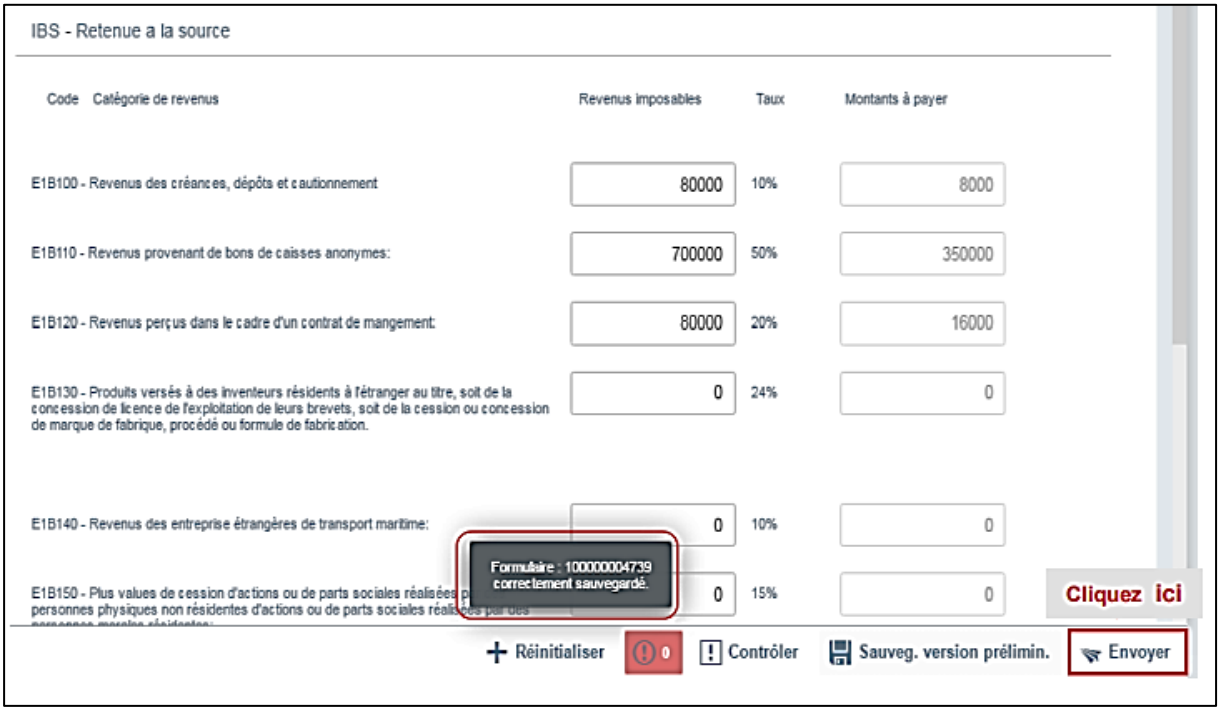

يعرض النظام رسالة تخبرنا بأنه تم إرسال تصريحنا بشكل صحيح. في هذه اللحظة، يعتبر التصريح مقدما على مستوى الخدمات الضريبية".

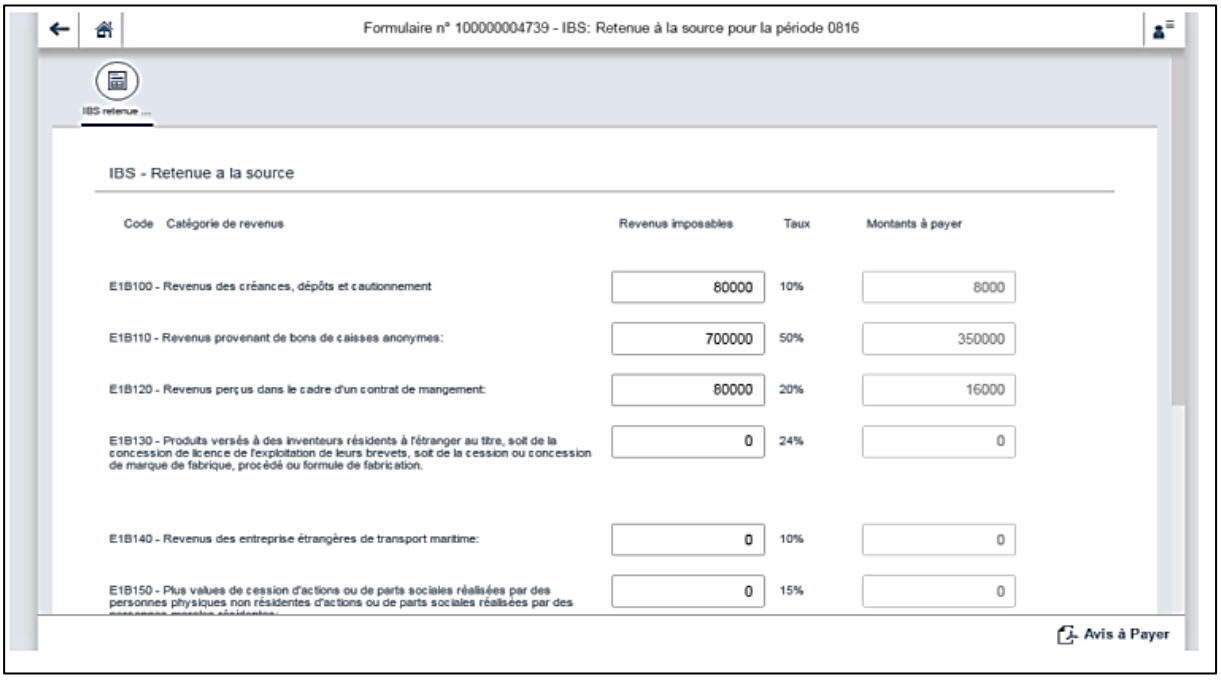

سيعرض النظام تلقائيا إشعار الدفع المقابل للتصريح المرسل (في إصدار PDF).

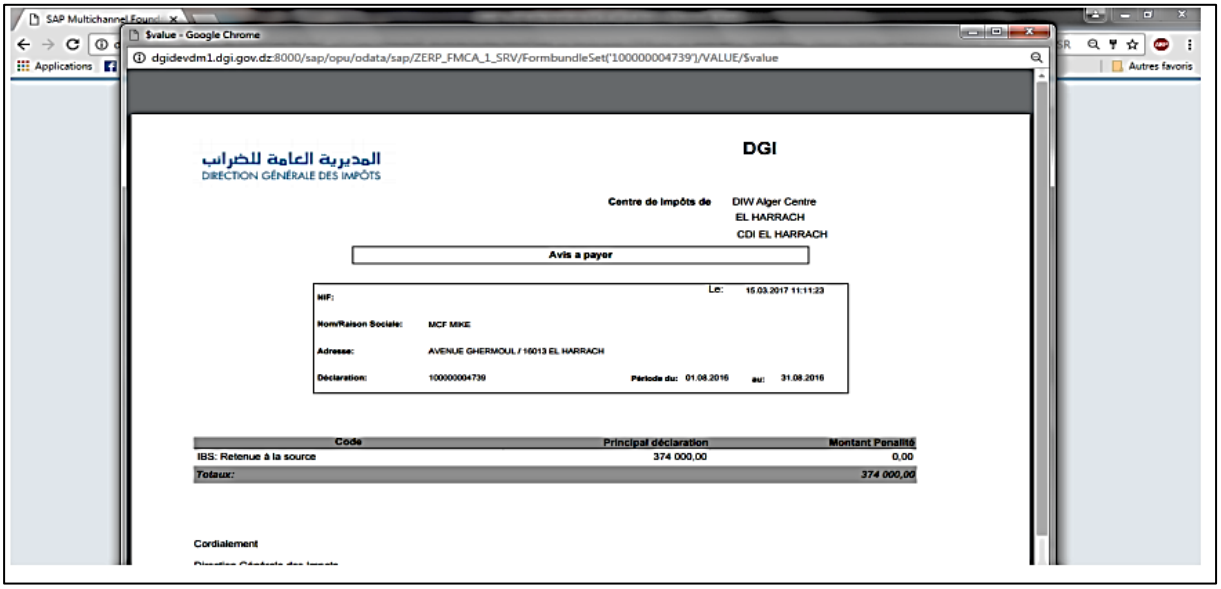

بالرجوع إلى شاشة النماذج وتحديد الزر الموجود أعلى يمين الشاشة، يتم عرض قائمة منسدلة:

- يشتمل زر "الإصدار الأولي" على قائمة التصريحات الضريبية المحفوظة والتي لم يتم إرسالها بعد.
- زر "مرسل" يتضمن قائمة التصريحات الضريبية المرسلة.

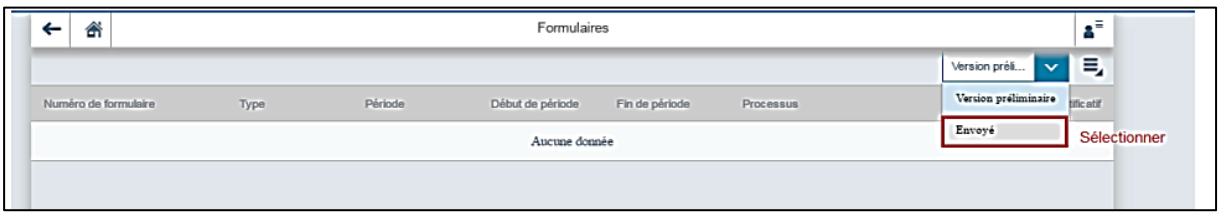

إذا حددت الزر "إرسال"، فستتمكن من:

- معرفة أن الالتزام الضريبي الذي أعلناه، محدث بتاريخ الإرسال.

نعيد تصوير إشعار الدفع بالنقر فوق التسجيل.

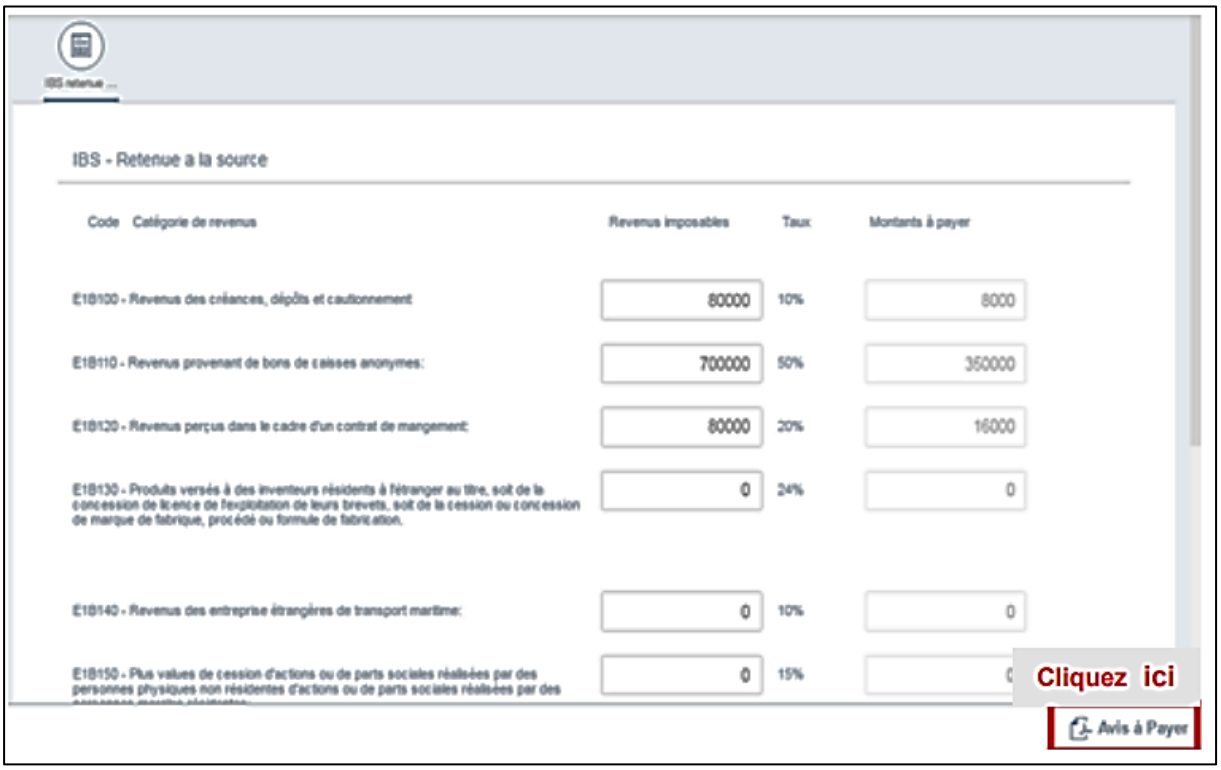

خلاصة الفصل:

تسعى الإدارة الضريبية الجزائرية إلى تبني استراتيجية جديدة تهدف بها إلى التقرب من المكلفين بالضريبة وهذا من خلال تسهيل أداء التزاماتهم الضريبية وتبسيط الإجراءات الجبائية وضمان جودة الخدمات المقدمة وبالتالي كسب ثقتهم والرفع من التحصيل الضريبي، وهذا في إطار الإصلاحات التي انتهجتها في ظل الرقمنة.

حيث تطرقنا من خلال هذا الفصل إلى دراسة نظام التصريح الإلكتروني جبايتك من خلال عرض نشأته وتعريفه، وقمنا بعرض مختلف مزاياه إضافة إلى إطاره القانوني، ثم تطرقنا إلى آلية التصريح والدفع عبر بوابة جبايتك بعرض مختلف مراحل التصريح بدءا من طريقة الدخول إلى كيفية الدفع عبر بوابة جبايتك مرورا إلى مراحل تسجيل التصريح.

خاتمة

خاتمة

لقد دفع التقدم الهائل في تكنلوجيا المعلومات والاتصالات ثورة تقنية في المجال الإداري والاقتصادي حيث توجهت الإدارة الضريبية نحو الرقمنة وتراجعت عن الخدمات التقليدية والمعاملات الورقية نتيجة لهذه الثورة التقنية مما أدى هذا التحول إلى ظهور مفهوم الخدمات الإلكترونية الذي يتسم بنقص التكاليف والسرعة والسهولة والدقة، وما يرافقها من قضاء على مختلف الجوانب السلبية للإدارة التقليدية كالفساد والغش والتهرب الضريبي، إضافة إلى البيروقراطية والمحسوبية، حيث تختص الإدارة الضريبية بتنفيذ القوانين الضريبية والتحقق من تطبيقها، وهي حلقة وصل بين الخزينة والمكلفين بالضريبة، هذا ما جعلها تحظى بالاهتمام تمهيدا لوصولها إلى الرقمنة لتضاهي بذلك الأنظمة الضريبية للدول المتقدمة، ولتسهيل عملها وتحسين نوعية الخدمة المقدمة للمكلفين بالضريبة، وبالتالي الوصول إلى نظام ضريبي فعال لتوسيع الوعاء الضريبي، وسهولة المعاملة مع المكلفين، إضافة إلى الزيادة في التحصيل وفعاليته.

اختبار الفرضيات:

1. الإدارة الإلكترونية منظومة رقمية متكاملة تهدف إلى تحويل العمل الإداري العادي من النمط اليدوي إلى النمط الإلكتروني بإدخال الوسائل التكنلوجية الحديثة. الفرضية صحيحة، وهذا بتجهيز الإدارة الضريبية بعتاد الحاسوب المتوفر على البرمجيات، شبكة الاتصالات وتوظيف صناع المعرفة من خبراء ومختصين الذين يمثلون البنية الإنسانية والوظيفة لمنظومة الإدارة الإلكترونية، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الاولى.

2. قامت الإدارة الضريبية بعدة تغييرات من عدة جوانب عن طريق ارساء قوانين جديدة واستحداث هياكل جديدة وعصرنة آليات التصريح والدفع. تعتبر الفرضية محققة، وهذا بإحداث نافذة للتوثيق الجبائي، وتفعيل بوابة جبايتك إضافة إلى إطلاق بوابة مساهمتك وتطبيق نظام معلوماتي موحد للضرائب وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

3. تساهم رقمنة الإدارة الضريبية في تسهيل الإجراءات على المكلفين بالضريبة. الفرضية صحيحة، حيث أصبح بإمكانهم التصريح والدفع عن طريق مواقع مخصصة وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

خاتمة

نتائج الدراسة: ومن خلال دراستنا توصلنا إلى النتائج التالية:

- قيام الإدارة الإلكترونية بإنشاء مواقع إلكترونية خاصة بالتصريح والدفع مثل نظام جبايتك، إضافة إلى مواقع أخرى تحتوي على جميع المعلومات والوثائق والمعلومات الخاصة بها.
- تركز رقمنة الإدارة الضريبية على تحسين العلاقة بينها وبين المكلفين بالضريبة وهذا ما يؤدي إلى زيادة التحصيل الضريبي وتوسيع الوعاء الضريبي.
- توجه الإدارة الضريبية لتبسيط الإجراءات وتحسين جودتها مما يؤدي إلى خفض التكاليف وسهولة التعاملات.
- استحدثت الجزائر هياكل جديدة حسب المكلفين، تتمثل في المراكز الضريبية والمراكز الجوارية إضافة إلى مديرية كبريات المؤسسات.
- رغم الإصلاحات التي قامت بها الإدارة الضريبية لكنها لا يزال استخدام الرقمنة في بدايته، فهو يعاني من قلة الكفاءات في الأنظمة الإلكترونية وقلة إلمام المكلفين بها من جانب آخر.

التوصيات: من خلال عملنا توصلنا لجملة من التوصيات:

- تعزيز العلاقة والثقة مع المكلفين بالضريبة وتحسيسهم بوعي الالتزام الطوعي والإجباري لهم.
- استشارة والاستماع للمكلفين بخصوص مقترحاتهم في مجال عصرنة الإدارة الضريبية.
- التخلي عما بقي من هياكل قديمة مع التركيز على الهياكل المستحدثة.
- العدالة في العبء الضريبي من خلال التخفيف منه والتوزيع العادل له.
- توضيح وتسهيل وتبسيط القوانين الضريبية.
- التنسيق ما بين وحدات الإدارة الضريبية والمفتشيات والقباضات لتقليل الأخطاء.
- تأهيل وتدريب الموارد البشرية واستغلال ذوي الكفاءة في مجال الإعلام الآلي والتكنلوجيا.

آفاق الدراسة رغم محاولتنا الإلمام بموضوع البحث، إلا أن هذا يعتبر كافيا للإجابة على الإشكالية ويبقى المجال مفتوحا للتوسع في الموضوع، من خلال طرح الإشكالية

- واقع وآفاق الإدارة الإلكترونية الضريبية في الجزائر.
- أثر رقمنة الإدارة الضريبية على توسيع الوعاء الضريبي.
- تحديات رقمنة الإدارة الضريبية في الجزائر.

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا: قائمة المصادر

أ. الجرائد الرسمية:

1. المرسوم التنفيذي رقم 07-364 المؤرخ في 18 ذي القعدة 1428 الموافق لـ28 نوفمبر 2007، والمتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة المالية، ج ر ج ج، العدد 75

ثانيا: قائمة المراجع:

أ. الكتب

2. أحمد فتحي الحيت، "**مبادئ الإدارة الإلكترونية**"، الطبعة الاولى، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2015.

3. فريد كورتل، آسيا تيش سليمان، "**الإدارة الإلكترونية**"، الطبعة الأولى، زمزم ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2015.

4. سعد غالب ياسين، "**أساسيات نظام المعلومات الإدارية وتكنلوجيا المعلومات**"، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

5. ناصر مراد، "**فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق**"، ديوان المطبوعات الجامعية، 2011.

ب. المذكرات والرسائل العلمية:

ب.1. أطروحات الدكتوراه:

6. مربيعي محفوظ، "**تنظيم وصلاحيات الإدارة الجبائية في ظل الإصلاحات الجيل الثالث للإدارة الجبائية الجزائرية**"، رسالة لنيل شهادة دكتوراه تخصص قانون عام، فرع إدارة ومالية، جامعة الجزائر، 2017/2016.

ب.2. رسائل الماجيستير:

7. حماد مختار، "**تأثير الإدارة الإلكتروني على إدارة المرفق العام وتطبيقاتها في الدول العربية**"، مذكرة ماجيستير الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2007.

8. مريم عبد ربه أحمد السميري، "**درجة توافر متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في المدارس الثانوية لمحافظات غزة وسبل التطوير**"، رسالة ماجيستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية غزة، 2009.

9. عشور عبد الكريم، "**دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات الأمريكية والجزائر**"، رسالة ماجيستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009-2010.

10. هويدا علي محمد عبد الله، "**نظام الدفع والتحصيل الالكتروني للضرائب وأثره على التحاسب الضريبي**"، بحث تكميلي لنيل درجة الماجيستير في المحاسبة، كلية التجارة، جامعة النيلين، السودان، 2018.

ج. المجلات والمقالات العلمية:

11. رمادلية عبد الله سفيان، قويدري كمال، "**تفعيل خدمة الإدارة الإلكترونية في الجزائر – عصرنة الإدارة الضريبية**"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة لونيسي علي، بليدة 2، بلد النشر الجزائر، 2020.

12. الشيكر أيوب، "**الإدارة الإلكترونية في الجزائر تطبيقات وتحديات**"، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 08، العدد 01، جامعة البليدة 02.

13. عبدوني كافية، ابن حجوبة حميد، "**الإدارة الإلكترونية في العالم العربي وسبل تطبيقها**"، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية، والإدارية، العدد الثاني، جامعة الجزائر 3، جامعة مستغانم، الجزائر، 2017.

14. نور طاهر محمد الأقرع، "**دور الإدارة الإلكترونية في تحسين الأداء الوظيفي لدى العاملين في المؤسسات الحكومية العاملة في محافظة قلقيلية**"، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، كلية العلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة القدس المفتوحة، قلقيلية، فلسطين، نوفمبر 2019.

15. خنوش صليحة، "**واقع تبني الحكومة الإلكترونية في الدول العربية**"، استعراض لمؤشرات التطبيق مع الإشارة لحالة الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 16، العدد 22، جامعة المدية، الجزائر، 2020.

16. ودان بوعبد الله، مركان محمد البشير، "**البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية نحو تحسين أفضل للخدمة العمومية في إطار الإدارة الإلكترونية**"، مجلة المالية والأسواق، جامعة إبن باديس عبد الحميد، مستغانم، الجزائر، 2013.

17. بلقاسم بومعزة، كمال العقريب، "**الإدارة الإلكترونية كدعامة لعصرنة البلدية**"، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 06، العدد 02، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، الجزائر، جانفي 2020.

18. بلهامل محمد عبد الفتاح، بن ورزق هشام، "**الإدارة الإلكترونية وتحسين الخدمة العمومية في الجزائر**"، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، مجلد 11، العدد 01، الجزائر، 2021.

19. سليمة بن حسين، "**دور الإدارة الإلكترونية في تحسين أداء الخدمات الإدارية**"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد07، الجزائر، جويلية 2014.

20. بن عروس حمزة، بوعزة صبرينة، "**واقع تطبيق الإدارة الإلكترونية في الإدارة الضريبية الجزائرية**"، مجلة أبعاد اقتصادية، مجلد 10، العدد 10، سنة 2020.

21. وداد بوقلع، مصباح حراق، "**تعزيز الإصلاح الضريبي في الجزائر من خلال إصلاح عصرنة الإدارة الضريبية**"، مجلة الاقتصاد المالي والأعمال، مجلد 05، العدد 03، سبتمبر 2021.

22. قيس حسن عواد، "**المركز القانوني للإدارة الضريبية في التشريع الضريبي**"، مجلة الرافدين للحقوق، مجلد 04، عدد 23، سنة 2004.

23. يحياوي نصيرة، "**الضرائب الوطنية والدولية**"، مجلة صفحات الوفاء، الجزائر، 2010.

24. طلحة مختار، رحماني احمد، "**قياس أثر إصلاحات الهياكل الإدارة المالية على جودة الخدمة العمومية**"، مجلة البشائر الاقتصادية، مجلد 04، عدد 03، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، بشار، الجزائر، 2019/01/12.

25. أحسن زكي، سمير عماري، "**واقع وآفاق عصرنة الإدارة الضريبية في الجزائر**"، مجلة أرصاد للإدارات الاقتصادية والإدارية، مجلد 03، العدد 01، 2020/06/30.

26. علي غانم شاكر، "**دور نظام الدفع والتحصيل الالكتروني للضرائب في تطوير اجراءات التحاسب الضريبي**"، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 07 العدد 04، العراق، 2017.

27. أحمد درويش، "**الشفافية والنزاهة حلمنا القادم**"، نشرية تكنلوجيا الإدارة، مصر، العدد 08، 2007.

28. يتوجي سامية، "**أطر رقمنة الإدارة العمومية في مشروع الجزائر الإلكترونية 2013**"، مجلة معارف قسم العلوم القانونية، الجزائر، مجلد 09، العدد 18، جوان 2015.

29. أوشان محمد، بلعزوز بن على، "**الإصلاحات الضريبية كأداة لعصرنة وتطوير الإدارة الضريبية**"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 17، جانفي2017.

د. المؤتمرات والملتقيات:

30. رأفت رضوان، "**الإدارة الإلكترونية الإدارة والمتغيرات العالمية الجديدة**"، الملتقى الإداري الثاني للجمعية السعودية للإدارة، القاهرة، مركز المعلومات واتخاذ القرارات، 2004.

31. ضريفي الصادق، "**تحديات التحول إلى الحكومة الإلكترونية في الجزائر**"، مداخلة مقدمة للملتقى العلمي الدولي، الملتقى الدولي الموسوم بالنظام القانوني للمرفق العام الإلكتروني، جامعة محمد أولحاج، البويرة، الجزائر، 26-27 نوفمبر 2018.

32. رمادلية عبد الله سفيان، "**دور الإدارة الإلكترونية في تطوير الخدمة العمومية والمرفق العام في الجزائر رقمنة الإدارة الضريبية نموذجا**"، المؤتمر العالمي الدولي: النظام القانوني للمرفق العام الإلكتروني، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، نوفمبر 2018.

33. حسين بن محمد الحسن، "**الإدارة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق**"، بحث مقدم لدى المؤتمر الدولي للتنمية الإدارية حول "نمو الأداء في القطاع الحكومي"، معهد الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية، نوفمبر 2009.

هـ. المراسيم والقوانين:

34. الأمر رقم 08-02 مؤرخ في 21 رجب 1429 الموافق 24 يوليو 2008 بشأن قانون المالية التكميلي لسنة 2008، المادة 23 (الجريدة الرسمية عدد 42 بتاريخ 27 يوليو 2008).

35. القانون رقم 16-14 المؤرخ في 28 ديسمبر 2016 المتضمن قانون المالية الأساسي لعام 2017، المادتان 34 و67 (الجريدة الرسمية رقم 77، بتاريخ 29 ديسمبر 2016).

36. الأمر رقم 08-02 مؤرخ في 21 رجب 1429 الموافق 24 يوليو 2008 بشأن قانون المالية التكميلية لعام 2008، المادة 15 (الجريدة الرسمية رقم 42، تاريخ 27 يوليو 2008)

37. القانون رقم 16-14 المؤرخ في 28 ديسمبر 2016 بشأن قانون المالية لعام 2017، المادة 68 (الجريدة الرسمية رقم 77، بتاريخ 29 ديسمبر 2016).

38. القانون رقم 05-10 الصادر في 13 جمادى الأولى 1426 الموافق 20 يونيو 2005 المعدل والمتمم للأمر رقم 75-58 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 بصيغته المعدلة والمتممة والمتعلق بالقانون المدني، المادة 44، قانون المسؤولية القسم الآخر (الجريدة الرسمية رقم 44، 26 يونيو 2005).

39. المرسوم التنفيذي رقم 07-162 المؤرخ في 13 جمادى الأولى 1428 الموافق 30 مايو 2007 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 01-123 المؤرخ في 15 صفر 1422 الموافق 9 مايو 2001 المتعلق بنظام التشغيل المطبق على كل نوع من أنواع الشبكات ومنها الراديو وخدمات الاتصالات المختلفة (الجريدة الرسمية رقم 37، 7 يونيو 2007).

ثالثا: المواقع الإلكترونية

40. https://www.smtcenter.net

41. https://www.amf.org.ae

42. https://mfdgi.gov.dz/ar

الملاحق

الملحق رقم (01): نشرة إعلانية حول بوابة JIBAYA'TIC

الملحق رقم (02): استمارة التسجيل الخاصة بموقع JIBAYA'TIC

Ministère des Finances
Direction Générale des Impôts

jibaya'tic
Direction Générale des Impôts

FORMULAIRE DE SOUSCRIPTION

Je soussigné .....

Adresse: .....

Courrier électronique:

Agissant en qualité de :

☐ Représentant légal

☐ Mandataire habilité

Pour le contribuable (Raison sociale)

Numéro d'Identification Fiscal :

Je déclare avoir pris connaissance des dispositions contenues dans le Cahier des Dispositions Générales des Services JIBAYA'TIC et m'engage à respecter les obligations qui en découlent.

Ci-joint, un maximum de trois (03) RIB qui sont invoqués alternativement, dans les ordres de virement qui seront générés automatiquement à l'issue des télédéclarations sur JIBAYA'TIC.

Fait à .....le .....

Signature + cachet de l'Entreprise

Direction Générale des Impôts
Immeuble Ahmed-Françis, cité Malki, Ben Aknoun, Alger http://www.mfdgi.gov.dz

الملحق رقم (03): ملحق استمارة التسجيل

Ministère des Finances
Direction Générale des Impôts

jibaya'tic
Direction Générale des Impôts

ANNEXE
AU FORMULAIRE DE SOUSCRIPTION

Je soussigné .....

Adresse: .....

Courrier électronique :

Agissant en qualité de :

Pour le contribuable (Raison sociale)

Numéro d'Identification Fiscal :

Donne le pouvoir à :

Adresse : .....

Courrier électronique :

D'agir, à mon compte, pour souscrire aux services JIBAYA'TIC.

Il est, à ce titre, porteur du code d'accès délivré par la DGI à cet effet.

Fait à .....le .....

Signature + cachet de l'Entreprise

Direction Générale des impôts
Immeuble Ahmed-Françis, cité Malki, Ben Aknoun, Alger http://www.mfdgi.gov.dz

الملخص

هدفت دراستنا هذه إلى تسليط الضوء على أثر رقمنة الإدارة الضريبية على التحصيل الضريبي بدراسة النظام الإلكتروني JIBAYA'TIC وهذا بالتطرق إلى الأليات التي اعتمدتها الإدارة الضريبية في التحصيل وإلى طرق التصريح والدفع من قبل المكلفين، حيث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي للإحاطة بمختلف جوانب النظرية الدراسة والمنهج الوصفي في الجانب التطبيقي، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى تمكن إدارة الضرائب من تحقيق فعالية في التحصيل من خلال إعادة الهيكلة والرقمنة.

الكلمات المفتاحية: تصريح ضريبي، إدارة الإلكترونية، جباية، إدارة الضريبية، رقمنة.

Summary

This study aimed to shed light on the impact of the digitization of tax administration on tax collection by studying the electronic system JIBAYA'TIC by addressing the mechanisms adopted by the tax administration in collection and the methods of declaration and payment by taxpayers, where the descriptive analytical approach was used to cover the various aspects of the study theory and approach. Descriptive in the practical aspect, and the results of the study showed that the tax administration was able to achieve effective collection through restructuring and digitization.

Keywords: tax declaration, electronic administration, collection, tax administration, digitization.